المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغــة والنحو والصرف

استدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب

عرض ودراسـة

بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص : نحو وصرف

إعـداد الطالبة

أمل بنت محمد بن عبدالمجيد تلمساني

الرقم الجامعي : ٤٢٤٨٠٠٨٨

إشـــراف الأستاذ الدكتور

عبدالهادي بن أحمد فرّاج

١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ

ملخص البحث

عنوان الرسالة: استدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب "عرض ودراسة".

الباحثة: أمل بنت محمد عبدالمجيد تلمساني

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة استدراكات البغدادي النحوية على الرضي في كتاب "خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب" وتوثيقها، وتجليتها مع بيان آراء النحاة وحججهم حولها، ومحاولة ترجيح ما أراه راجحان بالدليل.

هدف الرسالة: مناقشة استدراكات البغدادي قوة، أو ضعفاً، أصالة أو تأثراً وبيان مصادرها، وأسبابها، وأساليبها، وتقويمها إبرازاً للاتجاه النقدي في الدراسات النحوية.

مكونات الرسالة:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للرضي، والبغدادي.

الفصل الأول: عرض مسائل الاستدراك، ومناقشتها وتصنيفها على حسب ورودها في ألفية ابن مالك.

الفصل الثاني: دراسة أسباب الاستدراك، وأساليبه والأدلة النحوية في شرح البغدادي ومناقشته للعلماء.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهج الرسالة: تصنيف مسائل الاستدراك على حسب ورودها في ألفية ابن مالك، التمهيد للمسألة، وتقديم الشاهد الذي نص البغدادي على الزيادة في مناسبته، ووصف مناقشة البغدادي لكلام الرضي، وأقوال العلماء، وترجيح ما يظهر لي رجحانه، ثم الحديث عن السمات البارزة في استدراكات البغدادي، وبيان أدلتها، ومحاولة تقويمها.

نتائج الرسالة: أثبت البحث أن معظم استدراكات البغدادي على الرضي، لم تكن من اجتهاده الشخصي، بل كان تابعاً لغيره مقتفيًا له، كما أثبت البحث سعة اطلاع البغدادي.

الطالبة	المشرف	عميد الكلية
أمل بنت محمد عبدالمجيد تلمساني	أ. د. عبدالهادي فراج	د. عبدالله بن ناصر القرني

Research Summary

Title: Astdrakat Baghdadi satisfactory in Literature Treasury "presentation and study."
Researcher: Amal bint Mohammed Abdel-Maguid Talmasani.
Degree: Master.
Theme of the message: study Astdrakat Baghdadi grammatical satisfactory in the book "Literature Treasury, spiral section of the San Arabs and documented, and Tgeletha statement with the views of confusion and arguments around, and try to see what weighting Rajehan evidence.
Target letter: debate Astdrakat Baghdadi strength, or weakness, originality or affected and the sources, causes, and methods of evaluation and reflection of the trend in the cash grammatical studies.
Components letter:
Introduction: The importance of the subject and motives of his own choosing, and the methodology of research.
Preface: faithful interpretation of the brief satisfaction, and Baghdadi.
Chapter I: Introduction and redress issues discussed and classified as contained in the Millennium son of the owner.
Chapter II: study of the causes of redress, and the methods and evidence to explain grammatical Baghdadi and discussion of the scientists.
Conclusion: The results of the research.
A message: Rating redress the issues as contained in the Millennium son of the owner, the preface of the issue, and a witness who text-Baghdadi on the increase in relevance, and a description of the debate-Baghdadi's satisfaction, and statements by scientists, and weighting apparently Rjuhanh me, and then talk about the salient features of Astdrakat Baghdadi , the statement of evidence, and trying to correct them.
Results message: research has proved that most Astdarkat Baghdadi satisfactory, were not the diligence of the person, but was a follower of other Mguetvia him, as demonstrated capacity for research Baghdadi.
Supervisor requesting

الطالبة	المشــرف	عميد الكلية
أمل بنت محمد عبدالمجيد تلمساني	أ. د. عبدالهادي فراج	د. عبدالله بن ناصر القرني

المقدمـــــة

المقدمـــة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبيـاء والمرسـلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان.

أما بعدُ .

فإن المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينة، من هذه الكنوز، كتاب جليل القـدر عظيم الفائدة، بما اشتمل عليه من علوم الأدب واللغة والنحو، وهو كتاب "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" للعلامة عبد القادر بن عمر البغدادي، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وقد تكفل فيه بشرح شواهد الرضـي علـى الكافيـة شرحًا نحويًا وأدبيًا وتاريخيًا، وأمتاز البغدادي في تحقيق المسائل النحوية باسـتقلال الرأي وحريـة الفكـر، فعلـى ميلـه إلى آراء الرضـي النحويـة، وتمجيـده للرضـي بعبارات تقديرية، نحو: قوله " فلله دَرُّه، ما أحسـن اسـتنباطه ! وأجـود تقريـره، وأدق نظره "ينفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السـابقين، ويفنـدها وقـد يـرجح بعضـها، وينتقـد بعضـها، ويعـترض عليهـا، ويسـتطرد في التعقيب، ويحرر العبارات .

فأهل العلم قديمًا وحديثًا يستدرك بعضهم على بعـض، فالمعرفـة تراكميـة المنزع، يبدأ السابق بتأليف كتابٍ ما إلى أن يقف عند حدٍ يراه مناسبًا حسب طاقته وجهده، ويأتي مؤلفٌ بعده فيضيف، ويعلق، ويصحح، فقد استدرك سيبويه على الخليل، وغيره، والمبرد على سيبويه، وهكذا دواليك .

قال ابن منظور: استدرك الشيء بالشيء، حاول إدراكه[1].

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع أمورٌ منها:

---

(١) ينظر اللسان (د . ر . ك) ٣ / ٣٤١ .للإمام العلامة ابن منظور، طبعة مُراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السـادة والأسـاتذة المتخصصـين، دار الحديث، القاهرة .

أولاً: أن متابعة استدراكات البغدادي على الرضي في "خزانة الأدب" تتيح لي فرصة الوقوف على جهد اثنين من أبرز العلماء وأشهرهما:

أما أحدهما: وهو أسبقهما، فهو العلامة الشارح المحقق "رضي الدين محمد ابن الحسن الإستراباذي" شارح كتاب الكافية لابن الحاجب الذي جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسراره بابتكار يدل على تعمق في النحو، وإحاطة به.

وأما ثانيهما: فهو العلامة المحقق "عبد القادر بن عمر البغدادي" صاحب كتاب الخزانة الذي يرجع إليه علماء اللغة والأدب في معظم ما يكتبون .

ثانيًا: تتيح لي فرصة الوقوف على فيض من الآراء في المسائل النحوية، ومثل هذا يثري معلوماتي، ويساعد على تكويني العلمي، ويزودني بما أحتاج إليه في هذه المرحلة. وأرتأيت لدراسة البحث الخطة التالية:

خطة البحث:

قرأتُ كتابَ الخزانةِ عدة مرات إلى أن استقرتْ نفسي على استخراجِ ما كان نصًا صريحًا في الزيادة على الرضي، ثم لما استخرجت مسائل البحث، جعلت الرسالة فصلين رئيسين، مسبوقة بمقدمة فتمهيد، ومتلوة بخاتمة وفهارس فنية تسهيلاً للانتفاع بها .

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

- المقدمة: وقد تناولت فيها دوافع البحث وخطته ومنهجي فيه.

- التمهيد: ويشمل ما يأتي:

أ – ترجمة موجزة للرضي: حياته، وآثاره: وتحدثت فيه عن اسمه ونسبه، ونشأته وحياته ورحلاته ومكانته العلمية ومؤلفاته ووفاته.

ب – ترجمة موجزة للبغدادي: حياته وآثاره: وتحدثت فيه عن اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، ورحلاته، وشيوخه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

الفصل الأول:

مسائل الاستدراك، جمعًا ومناقشةً، وترتيباً على حسب ورودها في أبواب ألفية ابن مالك.

الفصل الثاني:

الدراسة: وفيها أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسباب استدراكاته:

١- استقصاء الأصول والقواعد النحوية في المسألة .

٢- رد التوجيهات والتخريجات الضعيفة .

٣- استقصاء الآراء والتوجيهات النحوية في المسألة .

٤- العناية بكلمات الشاهد .

المبحث الثاني: أساليبه في الاستدراك:

١- تذييل المسألة بكلمة (تتمة) .

٢- تكميل ما تركه الرضي بكلمة (بقي) .

٣- وصل ما قطعه الرضي بكلمة (سكت) .

٤- أساليب أخرى .

المبحث الثالث: الأصول النحوية في استدراكاته:

١- السماع .

٢- القياس .

٣- الإجماع .

٤- الاستصحاب .

المبحث الرابع: التقويم:

١- مدى الدقة في النقل .

٢- مدى توثيق النصوص والآراء .

٣- مدى الاعتدال والتحيز .

٤- مدى الشمول في الأدلة .

ثم أوردت خاتمةً ضمَّنتها خلاصة البحث، وأهم نتائجه .

وألحقت بها سبعة فهارس فنية: فهرسًا للآيات القرآنية الكريمة، وآخر للأحاديث النبوية الشريفة، وثالثًا: للآثار وأقوال العرب وأمثالهم، ورابعًا: لأشعارهم، وخامسًا: للأعلام، ثم ثبتًا بأهم المصادر والمراجع، ففهرسًا للموضوعات.

وكان منهجي العلمي والفني في الرسالة على النحو التالي:

أولاً: ترتيب مسائل الاستدراك حسب ورودها في أبواب ألفية ابن مالك .

ثانيًا: التمهيد للمسألة بإعطاء فكرة مختصرة عنها .

ثالثًا: تقديم الشاهد محل الاستدراك.

رابعًا: إيراد نص الرضي حسب وروده في خزانة الأدب .

خامسًا: عرض شرح البغدادي لكلام الرضي، وتحقيقه في المسألة، والترجيح إن احتملت المسألة ذلك.

سادسًا: إنهاء المسألة باستدراك البغدادي على الرضي، والتعقيب إن احتمل الاستدراك ذلك .

سابعًا: ضَبَطت الآيات القرآنية بالشكل، وعزوتها إلى مواضعها في القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية .

ثامنًا: خرَّجت الأحاديث الشريفة من كتب السنة المعتمدة .

تاسعًا: خرَّجت الأمثال وأقوال العرب من مظانِّها، ككتب الأمثال، والمصنفات العربية: القديمة، والمتأخرة .

عاشرًا: اجتهدت في نِسبة الأبيات الشعريِّة إلى قائليها، مشيرةً إلى بحورها ورواياتها المختلفة، مع ضبْطها بالشكل، وشرح ما تدعو الحاجةُ إلى شرِحه من مفرداتها، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين، وكتب النحو واللغة، والمجموعات الشعريِّة .

الحادي عشر: ترجمتُ باختصار للأعلام غير المشهورين.

الثاني عشر: قد اعتمدت على كتاب الخزانة تحقيق الدكتور عبدالسلام هارون الطبعة الرابعة مكتبة الخانجي.

هذا وقد عَثَرْتُ في طريقي ببعض الصعوبات والعوائق التي من أهمها :

سعة كتاب خزانة الأدب، واستطراد البغدادي في المسائل النحوية بالشرح، والمناقشة، والتعقيب، والتعليق، والاعتراض، والترجيح، والتضعيف، والتعليل، وبسط الاحتجاج، وتحرير العبارات، مما أوقعني في حيرة من أمري، في تحديد مكان الاستدراك، إلى أن لفت انتباهي أساليب للبغدادي، تدل عليها، نحو: كلمة تتمة، وبقي، وسكت، إلى غير ذلك من الأساليب التي أفردت لها مبحثًا في الفصل الثاني بعنوان " أساليبه في الاستدراك "، وعقدت العزم على الاقتصار عليها في مسائل البحث .

وقد كانت مساندة المشرف الدائبة، وتوجيهاته العلمية والفنية - بعد توفيق الله تعالى - سببًا للتغلب على ذلك كُلِّه، والحمد لله .

وأشكر أستاذي المشرف - الأستاذ الدكتور / عبد الهادي بن أحمد فرَّاج، وقوفَه معي خلال مراحل البحث كلها، ومتابعتَه الجادة وتعليقاتِه النافعةَ، وما

بذله لي من وقت وجهد، وما أمدني به من مصادر ومراجع، في سبيل إنجاح هذه الرسالة، حتى ظهرتْ بهذا المظهرِ، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له الأجر والمثوبة.

كما أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي نهلتُ من معينها العذب ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، وهيأت لي فرصة إتمام الدراسات العُليا في كليتها، وأشكر كل من نالني منه عون، أو مشورة في هذا العمل، والشكر مزجي للأستاذين الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذا البحث، وتوجيهي.

أسأل الله تعالى الإخلاصَ والقَبُولَ، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمل بنت محمد التلمساني

التمهيـــد

ويشمل ما يأتي :

أ - ترجمة موجزة للرضي : حياته ، وآثاره.

ب- ترجمة موجزة للبغدادي : حياته وآثاره.

الرضي: حياته وأثاره

اسمه ونسبه:

هومحمد بن الحسن الإستراباذي، المعروف بالرضي، من استراباذ إحدى قرى طبرستان[1].

نشأته وحياته:

ليس بين أيدينا من المراجع ما يوضح لنا نشأة هذا العالم الجليل ولا كيف كانت حياته.

رحلاته:

بين العراق[2] والمدينة المنورة [3].

مكانته العلمية:

الرضي عالم نحو وصرف ولغة، تشهد له مؤلفاته بما وصل إليه من سعة علم وفهم ورأي حصيف، وكفاه ما قيل فيه، فالبغدادي في خزانة الأدب إذا ورد ذكر الرضي وصفه بالشارح المحقق، قال عنه في خزانة الأدب: "هذا شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة، وفاضل هذه الأمة، المحقق محمد بن الحسن، الشهير بالرضي الأستراباذي. عفا الله عنه ورحمه، وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقق

---

(١) واقعة بين الرى وخراسان، ينظر روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ٢٨٥، تأليف باقر الموسوى، الطبعة الثانية، طبعة قديمة.

(٢) قال الموسوى: في روضات الجنات ٢٨٥، قد توطن هذا الشيخ الجليل بأرض النجف، وأشار إلى أن الرضي ذكر في خطبة شرحه على الكافية: " كلما وجد فيه من شيء لطيف، وتحقيق شريف، فهو من بركات تلك الحضرة المقدسة، وإفاضات حضرت سيدنا أمير المؤمنين ".

(٣) ينظر: مقدمة شرح الرضي على الكافية ٦، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

النظر فيه أماثل الفضلاء؛ وكفاه من الشرف والمجد، ما اعترف به السيد والسعد[1]؛ لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة؛ وتقريرات رائقة، وتوجيهات فائقة؛ حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، أو كالأمة الممسوخة "[2].

وقال الموسوي: "هذا الأسد الضّرغام والفهد القمقام والحبر التمام والبحر الطّمطام" إلى أن قال "فهو أحد نوادر الدهر وأعاجيب الزمان "[3].

وقال عنه السيوطي: في بغية الوعاة "صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلّف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو- مثلها، جمعًا وتحقيقًا، وحسن تعليل وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جَمّة، ومذاهب ينفرد بها؛ ولقبه نجم الأئمة "[4].

مؤلفاته: ثلاثة كتب:

- شرحه لكافية ابن الحاجب، وهو الذي شرح البغدادي شواهده في كتاب خزانة الأدب، مطبوع.
- شرحه لشافية ابن الحاجب، مطبوع.
- شرح القصائد السبع العلويات، لابن أبي الحديد، مخطوط.

وفاته:

شك السيوطي في تاريخ وفاة الرضي، وكذلك البغدادي نقض ما ذكره السيوطي عن تاريخ وفاة الرضي، فالرضي توفي سنة أربع وثمانين، أو ست

---

(١) يعني بهما: السيد على بن محمد الجرجاني، وسعد الدين التفتازاني.
(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣/١، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الرابعة.
(٣) ينظر: روضات الجنات، ٢٨٥.
(٤) ينظر: ٥٦٧/١.

وثمانين وستمائة في كتاب بغية الوعاة، وسنة ثمان وثمانين وستمائة على حسب ما وجده البغدادي مكتوبًا على نسخة قديمة من شرح الرضي على الكافية.

البغدادي: حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو عبد القادر بن عمر[١] بن يزيد بن الحاج أحمد[٢] البغدادي.

مولده ونشأته:

ولد في بغداد، سنة ثلاثين وألف للهجرة [٣]، زمن الاضطرابات الداخلية للدولة العثمانية، وبغداد موضع نزاع وتطاحن بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية [٤]، ولم يفت البغدادي في هذه الظروف الحرجة تعلم اللغة الفارسية والتركية إلى جانب اللغة العربية، وخرج من بغداد وهومتقن لهذه اللغات الثلاث، عارف الأشعار الحسنة منها، وأخبار الفرس [٥].

رحلاته، وحياته:

ورد دمشق وعمره ثماني عشرة سنة تقريبًا [٦]، بعد أن استقر الحكم في

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢/ ٤٥١، تأليف محمد أمين بن فضل الله المحبيِّ، مكتبة خيَّاط - شارع بلس - بيروت - لبنان.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣/١، قال المحقق في ذيل المقدمة: عثرت على هذه النسبة الكاملة في ختام نسخة البغدادي بقلمه من كتاب فرحة الأديب المودع بدار الكتب.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٥٤.

(٤) ينظر: الدولة العلية العثمانية ٢٧٩.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر ٤٥١/٢.

(٦) ينظر: (مقدمة) شرح أبيات مغني اللبيب. تصنيف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.

بغداد للدولة العثمانية[١]، وأقام بدمشق في مسجد قبالة دار نقيب الشام محمد بن كمال الدين الحسيني، ثم رحل إلى مصر وعمره عشرون سنة [٢]، وأخذ العلوم الشرعية وآلاتها النقلية والعقلية عن جمع من مشايخ الأزهر، لاسيَّما الشهاب الخفاجي، قرأ عليه كثيرًا من التفسير والحديث والآداب وأجازه بذلك، وبمؤلفاته، ولما مات الشهاب تملك البغدادي أكثر كتبه، وفي سن السابعة والأربعين عنَّ له أن يغادر مصر إلى القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية، قضى فيها نحو خمسة أشهر ثم عاد إلى مصر، واتخذه الوالي إبراهيم باشا نديمًا له وسميرًا، وأحله محلاً مرموقًا، واستمرت الصلة بينهما موثقة الأسباب في مصر نحو سبع سنوات، إلى السنة التي عُزِلَ فيها الوالي إبراهيم[٣]، فرحلا إلى بلاد الروم، وعمره خمس وخمسون سنة [٤]، وكان سفرهما بطريق بلاد الشام، فتسنى له له الاتصال بالوزير أحمد باشا بن محمد كوبريلى، فأدناه وقربه، وأحله محل الكرامة والتقدير، وجعله في خواصه [٥]، وسافر مع إبراهيم باشا إلى أدرنه، ودخل أيضًا مجلس السلطان العثماني، فنال تقديره.

شيوخه:

لزم البغدادي عددًا ليس بالقليل من شيوخ عصره، وتتلمذ عليهم، منهم[٦]:

---

(١) انتصرت الجنود العثمانية انتصارًا مبينًا على العجم سنة ثمانية وأربعين وألف.
ينظر: الدولة العلية العثمانية ٢٨٤.

(٢) قال المحبي: ثم رحل إلى مصر فدخلها في سنة خمسين وألف.
ينظر: خلاصة الأثر ٤٥٢.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٨/١، ولم يعز عبدالسلام هارون هذه الأخبار لأحد.

(٤) قال المحبي: ودخل دمشق في سنة خمس وثمانين وألف. ينظر: خلاصة الأثر ٤٥٣.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٨/١.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر ٤٥٢/٢.

١- أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي شهاب الدين[١]، قرأ عليه التفسير، والحديث والآداب، وأجازه بذلك وبمؤلفاته.

٢- يس بن زين الدين الحمصى[٢].

٣- أبو الضياء نور الدين علي الشبراملى[٣].

٤- سرى الدين الدرورى.

٥- إبراهيم برهان الدين الميمونى[٤].

وكان أستاذاه البارزان هما: الشهاب الخفاجي، والشيخ يس الحمصى، وهو لايذكر واحدًا منهما في الخزانة إلا بلفظ "شيخنا"[٥].

مكانته العلمية:

قال المحبيّ: نزيل القاهرة الأديب المصنف، الرحال الباهر الطريقة في الإحاطة بالمعارف، والتضلع من الذخائر العلمية، وكان فاضلاً بارعًا مطلعًا على أقسام كلام العرب النظم والنثر، راويًا لوقائعها وحروبها وأيامها.

وقال عنه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدَّقاق: وإن المطلع لكتابه هذا[٦] أو لخزانة الأدب، ليعجب من سعة اطلاعه، وغزارة مادته، وحسن تأليفه، واستحضاره للأمثال والشواهد، وما يتعلق بها من علوم العربية على اختلاف ألوانها، ما بين تفسير وتاريخ وشعر ولغة... الخ، معتمدًا أقوال الأئمة الأعلام فيما ينقله عنهم بأمانة وإتقان مع غربلة وتمحيص، وموازنة وترجيح، دون تعصب

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٢٣١/١.
(٢) ينظر: خلاصة الأثر ٤٩١/٤.
(٣) ينظر: خلاصة الأثر ١٧٤/٣.
(٤) ينظر: خلاصة الأثر ٤٥/١.
(٥) ينظر: خلاصة الأثر ٦/١.
(٦) شرح أبيات مغني اللبيب.

فيما يرويه عنهم، بل رائده الصواب حيثما كان[1].

وكان الخفاجي مع جلالته وعظمته، يراجعه في المسائل الغريبة لمعرفته مظانها وسعة اطلاعه وطول باعه[2].

مؤلفاته:

أكثر مؤلفاته تدور حول شروح شواهد العربية حتى صار مختصًا في هذا الباب، وفي مقدمة هذه المؤلفات:

١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وهي شرح لشواهد الكافية للمحقق الرضي، مطبوع، وهو الذي فيه استدراكات هذا البحث.

٢- شرح شواهد الشافية، وهي للمحقق الرضي والجار بردى، مطبوع.

٣- حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، مطبوع.

٤- شرح أبيات مغني اللبيب، مطبوع.

٥- شرح شواهد شرح التحفة الوردية في النحولأبي الوردي، مطبوع.

٦- شرح مقصورة ابن دريد.

٧- لغة شاهنامة، شرح فيه باللغة التركية غريب الألفاظ الفارسية في كتاب شاهنامة

٨- شرح التحفة الشاهدية المنظومة باللغة التركية.

٩- رسالة في معنى التلميذ.

وفاته:

هجمت عليه علة قاسى منها آلامًا شديدة، وكان أمره في نيل أمانيه مأخوذًا على التراخي، فعاجله الملال والسآمة، وضاق به الأمر فتوجه إلى معرة مصرين،

---

(١) ينظر: (مقدمة) شرح أبيات مغني اللبيب.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٥٣.

وعاد مرة ثانية إلى الروم، فابتلي برمد في عينيه حتى قارب أن يكف، وذلك في سنة سبع وثمانين وألف كما ذكر في خاتمة كتابه شرح أبيات مغني اللبيب[1]، فتوقف عن الشرح حتى عادت إليه صحة عينيه، فباشر إتمام الكتاب حامدًا الله على ذلك، فتوجه عائدًا إلى مصر المكان الذي أزهرت فيه علومه، لكنه لم يلبث طويلاً حتى عاجلته منيته في أحد الربيعين من سنة ثلاث وتسعين وألف ~ .

(١) ينظر: شرح أبيات مغنى اللبيب ٨/ ١٢٨.

الفصل الأول

عرض المسطائل

المثنى

يذكر النحويون[1]: أنَّ جميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة، وهي:

- كلّ وبعض.
- أجمع و جمعاء[2].
- أفعل من.
- الأسماء المتوغلة في البناء نحو: من وكم.
- الأسماء المحكية نحو: تأبط شرًا وبرق نحره.
- الأسماء المختصة بالنفي نحو: أحد وعريب.
- أسماء العدد ما عدا مائة وألفًا.
- اسم الجنس.
- التثنية وجمع المذكر السالم.
- واسم الجمع[3]: وهو مالا واحد له من لفظه نحو قوم ورهط، وجمع

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١ تحقيق د/صاحب أبوجناح الجمهورية العراقية، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٥٥٠/٢ تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بمصر، وهمع الهوامع ١٣٨/١ تحقيق أد/عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب.

(٢) أجاز الكوفيون والأخفش تثنيتهما قال ابن خروف: " ومن منعَ تثنيتهما فقد تكلف وادع ما لا دليل عليه. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح بحاشية يسن ١٢٤/٢.

(٣) اسم الجمع: هوما تضمن معنى الجمع، غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: " كجيش - وواحده: جندي" و " نساء - وواحدها: امرأة" و"إبل - والواحد: جمل أو ناقة" ولك أن تُعامله معاملة المفرد، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع باعتبار معناه. ينظر: جامع

التكسير لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أوفي نادر كلام.

الشاهد[1]:

لنا إبلان فيهما ما علمتُمُ فمن أيّة ما شئتُمُ فتنكّبُوا

أورده الرضي: على أنّه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل: فرقتين، وجماعتين.

نقل البغدادي آراء العلماء في هذه المسألة على النحو الآتي:

– **المطلع:** قال ابن يعيش: "القياس يأبى "تثنية الجمع" وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد قالوا إبلان وغنمان [2] وجمالان[3] ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضموا إليه مثله فثنوه ، وقالوا "لقاحان سوداوان "حكاه سيبويه[4] وإنما لقاح جمع

الدروس العربية ٣٣/٢ تأليف: الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، مصر القاهرة ١٣٠٣ – ١٣٦٤ /١٨٨٦ – ١٩٤٤.

(١) البيت من الطويل، لشعبة بن قمير، والبيت في الكشاف ٣٧/٤ للزمخشري دار الفكر، والمفصل ١٨٦ دار الجيل بيروت، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٤عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، وشرح الرضي على الكافية٣٦٣/٣، وخزانة الأدب ٥٦٤/٧، ثنى الشاعر اسم الجمع إبل، ومعنى البيت: لنا إبلان فيهما ما علمتم من قِرى الأضياف فاختاروا منها ما يرضيكم وتنكبوا، واعدلوا عما لا يرضيكم منها. ينظر: حاشية المفصل ١٨٦.

(٢) يعني قول رسول الله ﷺ " مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنميين" فقد ثنى كلمة غنم وهي جمع، يُنظر صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ١٢٥/٨، حديث ١٦.

(٣) نحو قول عمرو بن العداء الكلبي:
لأصبح الحيُّ أوبادًا ولم يجدوا عند التفرُّق في الهيجا جمالَين
فقد ثنى كلمة جمل وهي جمع.
يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤، وخزانة الأدب ٥٨٠/٧.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٠٠/٤ تحقيق د/إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

لقحة "[1] ولم ينقل البغدادي كل كلام ابن يعيش، قال بعد أن نقل هذا الجزء من كلامه: "هذا كلامه". ولكلام ابن يعيش بقية، كما سنرى بعد قليل.

- **الجظلواز: عرض البغدادي الرأي الثاني بالاعتراض على عطة مظع تثنيطة الجطع،** قال: "أقول: المراد من تثنية الجمع تضعيفه بجعله مثلين من نوعين، فلا تدافع بين التثنية والجمع، إلاَّ إذا توجَّها إلى مفرد"[2] والبغدادي مسبوق بالزمخشري، كما نقل البغدادي نفسه، قال الزمخشري: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ﴾[3] يعنى مياه السماء والأرض.

وقرئ المآن[4] أي النوعان من الماء السماوي والأرضي، ونحوه قولك: عندي تمران تريد ضربان من التمر برنيّ ومعقليّ، وأنشد البيت "[5].

أقول: لو أكمل البغدادي كلام ابن يعيش لوجد المعنى نفسه، قال ابن يعيش بعد الجزء الذي نقله البغدادي: "فالتثنية تدل على افتراقها قطيعين ولو قال لقاح أو جمال لفهم منه الكثرة إلا أنه لا يدل على أنها مفترقة قطيعين"[6].

استدراك البغدادي: قال البغدادي تحت عنوان تتمة: من أمثلة تثنية اسم

---

(١) شرح المفصل ١٥٣/٤.
(٢) خزانة الأدب ٥٦٥/٧.
(٣) سورة القمر، من الآية: ١٢.
(٤) يُنظر إعراب القراءات الشواذ ٥٢٨/٢ للعكبري تحقيق محمد السيد أحمد عزوز عالم الكتب بيروت لبنان، والبحر المحيط لأبي حيان للأندلسي ١٧٥/٨ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وغيرهم دار الكتب العلمية بيروت قال أبوحيان: " قرأ عليّ والحسن ومحمد بن كعب والجحدري (الماءان)، وقرأ الحسن أيضًا: (الماوان)، وقال: الزمخشري قرأ الحسن (ماوان) بقلب الهمزة واوا ".
(٥) الكشاف ٣٧/٤.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٤.

الجمع: قومان. قال الفرزدق[1]:

وكلُّ رفيقَيْ كلِّ رحلٍ وإن هما ... تعاطى القنا قوماهُما أخَوَانِ

واستشهد به ابن عصفور في "شرح الجمل الكبير"[2] على تثنية قوم، وكذا ابن مالك "في شرح التسهيل"[3]. فقوماهما فاعل تعاطى، وحذف نون التثنية للإضافة إلى هما.

واختلف معنى البيت وإعرابه بسبب حركة الإعراب فأبو علي[4] روى البيت بتنوين "قوم" وقد تبعه ابن هشام[5] على هذا التحريف والتخريج كما وصف البغدادي زعم أبي على. ونقل البغدادي تعسفات وتمحلات أبي على وابن هشام كما وصف، وقد سبق الدماميني البغدادي القول بفساد إعراب ابن هشام لفساد أساسه، قال الدماميني:

"أطال المصنف، يعنى ابن هشام، في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادَّعاه، وكله مبنيٌّ على حرف واحد، وهوثبوت تنوين قومًا من جهة الرواية، ولعلها

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه ٣٢٩، والبغداديات ٤٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١ وفيه (الخنا) مكان (القنا)، والمغني ٢٥٩، وإعراب البيت: أخوان: خبر (كل) وجملة (وإن هما تعاطى القنا قوماهما) معترضة، وتعاطى مفرد على ظاهره، وفاعله: قوماهما.

(٢) ١٣٨/١.

(٣) لم أعثر على البيت في شرح التسهيل تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق السيد ولا تحقيق د/عبد الرحمن السيد و د/محمد المختون.

(٤) ينظر: البغداديات ٤٤٣ للفارسي تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد.

(٥) ينظر: المغني لابن هشام الأنصاري ٢٦٠ تحقيق مازن مبارك ومحمد على حمد الله راجعه سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت، لم أنقل كلام ابن هشام ولا كلام ابن على لأن اختلال الحركة في كلمة قوم جعل العالمين الجليلين يتناولان مسائل نحوية أبعدت البيت عن مسألتنا.

ليست كذلك، وإنَّما هي "قوماهما" تثنية قوم، والمثنى مضافٌ إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذٍ لا لفظًا ولا إعرابًا، ولا معنى. وقد رأيت في نسخة "من ديوان الفرزدق" هذا البيت مضبوط الميم من "قوماهما" بفتحة واحدة "[1].

أقول: استقصى البغدادي كل جمع واسم جمع ورد في كتب النحو مثنى فبعض النحاة ذهبوا إلى أنَّه نادر[2] وضرورة[3]، وسيبويه قال: "وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك لأنهم يقولون لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعة واحدة. وهو في إبل أقوى؛ لأنه لم يكسَّر عليه شيء "[4] أما الرضي فقد اكتفى ببيان حكم تثنية اسم الجمع، وساق شاهدًا على جواز تثنية اسم الجمع[5] "إبلين" وشاهدًا على جواز تثنية الجمع "جمالين"، كما ذكر اسمًا لمنتهى الجموع لا يجوز تثنيته، وهو: مساجد.

أذهب إلى ما ذهب إليه الرضي وابن يعيش والبغدادي إلى أنه: لا تدافع بين التثنية والجمع إذا أريد من تثنية الجمع تضعيفه بجعله مثلين من نوعين، وقد سمع عن العرب تثنية الجمع، وقرئ "فالتقى المآن "[6] بتثنية الجمع، وورد في الحديث الشريف تثنية الجمع، قال رسول الله ﷺ "مثل المنافق كالشاة العائرة[7] بين بين الغنمين "[8].

---

(١) الحاشية الهندية لم استطع العثور عليه.
(٢) نادر الكلام ما حكي من قولهم: " لقاحان سوداوان ". يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢١/١، حققه الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى..
(٣) نحو قول الشاعر في تثنية الجمع: عند التفرُّقِ في الهيجا جمالين
(٤) الكتاب ١٠٠/٤.
(٥) ينظر: شرح الرضي للكافية ٣٦٣/٣.
(٦) سبق تخريج القراءة، ص١١.
(٧) العوائر من الجراد: الجماعات المتفرقة.
(٨) سبق تخريج الحديث، ص١٠.

علم الجنس " فجطار " للفجرة

قال ابن هشام: " ومسمَّى علم الجنس ثلاثة أنواع: الثالث: أمور معنوية كسبحان للتسبيح، وفجار للفجرة "[1].

يذكر النحاة[2] أن فَعَال المعدول[3] ينقسم خمسة أقسام[4]:

أحدها: أن يكون اسم فعل أمر نحو: نَزَال ودَرَاك.

الثاني: أن يكون معدولا عن مصدر معرفة نحو: فَجَارِ ويَسَارِ.

الثالث: أن يكون معدولاً عن صفة غالبة على وزن فاعلة مثل: حَلاقِ[5] وضرامِ[6].

الرابع: أن يكون اسمًا علمًا معدولا عن فاعلة مثل: حَذَامِ ورَقَاشِ.

الخامس: أن يكون معدولا في النداء نحو فَسَاقِ وخَبَاثِ.

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك ١/١٣٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣/٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٢ تحقيق د/محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٤٢، وشرح الرضي ٣/١٠٧، وهمع الهوامع ١/٩٣، وخزانة الأدب ٣٢٨.

(٣) العدل: يعني إذا أرادوا المبالغة في الوصف، عدلوا عن بناءٍ إلى بناءٍ أدَلَّ على المبالغة من الأول، وذلك على ضربين: ضرب استعملوه في الخبر، وضرب اختَصُّوا به النداء. يُنظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٥.

(٤) وقسمها بعض العلماء أربعة أقسام. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٥٢.

(٥) حلاق: للمنية ينظر لسان العرب (ح. ل. ق) ٢/٥٦٣ دار الحديث، جاء في اللسان: (وحلاق مثل قطام المنية، معدولة عن الحالقة، لأنها تحلق أي تقشر، وبنيت على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث، والصفة الغالبة).

(٦) ضرام: دقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه، ينظر الصحاح واللسان والقاموس المحيط (ض. ر. م) وقال السيوطي: " الضرام: للحرب". يُنظر: همع الهوامع ١/٩٤.

الشاهد[1]:

أنَّى اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برَّة واحتملت فجار

أورده الرضي معترضًا على قول النحاة: إن فَجَار معرفة لتعريف قرينته، وهي برَّة، قال: وهذا الدليل غريب إذ حمل كلمة على أخرى في التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثًا شيء بديع؛ بَلَى، لوثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المعرَّف، نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين، التأنيث، والتعريف ؛ على أن السيرافي جوَّز كون "برَّة" بمعنى البارَّة، فكذا يكون "فجار" كأنه قال: احتملتُ الخصلة البارَّة، واحتملتَ الخصلة الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علَمين.

وقال أيضًا: ربَّما استُدلَّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقًا، إذ لا يطلقان إلا على المؤنث وهذا استدلال عجيب.

كما قال: لم يقم لي دليل قاطع إلى الآن على تعريف المصدر ولا تأنيثه، ومذهب النحاة أنه من أعلام المعاني، كزَوْبَر[2]، وسبحان. ا هـ

---

(١) البيت من الكامل للنابغة في ديوانه ٥٩، والكتاب ٣٠٥/٣، والخصائص لابن جني٤/٣ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية لبنان بيروت، وأمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢، وشرح الرضي للكافية ٣ /١١٠، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٧/١ مطبعة فيصل البابي الحلبي دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.وخزانة الأدب ٦ /٣٢٧، والنابغة يخاطب زرعة بن عمروالكلابيّ، وكان قد لقى النابغة بعكاظ، وعرض عليه أن يشير على=
= عشيرته أن يغدروا ببني أسد، وينقضوا حلفهم، فأبى النابغة، وجعل خُطّته في الوفاء (برة) وخطة زُرعة لما دعا إليه من الغدر ونقض الحلف (فجار).

(٢) جاء في اللسان أن ابن جني سأل أبا علي عن ترك صرف زَوْبَر في البيت الذي قاله ابن احمر، وهو: وإن قال عاومن معدٍّ قصيدةً بها جربٌ عُدَّتْ على يَزَوْبَرَا

اقتطف البغدادي من كلام سيبويه في باب "ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث" ما يخص الشاهد، قال سيبويه: "ومما جاء اسمًا للمصدر[1] قول الشاعر النابغة:

أَنَّى اقتَسَمْنَا خطيئتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلَتْ فَجَارِ

ف"فجار" معدول عن "الفجرة" وقال الشاعر[2]:

فتَطَالَ امكُثِي حتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا ... نَحُجُّ معًا قالَتْ: أعامًا وقابِلَهْ

فهي معدولة عن "الميسرة" أُجري هذا الباب مجرى الذي قبله[3] لأنه عُدِل

فقال أبوعلي: " علَّقه علمًا على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في سبحان التعريف وزيادة الألف والنون؛ وقال محمد بن حبيب الزَّوْبَرُ الداهية. قال ابن برى: الذي منع زوبر من الصرف أنه اسم علم للكلمة مؤنث، قال: ولم يسمع زِوَبْر هذا الاسم إلا في شعره ". ينظر: (ز.ب.ر) ٣٣٤/٤.

(١) يطلقون اسم المصدر على ما دل على الحدث، وكان علمًا لجنس هذا الحدث كفجار وبرة؛ لأنه خالف المصدر بكونه لايقصد به الشيوع، ولا يضاف، ولا يوصف، ولا يقع موقع الفعل، ولا يقبل (أل)، ولم يوقع موقع المصدر في توكيد الفعل، و تبيين نوعه أو مراته. نقلت بتصرف من المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٤٧/٤ للإمام الشاطبي، =

= تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكه المكرمة الطبعة الأولى.

(٢) البيت من الطويل لحميد بن ثور في ديوانه ١١٨، والكتاب ٣٠٥/٣، وشرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري ٤٧٥ المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب) مؤسسة الرسالة بيروت، والحلل لابن السيد البطليوسي ٣١٠ تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية القاهرة، والخزانة ٣٢٧/٦.

(٣) يعني باب (تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) مما قاله في هذا الباب: " وأمّا (ثمَّ) و(أين) و(حيث) ونحوهن إذا صُيّرن اسمًا لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة، فلابد لهنَّ من أن يتغيّرن عن حالهنَّ ويصرن بمنزلة (زيد) و(عمرو) لأنك وضعتهن بذلك الموضع، فإن أردت

كما عُدل، ولأنه مؤنث بمنزلته "[1].

كما **نقل عن الأعلم**: "الشاهد في فجار، و هو اسم للفُجُور، ومعدول عن مؤنث، كأنه عُدِلَ عن الفَجْرَةِ بعد أنْ سمي بها الفُجُور كما سمي البِرَّ بَرَّةً، ولو عَدَلَها لقال: بَرَارِ كما قال فَجَارِ "[2].

أقول: لم يعدل النابغة "برة" إلى "برار" كما عدل "فجرة" إلى "فجار" لأنه أراد أن يهجو زُرعة بكثرة غدره وإيثاره للفجور، فذكر اللفظة التي يراد بها المبالغة ليكون أبلغ في الهجو، فقال "فجار"على وزن" فَعَالِ" ذلك أدل على المبالغة من فجرة.

والدليل على ذلك أن العامل في فجار فعل "احتملتَ" وهو فعل مزيد للدلالة على الكثرة.

ونقل البغدادي باختصار موافقة رأي ناظر الجيش[3] لرأي الرضي في أنه لم يقم له إلى الآن دليلٌ قاطع عل تعريف "فَجَارِ" ولا تأنيثه، قال ناظر الجيش بعد أن ذكر أقسام فعال المعدول: "والعجب أنهم يجعلون اسم الفعل أصلاً في العدل والتأنيث.

وما برحتُ أتطلَّب بيان ما عُدل عنه نزال وبيان كونه مؤنثًا، ولم أقفْ من

حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: (إنَّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ)، ومنهم من يقول: (عن قيلٍ وقالٍ) لمّا جعله اسمًا.

(١) الكتاب ٣٠٥/٣.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٤٧٥.

(٣) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، محب الدين ناظر الجيش، ولد سنة ٦٩٧ لازم أبا حيَّان والجلال القزوينيّ والتاج التبريزيّ وغيرهم، ودرّس بالمنصورية في التفسير، وكان له في الحساب يد طُولى ثم ولى نظر الجيش وغيره، وكان نافذ الكلمة، كثير البذل والجود مات في ثاني عشر ذي الحجة سنة ٧٧٨هـ. يُنظر: بغية الوعاة ٢٧٥/١.

كلامهم على ما يوضح لي ذلك. والذي يظهر أنَّ القول بالعدل والتأنيث في نزال ليس على وجه التحقيق، بل على وجه التقدير"[1].

واعترض البغدادي على استدلال ابن الطيد للتأنيث بشيئين وعطفهما البغدادي بالضعف، قال ابن السيد: "أراد ب "فَجَار" الغدر، سمي الغَدْر فجار، كما تسمَّى المرأة: حذام. فإن قلت: لم جعلته اسمًا للغدر، وما دليلك على هذه الدَّعوى؟ قلنا: لنا على ذلك دليلان:

أحدهما: أنَّ "فَعَالِ" المعدول، لا يُعْدَلُ إلاّ عن مؤنث، ألاَ تراه قال: "دعيتْ نَزَال" فألحق الفعل علامة التأنيث، وليس هذا في بيت زهير وحده، بل هو مطَّرد في "فَعَال" حيثما وقعت.

والدليل الثاني: أن النابغة سمَّى الوفاء: "بَرَّة"، وهو يريد البِرّ، وكذلك سمَّى الغَدْرَ "فجْرة" وهو يريد الفجور"[2].

ونقل عن اللحلي تأييده للطيرافي كما نقل الرضي عن الطيرافي[3] في أن فجار معدول عن صفة غالبة قال اللحمي: "فجار اسم للفجور، وهو معدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة، وهو مصدر، بعد أن سمى بها الفجور كما سمى البِرُّ: بَرَّة هذا مذهب سيبويه، وحكى غيره أنه معدول عن صفة غالبة، ودليل ذلك أنه قال: فَحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فجارِ فجعلها نقيض بَرَّة، وبرَّة صفة كأنه قال: حملتُ الخصلةَ البَرَّةَ وحملتَ الخصلة الفاجرة، كما تقول: الخصلة القبيحة والحسنة، فهما صفتان"[4].

استدراك البغدادي: قال البغدادي: "وزاد ابن جني في الطَّنبور[5] نغْمة، فزعم

---

(١) الكتاب لم يطبع بعد.
(٢) الحلل ٣٠٧.
(٣) ينظر البحث، ص١٥.
(٤) لم استطع العثور عليه
(٥) كلمة فارسية من آلات العزف.

أن فَجَارِ معدولة عن فجرة علما بدون أل، قال ابن جني: في باب "التفسير على المعنى دون اللفظ": "وإنما غرض سيبويه أنها معدولة عن فجرة "معرفة علمًا "على ذا يدل هذا الموضع من الكتاب. ويقويه ورود بَرَّة معه في البيت، وهي – كما ترى– عَلَم لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ. وسوغه ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثّل ذلك "بما تعرَّف "باللام لأنه لفظ معتاد وترك لفظ فجرة؛ لأنه لايعتاد ذلك علمًا، وإنما يعتاد نكرة و"جنسًا "نحو فجرت فجرة كقولك: تجرت تجرة ؛ ولو عدلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها: بَرَار كفجار "[1].

ونقل البغدادي **موافقة الشاطبي في شرحه للألفية لابن جلني**، قال الشاطبي: "ومن عَلَم الجنس للمعنى: فَجَارِ، وهو علم الفجور ومعدول عن فجرة علمًا لا عن الفجرة "[2].

ونقل عنه أيضًا: "وأل في الفجرة في كلام ناظم الألفية لا إشكال فيها، إذ لم يُرد العلم كما أراد سيبويه، وإنما مراده الجنس الذي هو مطلق الفجور. ومثل هذين المثالين فَينة في قولهم: ما ألقاه إلاَّ فَيْنَةً، أي في الندرة "[3].

أقول: يعني الشاطبي ما اعتقب عليه تعريفان: العلمية، والألف واللام، ففجرة علمًا على الفجور، والفجرة اسم جنس معرف بأل.

وأشار الشاطبي إلى مشكل في عبارة الناظم [4]، قال: "وفي عبارته شيء، وهوأن الفجرة هي المرة الواحدة من الفجور، ومعلوم أن فجار ليس علمًا

ينظر: لسان العرب (ط. ن.ب. ر) وحاشية الصحاح (ط. ن. ب. ر)

(١) الخصائص ٤٦٣/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٠/١.

(٣) نقل البغدادي بتصرف من المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٠/١.

(٤) ألفية ابن مالك:

ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة

لجنس المرة الواحدة[1] فإن أهل اللغة لم ينقلوا إلا أنه علم للفجور المطلق، ولا يصح أن يريد أنَّ فجار اسم جنس للفجرة المعدول هو عنه، إذ لم يقولوا ذلك، ولا يصح في نفسه" وقال الشاطبي أن العدل هنا تقديري: "والحاصل أن الناظم نبَّه بمثال الفجرة على أن فعال علم لاسم الجنس المؤنث، فإن كان مستعملاً فذاك وإلا قدِّر له اسم مؤنث" وهذا رأي سيبويه قال الشاطبي: "وقد بين ذلك سيبويه في أبواب ما لا ينصرف غاية البيان، حتى إنه قدَّر ما لم يستعمل مؤنثًا كأنه استعمل كذلك".

حاصل كلام النحاة على هذا ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أن فجار معدولة عن الفجرة اسم للفجور مصدر معرفة مؤنث.

ثانيهما: أن فجار معدولة عدل تقديري عن مصدر مؤنث معرفة.

ثالثهما: أن فجار معدولة عن صفة غالبة، ودليلهم أنه قال:

فحطلت بطرة واحتطلت فجطار

فجعلها نقيض برة، وبرة صفة كأنه قال: حملتُ الخصلة البرة، وحملتَ الخصلة الفاجرة، فهما صفتان.

وهذا القول عند الرضي أقرب الأقوال، قال الرضي: "بلى[2]، لوثبت وصف نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين، التأنيث والتعريف".

وأثنى البغدادي على بحث الرضي وشرحه في هذه المسألة، قال: "إلى آخر ما حقَّقه وأجاد فيه البحث ودقَّقه" وهذا يدل على موافقة البغدادي للرضي وإن كان رأي

---

(١) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٣٧/١ : " قوله بمعنى الفجور، أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة ".

(٢) قال ابن هشام في المغني: " ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لوقال: "أليس لي عليك ألف" فقال: " بلى" لزمته" ١٥٤.

الرضي مخالفًا للجمهور، فالرضي يرى أن كلمة فجار مصدر مرادف لكلمة فجور لا معدولة عنها، قال: "أن ثبوت الفجور وفاسقة، لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما، إذ من الجائز ترادف لفظين في معنى، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر "[1].

أقول: لا مانع من كون فجار معدولة عن الفجرة، ذلك أن وزن "فَعَالِ" سمع عن العرب العدول إليه عن فاعلة علم مؤنث فقالوا بدل حاذمة حذام، وبدل راقشة رقاش.

وكذلك سمع عن العرب العدول إليه عن الصفة المؤنثة فقالوا بدل حالقة للمنية حلاق للمبالغة، فهو وزن يعدلون إليه إذا أرادوا المبالغة في العلم المؤنث، أو الصفة، وقياسًا عليه إذا أرادوا المبالغة في الفعل أو المصدر.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١١٥/٣.

سبحان للتسبيح

علق أصحاب اللغة الأعلام على المعاني كما علقوها على الأعيـان إلا أنَّ تعليقها على المعاني أقل؛ لأنَّ العيان يتناولها لظهورها له، ولـيس كـذلك المعـاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال، وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علـم الاستدلال بينٌ، فمن ذلك قولهم "سبحان" هو علم [1] واقع على معنـى التسـبيح، وهو مصدر معناه: البراءة والتنزيه.

الشاهـد[2]:

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحانًا نعُوذُ بِهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

أورده الرضي: على أنَّ "سبحان" أكثر ما يستعمل مضافًا، وإذا قطع فقد جاء منونًا في الشعر، كما في البيت، فلا يكون سبحان علمًا معرفًا بالعلمية بل تعريفـه إمَّا بالإضافة لفظًا كسبحان الله، أو تقديرًا كما في قوله[3]:

---

(١) ينظـر: الخصـائص ٢ /٢٧٤، وشـرح أبيـات سـيبويه للشـنتمري ٢١٣، وشرح المفصـل لابـن يعـيش ٣٧/١ وهـو رأي الجمهـور، يُنظـر الخزانـة ٢٤١/٧.

(٢) البيت من البسـيط لورقـة بـن نوفـل فـي الكتـاب ١ /٣٩٠، والمقتضـب ١٧٦/٣للمبرد إعداد حسـن حمد، دار الكتب العلمية بيروت، ولأمية بـن أبي الصلت في ديوانه ١٦١ والرواية في الديوان:

سبحان ذي العرش سبحانًا يدوم له

وأمـالي ابـن الشـجري ١٠٧/٢، ٥٧٨، وفـي شـرح الرضـي للكافيـة ١٢٣/٢، و٢٤٨/٣، وخزانـة الأدب ٢٣٤/٧ اللغـة: (الجـودي): جبـل بالموصل، وقيل بالجزيرة، و(الجمد) اسم جبل .

(٣) البيـت مـن السـريع للأعشـى فـي ديوانـه ١٩٣، والكتـاب ٣٨٨/١. والمقتضب ١٧٧/٣، والخصائص ٢ /٢٧٤، وفي شـرح الكافيـة الشـافية لابن مالك ٩٥٩، وهذا عجز بيت وصدره:

أقـول لمّا جـاءني فخـره

سبحان من علقمةَ الفاخِرِ

أي سبحان الله. وإما باللام، وهو قليل كقوله [(١)]:

سبحانك اللهمّ ذا السُّبحانِ

وإذا قطع عن الإضافة في الشعر نوِّن ونُصب على المفعولية المطلقة كسائر المصادر. فسبحان عنده إمَّا معرف بالإضافة أو باللام، وإما منكَّر في الشعر، ولا علمية. وهذا قريب من قول الطيبي[(٢)] وابن هشام، قال الطيبي: "في حاشية الكشاف"[(٣)]: لا يستعمل سبحان علمًا إلا شاذًا، وأكثر استعماله مضافًا. فليس بعلم؛ لأنَّ الأعلام لا تضاف. وقد علل ابن هشام "في الجامع الصغير"[(٤)]: لملازمته للإضافة.

وهو مخالفٌ لكلام سيبويه ومن بعده. والباعث للرضي على المخالفة ما ذكره.

المعنى: عندما وصلني أن علقمة بن علاثة يفخر ويتباهى بما ليس فيه: قلت: سبحان الله مما يفعل، أو أتبرأ منه.

(١) البيت من الرجز قائله مجهول، وتتمته غير معروفة، في شرح الكافية الشافية ٩٥٨/٢ تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريري دار المأمون للتراث، وأمالى ابن الشجرى ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ١١٦/٣.

(٢) هوالحسن بن محمد بن عبد الله الطِّيبيّ الإمام المشهور العّلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، كان متواضعًا حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائحهم، يعير الكتب النفيسة لأهل بلده وغيرهم، وكان ذا ثروة من الإرث والتجارة فلم يزل ينفقه في وجوه الخير، حتى صار في أخر عمره فقيرًا، صنف شرح (الكشّاف) وكان يشتغل في التفسير من بكرة إلى الظهر ومن ثم إلى العصر في الحديث، مات يوم الثلاثاء في شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. يُنظر بغية الوعاة ٥٢٢/١.

(٣) المسمى (فتوح الغيب عن قناع الريب) كتاب مخطوط، حقق في رسائل علمية للماجستير والدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٤) لم أستطع العثور عليه.

ونقل البغدادي كلام النحاة والمفسرين كسيبويه، والأخفش الكبير، والأعلم وأبي علي، وابن الشجري، والإسفراييني، وابن يعيش، والزمخشري، وأبي السعود.

قال سيبويه: "في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره" "زعم أبو الخَطَّاب [1] أنَّ سُبْحانَ الله كقولك: "بَرَاءَةَ الله من السُّوءِ" كأنَّه يقول: "أبرِّئُ براءة من السُّوء". وزعم أنَّ مثله قولُ الشاعر، وهو الأعشى من السريع[2]:

أقولُ لمَّا جاءني فخرُه ... سُبْحانَ مِنْ علقمةَ الفاخِرِ

أي: براءةً منه.

وأمَّا تركُ التنوين في "سُبْحانَ" فإنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كنصب "الحمدَ لله"[3].

وزعم أبو الخَطّاب أنَّ مثلَه قولك للرجل: "سلامًا" تريد تسلُّمًا منك، كما قلت "براءةً منك" تريد: لا ألتمِسُ بشيءٍ من أمرك. وزعم أنَّ ربيعة كان يقول: "إذا لقيتَ فلانًا فقل له سَلامًا". فزعم أنه سأله، ففَسَّرَه له بمعنى: براءة منك. وزعم أنَّ هذه الآية مفعول بها: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾[4] بمنزلة ذلك، لأنَّ الآيةَ فيما زعم مكِّيَّةٌ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلِّموا على

---

(١) يعني الأخفش الكبير شيخ سيبويه، يُنظر أمالي ابن الشجري ١٠٧/١.

(٢) البيت سبق تخريجه ص٢١.

(٣) قرأ به عيينة ورؤبة بن العجاج (الحمدَ لله) على المصدر وهي لغة قيس والحارث بن أسامه، وفي البحر المحيط ١٣١/١ قرأ (الحمد) بالنصب هارون العتكي، ورؤبة، وسفيان بن عيينة، و(الحمد) بالنصب فيه وجهان: أحدهما: هو مصدر أحمدوا الحمد ثم خصصه بقول (الله)، والثاني: هو مفعول به أي ألزموا الحمد. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٨٧/١.

(٤) سورة الفرقان من الآية: ٦٣.

المشركين، ولكنّه على قولك: "براءة منكم وتسلُّمًا، لا خير بيننا وبينكم ولا شرَّ".

وزعم أنَّ قول الشاعر[1]:

سَلامَكَ ربَّنا في كلِّ فَجْرٍ بَريئًا ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ

على قوله: براءتك ربنا من كل سوء.

فكل هذا ينتصب انتصاب "حمدًا وشكرًا" إلا أنَّ هذا يتصرّف، وذاك لا يتصرّف.

ونظير "سبحان الله" في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى "غفران" لأنّ بعض العرب يقول: "غفرانك لا كفرانك" يريد: استغفارًا لا كفرًا. ومثل هذا قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[2]. أي: حَرامًا محرَّمًا، يريد به البراءة من الأمر ويبعِّدُ عن نفسه أمرًا، فكأنه قال: أُحَرِّمُ ذلك حَرامًا محرمًا.

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: "أتفعل كذا وكذا"؟ فيقول: "حجْرًا" أي سترًا وبراءةً من هذا. فهذا ينتصب على إضمار الفعل"[3].

كما نقل البغدادي كلام الأعلم ليُبيِّنَ علمية "سبحان"، قال الأعلم في قوله "سبحان من علقمة الفاخر": "الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر، ولزومها النَّصبَ من أجل قلَّة التمكن، وحُذف التنوينُ منها لأنَّها وضعت عَلمًا

---

(١) البيت من الوافر لأمية بن الصلت في ديوانه ١٢٣، واللسان (غ. ن. ث) ٦٨٤/٦.

(٢) سورة الفرقان من الآية: ٢٢.

(٣) الكتاب ٣٨٨، والبغدادي نقل كلام سيبويه بتصرف دون إخلال بالمعنى.

للكلمة، فجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه [1]، ومعناها البراءة والتنزيه.

وقوله "سلامك ربَّنا" الشاهد في نصبه على المصدر الموضوع بدلاً من اللفظ بالفعل، ومعناه البراءةُ والتنزيهُ، وهو بمنزلة سبحانك في المعنى وقلّة التمكُّن.

ونصب بريئًا على الحال المؤكِّدة والتقدير أُبرّئك بريئًا، لأنّ معنى "سلامك" كمعنى أُبرِّئك.

ومعنى تَغَنَّثُكَ تَعلَقُ بك، وهو بالثاء ثلاثَ نُقَطٍ، والدُّمومُ ذمٌّ أي لا تلحقك صفةُ ذمّ.

وقوله: "سبحانه ثم سبحانًا" وتنكيره وتنوينه ضرورةً والمعروف فيه أنْ يضاف إلى ما بعده، أو يجعل مفردًا معرفةً كما في بيت الأعشى ووجه تنكيره وتنوينه أنْ يُشَبَّه بـ "براءةً" لأنّه في معناها. والجودِيُّ والجُمُدُ جبلان" [2].

وذكر ابن يعيش في تنوين سبحان الوجهين: "أحدهما أن يكون ضرورةً كما يُصرف ما لا ينصرف في الشعر، من نحوأحمد وعمر.

والوجه الثاني: أن يكون أراد النكرة" [3].

واستخلص البغدادي من كلام صاحب الكشف [4]، والبهلوان في "حاشية الكشاف" [5]

الجواب على من استشكل العلمية بأمرين:

أحدهما: أنَّ مدلول التسبيح لفظ، لأنَّه مصدرُ سبح إذا قال سبحان الله،

---

(١) وكذا ابن الشجري في أماليه يُنظر ١٠٧/٢ وابن يعيش في شرح المفصل، يُنظر ٣٧/١ والفناري في حاشية ديباجة المطول، والقزويني في الكشف عن مشكلات الكشاف، يُنظر: الخزانة ٢٣٨/٧.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢١٣.

(٣) شرح المفصل ١ /٣٨.

(٤) الكشف عن مشكلات الكشاف، لعمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني المتوفي سنة ٧٤٥. ينظر: الأعلام ٤٩/٥.

(٥) لم استطع العثور عليه.

ومدلول سبحانه التنزيه لا اللفظ، فلا يصلح جعل سبحان الذي مدلوله معنىً على ما مدلوله لفظ [1].

وثانيهما: أنَّه قد تقرر أنَّ العلم لا تجوز إضافته إلا بعد تنكيره، وطريق تنكير العلم أنَّ يؤوَّل بواحد من الأمَّة المسمَّاة به. وعلم الجنس مسمَّاه شيءٌ واحد لا متعدّد، فلا يصلح تنكيره [2].

وأشار أبو السعود لردِّهم بقوله: "وحيث كان المسمّى معنى لا عينا، وجنسًا لا شخصًا، لم تكن إضافته من قبيل ما في زيد المعارك أو حاتم طىّ. وإنَّما فعل هذا لأنَّ نحو زيد المعارك لا يكون إلا في علم الشخص دون علم الجنس" [3].

وقال الإسفراييني: "وطريق تنكير العلم أنْ يُتأوَّلَ بواحد من الأمّةِ المسمَّاة به نحو"هذا زيدٌ" و"رأيت زيدًا آخر" أو يكون صاحِبُهُ قد اشتهر بمعنىً من المعاني فيجعَلَ بمنزلةِ الجنس الدَّالِّ على ذلك المعنى نحو قولهم "لكل فرعون موسَى" [4].

ويرى البغدادي أنَّ القول بالعلمية مطلقًا أُضيف أولم يُضَفْ صعب، ولذلك امتدح اختيار الرضي، قال: "ولله در الشارح المحقق، تفصَّى عن الأمور بسلوكه طريقةً وسطى لا يَردُ عليها ما دُكر، وإن كانت مخالفةً للجمهور [5].

---

(١) خلص البغدادي من كلام صاحب الكشف بهذا الأمر ينظر الخزانة ٢٣٩/٧.
(٢) نقل البغدادي هذا الكلام عن البهلوان في حاشية الكشاف يُنظر الخزانة ٢٤٠/٧.
(٣) ينظر: تفسير أبي السعود سورة الإسراء ٥ /١٥٤.
(٤) اللباب في علم الإعراب ٥٢ للإسفراييني حققه د/ شوقي المعري مكتبة لبنان .
(٥) الخزانة ٧ /٢٤١.

استدراك البغدادي: قال: بقى بحث في عامل سبحان، هل يجوز أن يقدَّر فعلَ أمر ؟ فيه نزاعٌ:

المذهب الأول: أن سبحان بتقدير الأمر، أي وسبِّحهُ تسبيحًا، وهو مذهب ابن السَّيدِّ "في شرح المفتاح "[1].

المذهب الثاني: لم يجعله أمرًا ابتداء، لأن "سبحان الله" على ما بُيِّن في النحو لزم طريقةً واحدة، لا ينصبه فعلُ أمر، للقاضي.

المذهب الثالث: جواز الأمرين، ونسبه البغدادي لأبي شامة [2] قال أبو شامة في:

"﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ﴾ [3] إن فعله المحذوف إما فعل أمر أو خبر، أي سبِّحوا أو سُبِّح الذي أسرى بعبده على أن يكون ابتداءً ثناءً من الله على نفسه، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4] "[5]

---

(١) لم أجد في تفسير حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي أن عامل سبحان فعل أمر، قد يكون المراد به كتابًا آخر.

(٢) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام ذو الفنون شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بأبي شامة ؛ لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة بدمشق، وقرأ القراءات على العالم السخاوي، وأعتنى بالحديث وأتقن الفقه، ودرس وأفتى، وبرع في العربية، صنف: نظم المفصل للزمخشري، ومقدمة في النحو، والبسملة وغير ذلك، توفي سنة خمس وستين وستمائة. يُنظر: بغية الوعاة ٧٧/٢، ٧٨.

(٣) الآية الأولى من سورة الإسراء،

(٤) الآية الأولى من سورة الفاتحة، وهناك خلاف هل هي أو البسملة ؟

(٥) ينظر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير الأنام للإمام محمد بن يوسف الصَّالحي الشَّامي ٧/٣، تحقيق الشيخ عادل الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثالثة.

الظـاهر: موافقـة البغـدادي للرضـي في أن "سـبحان" لا يكـون علمًـا معرفًا بالعلمية بل تعريفه إما بالإضافة أو بـاللام، وإن كـان رأي الرضـي مخالفًـا للجمهور .

والظاهر لي صحة ما ذهب إليه الرضي والبغـدادي، لأن لفظـة "سـبحان" من الكلمات الملازمة للإضافة، ووروودها غير مضافة قليل، وقـد سُـمعت لفظـة "سبحان" غير مضافة مع التنوين والتعريف، فمثاله مع التنوين قوله:

سبحانه ثم سبحانًا نعوذ به

ومثاله معرفًا قول الراجز:

سبحانك اللهم ذا السبحان

وهذان البيتان يساعدان على كونه مصدرًا لا علمًا لوروده في البيت الأول منصرفًا وفي البيت الثاني معرفًا بأل.

والراجح في عامل سبحان على رأي البغدادي فعل من معناه تقديره أنـزه الله تنزيهًا، فوقع سبحان الله مكان تنزيهًا، والله أعلم..

" أل" الموصولة

توصل " أل" الاسمية بصفة صريحة[1]، أي اسم الفاعل نحو: الضارب، واسم المفعول نحو: المضروب، وقيل الصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه[2] وقد جاء وصلها قليلا بصريح الفعل المضارع[3] وبالظرف وبالجملة الاسمية.

---

(١) فيها أربعة أقوال: الأول: أنها حرف تعريف لا موصولة، وهو مذهب الأخفش، والثاني: أنها حرف موصول لا اسم موصول. وهومذهب المازني. والثالث: أنها اسم موصول. وهو مذهب الجمهور، والرابع: أنها مبقاة من الذي، ولكل قول أدلته. يُنظر: مغني اللبيب ٧١، وشرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ١٤٨، وضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد الطبعة الثانية ٢٨٨، والمقاصد النحوية، تحقيق محمد باسل عيون السود الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ٧٠/١، والدرر اللوامع، تحقيق حمد السيد سيد أحمد علي المكتبة التوفيقية ١٦٧/١، ومعاني النحو، تأليف د/ فاضل صالح السامرائي الطبعة الثانية دار الفكر ١١٧/١.

(٢) وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان: أحدهما: توصل بها نحو: الحسن الوجه، وبه جزم ابن مالك، والثاني: لا توصل بها. يُنظر: شرح التسهيل تحقيق محمد عبد القادر عطا الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ١٩٦/١، ومغني اللبيب ٧١، وهمع الهوامع ٢٩٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٠/١، تحقيق محمد باسل عيون السود الطبعة الأولى دار الكتب العلمية.

(٣) وفي وصلها بالفعل المضارع أقوال: أحدها: توصل به، وعليه الكوفيون، والثاني: لا توصل إلا في ضرورة الشعر، والثالث: الجواز على قلة، وعليه ابن مالك. يُنظر: شرح التسهيل ١٩٧/١، ومغني اللبيب ٧٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٠/١

(٤) البيت من الطويل، لذي الخرق الطهوي في سر صناعة الإعراب ٣٢١/١، تحقيق أحمد فريد أحمد المكتبة التوفيقية ويروي إلى ربه، وشرح التسهيل ١٩٧/١، ومغني اللبيب ٧٢، والإنصاف ١٥١/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، وشرح الرضي للكافية ٤٤/١، وخزانة الأدب ٣١/١. والخنا: من قبيح الكلام، يُنظر

الشاهد [1]:

يقلول الخَطى وأبطئ العُجلمِ ناطقًا إلى ربِّنا صلوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

أورده الرضي: على أن أل في اليجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهومع ذلك شاذ قبيح، لا يجئ إلا في الضرورة.

شرح البغدادي: يريد أنها إذا دخلت على مضارع مبني للمفعول إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم المفعول نحو: "اليجدع" و"اليتقصع" وقول الفرزدق[2]:

هذا أظلتَ هذا لحَكم التُرضَى حكومتُه ولا الأصيلل ولا ذي الرأي والجَدَلَ

وإذا دخلت على مضارع مبني للفاعل إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم الفاعل كقوله [3]:

وليس الْيَطرى للخِلِّ مثل الذي يطرى مثله الخليل أحيانًا أن يُحمَدَّ خليلاً

وقوله [4]:

هذا كتابُ يروحُ ويغدو لاهيًا فِرحًا مشيمرٌ يصليتديم الحزم ذو رشَدِ

وقوله [5]:

لسان العرب (خ.ن. ١) ٢٤٢/٣، والجدع: القطع يُنظر اللسان (ج.د.ع) ٥٦/٢، شبه صوته وهويقول الخنا بصوت الحمار إذ تُقَطَّع أذناه.

(٢) البيت من البسيط للفرزدق في خزانة الآدب، وليس في ديوانه، وفي شرح التسهيل ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار القلم، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٧/١.

(٣) البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٧/١، ويروى لاهيا مرحا، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، والدرر اللوامع ١٦٧/١.

(٥) البيت من السريع، في ضرائر الشعر ٢٨٨، ويروى من نيرانها فاصطل.

لا تبعثنَّ الحظَّ إنَّ ذاك ال يُغذاذر مَن نيرانها فاتّقِ

وقوله [1]:

فظلّوا ظلال يظؤتي مانَله دون عرضه فما نابَه والمُستطارق اليتَعمّلُ

وقوله[2]:

أحظين اصطحباني أن ملكتُ وأنني لفي شغل عن دخليَ اليتتبّع

استدراك البغدادي: قال البغدادي: سكت أبو علي عن دخولها على الظرف نحو[3]:

أقول: وكذلك الرضي سكت عن دخولها على الظرف والجملة الاسمية والفعل.

من لا يزال شاكراً على المعله فهو حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعه

وقوله[4]:

وغيَّرني ما غال قيساً ومالكاً وعمراً وحجراً بالمشقَّر ألمعا

وعن دخولها على الجملة الاسمية نحو[5]:

---

(١) البيت من الطويل، في ضرائر الشعر ٢٨٨، ويروى اليتعهد.

(٢) البيت من الطويل، في ضرائر الشعر ٢٨٨.

(٣) البيت من الرجز في شرح التسهيل ١٩٨/١، والجنى الداني ٢٠٣، وشرح ابن عقيل ١٦٠/١، ومغني اللبيب ٧٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(٤) البيت من الطويل، لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٤، وشرح التسهيل ١٩٨/١، ولسان العرب ١٢٨/٨. (ل - م - ع) ويروى: وعمراً وجوناً بالمشقر ألمعا
والمشقر: حصن باليمن، والشطر الأول يروى (سعدًا) مكان (قيسًا).

(٥) البيت من الوافر، في الإنصاف ٥٢١/٢، وشرح التسهيل ١٩٨/١، والجنى الداني ٢٠١، ورصف المباني ١٦٢، وشرح ابن عقيل ١٥٨/١، والمغني ٧٢، والهمع ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١، ويروى:
من القوم الرسول الله منهم له دانت رقاب بني معدِّ

بظل التظلوم الربظلولُ الله فظليهم ظلمُ أظل الحكوظلة ظلن قصظلي

واختلف النحاة في دخولها على الفعل والظرف والجملة الاسمية، ومنطع الاختلاف مفهوم الضرورة:

فالضرورة عند جمهور النحاة: ما جاء في الشعر، ولم يجيء في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر، أم لا.

ومذهب ابن مالك في الضرورة الشعرية: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي ما يضطر إليه الشاعر، ولم يجد عنه مخلصاً لإمكان أن يقول الشعراء في المواضع التي ذكرناها صوت الحمار يجدع وما من يرى للخل، والمتقصع والمرضي، **قال ابن مالك:** "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول" من البسيط":

ما أنت بالحكظلم المرضي حكومتظله

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول" من الطويل":

إلى ربظنا صظلوت الحمظار يُجتظدعُ

ولتمكن الثالث من أن يقول:

ظنا ظَنْ يظروح

ولتمكن الرابع من أن يقول:

وظنا ظظن يظرى

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[1].

ولم يذكر البغدادي حجة ابن مالك قال ابن مالك: "وأيضًا فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من

---

(١) شرح التسهيل ١٩٧/١.

الجمل الاسمية والفعلية والظرف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة؛ لأنها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات. ثم كان في التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم يقلّ في أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر "[1].

ورد البغدادي على ابن مالك بعدة حجج: حجج البغدادي:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة. ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه.

الثاني: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره،ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل. وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ. وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟

الرابع: أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زِحاف، فنستطيب المزاحفَ دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك.

---

(١) شرح التسهيل ١٩٨/١.

والظاهر أن الرضي غفل عن وصل "أل" بالظرف والجملة الاسمية أثناء كلامه، بسبب ذلك استدرك البغدادي عليه الشواهد الشعرية التي تثبت أن النحاة تكلموا عن وصل "أل" أيضًا بالظرف والجملة الاسمية، وذهبوا في حكم وصلها بـ "أل" مذهبين:

الأول: مذهب الجمهور والبغدادي: وهو أن "أل" اسم موصول توصل بالصفة الصريحة، ولا توصل بالفعل والجملة الاسمية والظرف إلا في ضرورة شعرية.

والثاني: مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: وهو جوازه في اختيار[1].

---

(١) ينظر الإنصاف ٥٢١/٢، والجنى الداني، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، الطبعة الثانية، دار الأفاق الجديدة ٢٠٢.

وجهه زيادة كان

تأتي كان على خمسة أوجه [1]:

الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرّد عن الحدث، نحو "كان زيد قائمًا" ويلزمها الخبر.

الوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمن والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [2] أي حدث ووقع.

الوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن، فتكون الجملة خبرها، نحو: "كان زيد قائم" أي كان الشأن زيد قائم [3].

---

(١) يُنظر المفصل في علم العربية ٢٦٤ للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للحلبي، دار الجيل بيروت لبنان، وأسرار العربية ١٣٣تحقيق محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، والإيضاح في شرح المفصل٧٨/٢ تحقيق: د/ موسى بناي العليلي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية جمهورية العراق.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٨٠.

(٣) (كان) التي فيها ضمير الشأن فهي وإن جُعلت ناقصة؛ لأنَّها لتقرير الشيء على صفة ولا بدّ لها من اسم وخبر إلا أنها لمَّا كانت تختص بأحكام لا يشاركها فيه بقية أقسام الناقصة، جُعلت قسمًا براسه تنبيهًا على تلك الأحكام، منها: أن اسمها لا يكون إلا ضميرًا، ومنها أنها لا تكون إلا للحديث، ومنها أنه لا يكون إلا مبهمًا، ومنها أنّه لا يكون خبرها إلا جملة، ومنها أنّه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٧١/٢. وقال أبو حيان: " كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غير الناقصة فتكون قسمًا برأسها هذا مذهب الجمهور " ٢٥١/٤.

الوجه الرابع: أن تكون زائدة "غير عاملة"، نحو: "زيد كان قائم" أي زيد قائم.

الوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار، قال تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [1].

الشاهد [2]:

عَسَطْرَاةُ بْنُ سَطْرٍ أَسْطُرٍ بِسَطْرٍ تَسَطْرَا ... عَسَطَّى كَسَطَّانَ الْمَسَطَّوَّمَةِ السِّطْرَابِ

أورده الرضي: على أن "كان" تزاد غيرَ مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [3] أنها زائدة، غير مفيدة للماضي، وإلا، فأين المعجزة، وصبيًا على هذا حال، وكذا قولهم: "ولدت فاطمة بنت الخُرشُب الكملة من عبس، لم يوجد كان مثلهم" [4].

---

(١) سورة هود من الآية: ٤٣.

(٢) البيت من الوافر، قائله مجهول، والرواية في سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، والمفصل ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٤٢١/١. (جياد بني أبي بكر تسامى)
ويروى (المطهمة الصِّلاب) بدل (المسوَّمة العراب) في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/١، وموضع الشاهد في شرح الرضي للكافية ١٩٠/٤، وخزانة الأدب ٩ /٢٠٧، ومعنى (سراة): الشريف وهو جمع سريّ على غير قياس، وقيل اسم جمع له. وقيل يحتمل أن يكون بالضم، جمع سار، كقضاة جمع قاض، ينظر لسان العرب (س. ر. ا) ٥٦٩/٤، وتتسامى: تعلو، و(المسومة): المعلمة ينظر اللسان (س. و. م) ٧٥٨/٤، و(العراب) الخيل العربية ينظر اللسان (ع. ر. ب) ١٥٦/٦ والمعنى: جياد هؤلاء القوم تفوق وتفضل الخيل المسومة أو المطهمة العربية.

(٣) سورة مريم من الآية: ٢٩.

(٤) مجمع الأمثال للميداني ٢٠٥/٢، والمفصل في علم العربية ٢٦٥، وفاطمة: هي بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزياد العبسي ربيعًا الكامل، وقيسًا الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، فقيل لها:

وكذا قول الفرزدق [1]:

في لجّةٍ غَمَرَتْ أبطاكَ بُحورها ... في الجاهليّةِ كانَ والإسلامِ

أمَّا إذا دلَّت "كان" على الزمن الماضي لم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيدًا، وكذا قولهم: إن من أفضلهم كان زيدًا فهي زائدة عند سيبويه [2]، وقال المبرد: إن "زيدًا" اسم إن، وكان خبرها، ومن أفضلهم خبر كان [3]، ورُدَّ بأن خبر "إنَّ" لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفًا؛ ففي تسميتها زائدة، نظر، لِما ذكرنا: أن الزائد من الكلم عندهم، لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازًا، لعدم عملها، وإنما جاز ألاَّ تُعمِلها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالتها على زمن ماض، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجرَّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جرَّدتها لم يبق إلاَّ الزمان، وهولا يَطلب مرفوعًا ولا منصوبًا، فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعًا،لا يقع في غيره، حتى الظرف، تبيينًا لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسَعُ فيها، فيقع بين "ما" التعجب وفعله، وبين الجار المجرور نحو: على كان المسوَّمة؛ فثبت أن "كان" المفيدة للماضي،

أي بنيك أفضل، فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والشاهد فيه زيادة كان بين المسند والمسند إليه.

(١) البيت من الكامل، في ديوانه ٣٠٥/٢، والشطر الأول في الديوان (حومة) بدل (لجة) والبيت من قصيدة يهجو فيها جرير، وضرائر الشعر٧٧، وبلا نسبة في الأشموني ٢٤٠/١،

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) تكلم المبرد عن كان الزائدة في باب "من مسائل باب "كان" وباب "إنَّ " في الجمع والتفرقة" ولم أعثر على أسلوب "إنَّ من أفضلهم كان زيدًا". ينظر: المقتضب تحيق حسن حمد الطبعة الأولى ٤ /٣٩٨.

التي لا تعمل، مجردة عن الحدث المطلق[1].

خلص البغدادي من كلام الرضي إلى أن البيت متردد بين كان الزائدة التي لا تفيد شيئًا وبين كان الزائدة زيادة مجازية، قال البغدادي: **أحدهما: زيادة حقيقية**، تزاد غير مفيدة لشيءٍ إلا محض التوكيد، يكون وجودُها في الكلام وعدمُها سواءً، لا تعمل ولا تدلُّ على معنى.

ثانيهما: زيادة مجازيَّة، تدلُّ على معنى ولا تعمل.

ومثل للأوَّل بهذا البيت وبالآية الشريفة، وبقولهم: لم يوجد كان مثلُهُم.

ومثَّل للثاني بـ: ما كان أحسن زيدًا وبقولهم: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، وبالبيت أيضًا، فجعله مترددًا بينهما [2].

نسب البغدادي المذاهب التي ذكرها الرضي إلى أصحابها:

قال: وما ذكره أحدُ مذاهب ثلاثة:

الأول: مذهب ابن السَّرَّاج، واختاره ابن يعيش، قال: "أن تكون زائدة، دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر، وإليه كان يذهب ابن السراج، قال في أصوله[3]: وحق الزائد ألاَّ يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤.

(٢) خزانة الأدب ٢٠٧/٩.

(٣) لم أجد هذا الكلام لابن السراج في أصوله ٢٥٨/٢ تحقيق د / عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة، ولكن وجدت في باب الزيادة والإلغاء: الثاني: الفعل ولا يجوز عندنا أن يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك ولكن الملغي نحو (كان) في قولك: (ما كان أحسن زيدًا) الكلامُ ما أحسن زيدًا، و(كان) إنما جِيءَ بها لتبيّن أنَّ ذلك (كان) فيما مضى.

﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1] إنَّ كان في الآية زائدة وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لأن الناس كلهم في ذلك سواء، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة[2]، فلم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة. ومن مواضع زيادتها قولهم: "إن من أفضلهم كان زيدًا" والمراد إن من أفضلهم زيدًا، وكان مزيدة لضرب من التأكيد، إذ المعنى أنه في الحال أفضلهم، وليس المراد أنه كان فيما مضى، إذ لا مدح في ذلك. ولأنك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا لكان التقدير: إن زيدًا كان من أفضلهم، وكنت قد قدمت الخبر على الاسم وليس بظرف، وذلك لا يجوز؛ لأن زيدًا يكون اسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل إن كان هنا زائدة فأما قول الشاعر:

*** سراة بني أبي بكر تسامى.... الخ ***

فالشاهد فيه زيادة كان"[3].

الثاني: مذهب السيرافي، قال: لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيءٍ مذكور، ولكنها

---

(١) سورة مريم من الآية: ٢٩.

(٢) قال ابن الأنباري في أسرار العربية رأيًا في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ لم يذكره البغدادي، قال: كان في الآية تامة أي: وجد وحدث، وصبيًا: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون هنا الناقصة ؛ لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك، لأن كلاً قد كان في المهد صبيًا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبى، وإنما العجب في تكليم من هوفي المهد في حال الصبى ، فدلّ على أنها ههنا بمعنى: وجد وحدث. ينظر: أسرار العربية ١٣٤.

(٣) شرح المفصل ٩٩/٧.

دالَّة على الزمن الماضي وفاعلها مصدرها [1]، وذلك كقولك: زيد كان قائم، تريد كان ذلك الكون، وقد دلَّت على الزمن الماضي، ولو خلا منها الكلام لوجب أن يكون ذلك في الحال، وقول الشاعر:

*** على كَظَهَانِ المسوَّمَةِ العِرَابِ ***

كان ذلك الكونُ. وإذا قدِّر هذا التقدير كانت "كان" واقعة لوقوع شيء مذكور، وهو ذلك الكون. **ونقل الرضي رأي السيرافي في شرح الكافية ونقده نقداً لاذعًا**[2]، قال الرضي: "وقد ذكر السيرافي: أن فاعلها: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَس، إذ لا معنى لقولك: ثبت الثبوت[3].

المذهب الثالث لابن يعيش:

قال: وقال قوم: إن كان إذا زيدت كانت على وجهين:

أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها.

والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معًا. وإنما تدخل لضرب من التأكيد. فالأول نحو قولهم: ما كان أحسن زيدًا، المراد إن ذلك كان فيما مضى، مع الغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدًا أمس وهي في ذلك بمنزلة ظننت، إذا ألغيت بطل عملها لا غير، نحو قولك: زيد ظننت منطلق ألا ترى أن المراد: في ظني، وأما الثاني فنحو قوله: * على كان المسومة العِراب * ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ

---

(١) يُنظر: شرح المفصل ٧ /٩٩ ، وزاد ابن يعيش للسيرافي قوله: " وشبهها بظننت إذا ألغيت نحو قولك زيد ظننت منطلق فالظن ملغى هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك كأنك قلت زيد منطلق في ظني".

(٢) لم يشر البغدادي في الخزانة إلى رأي الرضي فيما ذهب إليه السيرافي.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤.

﴿نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [1] والمراد كيف نكلم من في المهد صبيًا، ولو أريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ؛لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس "[2].

استدراك البغدادي على الرضي: استدرك البغدادي على الرضي تحت عنوان تتمة نقلاً عن ابن عصفور عن فصل الزيادة في الشعر، عن زيادة كان، قال ابن عصفور: "ومنها زيادة كان للدلالة على الزمن الماضي، نحو قول الفرزدق[3]:

في لجلجة غمغمت أبطالك بحورها ... في الجاهلية كان - والإسلام

وقول الآخر، أنشد الفارسي[4]:

في غرف الجنة العليا التي وجبت ... لهم هناك بسعي كان مشكور

يريد: بسعي مشكور، وقول الآخر، أنشده الفراء [5]:

---

(١) سبق تخريج البيت والآية ٣٥.
(٢) شرح المفصل ٧ /١٠٠.
(٣) البيت سبق تخريجه ٣٥، والشاهد زيادة كان بين المعطوف عليه والمعطوف.
(٤) البيت من البسيط، للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١، والشطر الأول في الديوان (جعلت) بدل (وجبت)، وبلا نسبة في ارتشاف الضَرب ٢٤٠١/٥، و الأشموني ٢٤٠/١، والشاهد فيه زيادة كان بين الصفة والموصوف.
(٥) لم أعثر على البيت في معاني القرآن للفراء عالم الكتب الطبعة الثالثة عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ وعند تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾، وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾وعند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ قد يكون في مؤلف آخر.والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور.

[illegible] عطلي – كان – المظلومة الجلب

وقول غيلان بن حُريث [1]:

إلى كُناسٍ – كان – مُستعيدِه

يريد: إلى كناس مستعيده، وقول امرىء القيس، في الصحيح من القولين[2]:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

يريد: وما أصبر، أي وما أصبرها.

وقد تزاد في سعة الكلام، ومنه قول قيس بن غالب البدري: "ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكملةَ من عَبْس، لم يوجد – كان – مثلهم "[3] يريد: لم يوجد مثلهم، إلا أن ذلك لا يحسن في الشعر.

وإنما أوردتُ زيادتها في فعلٍ [4] دون زيادة الجملة، لأنها حال زيادتها غير مسندة إلى شيء. وسبب ذلك أنها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي، فقيل – كان – قائم، اشبهت "أمس" من قولك: زيد – أمس – قائم، فحكم لها بحكم "أمس"، فلم تسند إلى شيء، كما أن أمس كذلك "[5].

أقول: شبه ابن عصفور زيادة كان للدلالة على الزمن الماضي بـ "أمس"،

---

(١) البيت من الرجز، في مجاز القرآن ٢ /٧، ١٤٠ ونسبه في الموضع الأول إلى غيلان وفي الموضع الثاني إلى العجاج، وضرائر الشعر ٧٨، وخزانة الأدب ٢١١/٩، ومعنى كناس: مولج الوحش من الظباء والبقر تَسْتَكِنُّ فيه من الحر، ينظر اللسان (ك. ن. س).

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه ١٠٨، وارتشاف الضَرب ٢٤٠٢/٥، وشرح ابن عقيل ١٥١/٢، والمقاصد النحوية ٧٧/٣،والشاهد فيه زيادة (كان) بين (ما) و(أفعل) في التعجب.

(٣) سبق تخريج المثل، ص٣٥ .

(٤) يعني الفصل بكلمة واحدة، أي كان (فعل) غير مسند.

(٥) ضرائر الشعر ٧٧ .

وأمس: من ظروف الزمان [1].

وما ذهب إليه ابن عصفور من أن كان الزائدة أشبهت "أمس"، فحكم لها بحكم "أمس"، فلم تسند إلى شيء، كما أن أمس كذلك.ذهب إليه ابن يعيش كما قال في المذهب الثالث: "إن كان إذا زيدت كانت على وجهين، أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، ومثل لها بقولهم: "ما كان أحسن زيدًا" المراد أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: "ما أحسن زيدًا أمس".

وكذلك ذهب الرضي إلى أن كان الزائدة إذا جردتها لم يبق إلا الزمان وهولا يطلب مرفوعًا ولا منصوبًا، فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط.

أفهم من ذلك أن البغدادي لم يأت بالتتمة ليبين دلالة كان الزائدة عند ابن عصفور؛ ذلك أن دلالة كان الزائدة زيادة مجازية عند الرضي وابن عصفور واحدة.

إلا أن الرضي لم يذكر أن زيادتها ضرورة شعرية، والبغدادي نقل عن ابن عصفور عن فصل الزيادة في الشعر من كتاب "الضرائر" ومما قاله ابن عصفور في هذا:

"وقد تزاد في سعة الكلام ؛ إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر"

أقول: وقال ابن مالك عن زيادة كان: "ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة" [2] لذلك عدَّ ابن مالك زيادتها شاذة في قول الشاعر[3]:

على كظهان المطهَّمة الصِّلاب

---

(١) ينظر: لسان العرب (أ.م. س) ٢١٨/١.
(٢) شرح التسهيل ٣٤٣/١.
(٣) رواية ابن مالك (المطهمة الصلاب) بدل (المسومة العراب)

قال: "وشذت زيادتها بين على ومجرورها"[1].

(١) شرح التسهيل ٣٤٢/١.

تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها

"ما" النافية في لغة أهل الحجاز تعمل عمل ليس؛ لأنها في معناها تنفي ما يكون في الحال، وتدخل على المبتدأ والخبر.

وعلى لغة بني تميم لا تعمل؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق عملاً [1].

ولعملها عند أهل الحجاز شروط [2]:

الأول: تأخر الخبر. فإن تقدم بطل عملها.

الثاني بقاء النفي. فإن انتقض النفي ب" ألاّ" بطل العمل.

الثالث: فقد "إنْ" فإن زيدت بعد "ما" بطل العمل.

الرابع: ألا تؤكد ب "ما" فإن أُكدت بها بطل العمل.

الشاهد [3]:

فَاصْطَبَحُوا قَفْلاً أَعَظَّادَ اللهُ دُولَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُطَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

أورده الرضي: على أن سيبويه: حكى أن بعض الناس ينصبون "مثلهم" وقال: هذا لا يكاد يعرف وقيل إن خبر "ما" محذوف أي:

---

(١) يُنظر: المقتضب ٤/٤٥٠ ،وأسرار العربية ١٤٣، وشرح التسهيل ١/٣٥١، وهمع الهوامع ٢/١١٠، والجنى الداني ٣٢٢.

(٢) يُنظر: الجنى الداني ٣٢٣، وهمع الهوامع ٢/١١٠.

(٣) البيت من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥، والكتاب ١/١٠٣، والمقتضب ٤/٤٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٨٨، والجنى الداني ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، ومغني اللبيب ١١٤، ورصف المباني ٣٧٩، وهمع الهوامع ٢/١١٣، والأشموني ١/٢٤٨، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، ويروى أعاد الله نعمتهم، والمعنى: إنهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

إذ ما في الدنيا بشر، ومثلهم حال من بشر، مقدم عليه ؛ وجوَّز الكوفيون انتصابه على الظرف أي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة؛ ويروى: "ما مسيئًا من أعتب "[1].

نقل البغدادي اختلاف النحاة في توجيه كلام سيبويه :

قال سيبويه : "لم تقو" ما " في باب قلب المعنى كما لم تَقْوفي تقديم الخبر.

وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فَأصْبَحُظُّوا قَدْ أعَظَّادَ اللهُ ..... البيت

وهذا لا يكاد يُعرف، كما أنّ " لاتَ حينُ مناصٍ "كذلك، و"رُبَّ شيءٍ هكذا " وهو كقول بعضهم: " هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ "في القِلّةِ "[2].

قال السيرافي: "يعني أنَّ نصب مثلَهم بشر على تقديم الخبر قليل، كما أنّ "لاتَ حينُ مَناص "بالرفع قليل لا يكاد يعرف "

وقال أبو جعفر النحاس: "يذهب سيبويه إلى أنه نصب مثلهم على أنه خبر وإنْ كان مقدمًا، فكأنه يجيز ما قائمًا زيد ، وقال النحاس: سألت أبا إسحاق عما قاله المبرد فقال: إنَّه لعمري من بني تميم. ولكنه مسلم قد قرأ القرآن وقرأ فيه: ﴿مَاهَٰذَابَشَرًا﴾[3] وقرأ ﴿مَّاهُنَّأُمَّهَٰتِهِمْ﴾[4] فرجع إلى لغة من ينصب، فلا

---

(١) هذا القول من أمثال العرب يُنظر الكتاب ١٠٣/١، ولسان العرب ٦٨/٦(عتب) أي الرجوع عن الذنب والإساءة، ومسيئًا: خبر ما مقدم واسمها (من) ويكون على هذه الرواية قد أعمل (ما) مع تقدم خبرها.

(٢) الكتاب ١٠٣/١.

(٣) سورة يوسف من الآية ٣١.

(٤) سورة المجادلة من الآية ٢.

معنى للتشنيع بأنه من بني تميم "[1].

وبسط البغدادي **قول الأعلم**، قال الأعلم: "والذي حَمَلَهُ عليه سيبويه أصَحُّ عندي وإنْ كانْ الفرزدقُ تميميًا، لأنَّه أرادَ أنْ يُخَلِّصَ المعنى من الاشتراكِ، فلم يُبالِ إفسادَ اللفظِ مع إصلاح المعنى، وتَحْصينه وذلك أنَّه قال: "وإذْ ما مِثْلُهُم بَشَرُ" بالرفع لجازَ أنْ يُتَوَهَّمَ "أنَّه "من باب ما مِثْلُكُ أحَدٌ إذا نَفَيْتَ عنه الإنسانية والمُروءَةَ، فإذا قال: "ما مِثْلَهُم بَشَرٌ" بالنَصبِ لم يُتَوَهم ذلك، وخلصَ المعنى للمدح دون توهّم الذَمّ فَتأمَّلْهُ تَجِدْه صحيحًا "[2].

ورد **ابن هشام** على هذا التوجيه: بأن السياق يعيِّن الكلام للمدح.

والظاهر: أنَّ البغدادي اختار التوجيهات التي تؤيد الرأي القائل بجواز تقديم خبر ما النافية على اسمها،

واعترض أبو حيان على من نسب هذا الكلام لسيبويه قال بعد أن بيَّنَّ اختلاف العلماء في جواز نصب خبر ما إذا تقدم على اسمها: "ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطل "[3].

أقول: والدليل على ذلك كلام سيبويه، قال: "وزعموا أنَّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ ..... البيت

ثم قال بعد ذلك: "وهذا لا يكاد يعرف "فكلمة "زعموا"، و"هذا لا يكاد يعرف "يدل على أنه لا يجوز عند سيبويه.

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٧تحقيق د - زهير غازي زاهد دار عالم الكتب، على أنَّ خبر (ما) مقدم منصوب كما يكون في باب ليس، ولم أجد في كتاب النحاس سؤاله لأبي إسحاق، قد يكون في مؤلف آخر.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٨٥ للشنتمري.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٩٨/٣.

واعترض البغدادي على من قال: إنَّ الفرزدق تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون "ما" إذا تقدم الخبر[1]، بأنَّ هذا باطل؛ فإنَّ العربيَّ لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعنى، كما اعترض على من قال إن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء، قد تُغَيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها، مما يوافق لغة الشاعر، ويخالفها.

وفيه أن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز، ولا على لغة تميم وغيرها، فكيف يكون من قبيل لغة الراوي ! فتأمل.

ثم انتقل البغدادي إلى الكلام على القول الثاني للرضي، ونسب القول للمازني وتبعه المبرد، **قال المبرد**: "وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنَّه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش، وغلَطٌ بيِّن. ولكن نَصْبَه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدَّمًا، وتضمر الخبر. فتنصبه على الحال. مثل قولك:" فيها قائمًا رجلٌ"، وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدّمًا ومؤخرًا، وقد فسّرنا الحال بالعامل إذا كان فِعْلاً، وإذا كان على معنى الفعل بما يستغني عن إعادة القول فيه "[2].

ورد البغدادي هذا القول: بأنَّ ابن السيد قال: وفيه نظر لأنَّ الحال فضلة، يتم الكلام بدونها، وهاهنا لا يتم الكلام بدون مثلهم، فلا يكون حالاً.وقال ابن مالك: " وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية "[3] قال البغدادي ورده ابن هشام

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٦/١: إنَّ الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم أن يظفروا له بزلةً، يُشَنِّعونَ بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لَنقِل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله .

(٢) المقتضب ٤٥٢/٤.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣٥٦/١.

قال: "بأن معاني الأفعال، لا تعمل مضمرة"[1].

ثم انتقل إلى القول الثالث للرضي، وهو للكوفيين [2]: القائلين بنصب مثل على إضمار الظرف، أصله إذ ما مكانا مثل مكانهم، أي مثل صفة لظرف، وحذف الموصوف، وحذف المضاف، وأقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما.

أقول: لكثرة التوسع في الظرف، فلا يبطل العمل.

ورُدّ بأنَّ الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصت بجنسه، قال ابن هشام: "بأنَّ مثلاً لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ"[3] ولا تقدم ما يدل عليه.

استدراك البغدادي:

قال البغدادي: وبقي تخريج آخر، لم يذكره الشارح المحقق، وهوأنَّ مثلهم خبر ما التميمية؛ لكن بني "مثلَ" على الفتح لإضافته إلى مبنيٍّ ؛ فإنَّ المضاف إذا كان مبهمًا كغير ومثل ودون، وأضيف إلى مبني بُني[4]. ونظيره في البناء على الفتح، قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5]، وهذا القول عند البغدادي أقرب الأقوال.

أقول: لم ينسب البغدادي هذا القول لأحد [6]، كما أنه لم ينقل اعتراض ابن ابن مالك عليه قال ابن هشام نقلاً عن ابن مالك: "وزعم ابن مالك أنَّ ذلك لا

---

(١) ينظر: الكتاب باب " ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إضهاره في في غير الأمر والنهي " ٣٤٩/١، وشرح التسهيل ٢ /١٣٧.
(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٤ /٢٦٨تحقيق حسن هنداوي الطبعة الأولى الأولى دار القلم.
(٣) مغني اللبيب ٧٨٣.
(٤) يُنظر: رصف المباني ٣٧٩ تحقيق أ د/ أحمد محمد الخرَّاط الطبعة الثالثة دار القلم، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٥/١.
(٥) سورة الذاريات من الآية: ٢٣.
(٦) ذكر ابن هشام من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، البناء إن كان المضاف مبهمًا كغير ومثل ودون.

يكون في "مثل" لمخالفتها للمبهمات فإنها تثنى وتجمع، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾[1].

وكقول الشاعر[2]:

مَطَلٌ يفطّل الحسّانات اللهُ يشكرها والشَّطْرُ بالشطرِّ عطلَ اللهِ مِثلانِ[3]

فالبغدادي مسبوق في هذا التخريج.

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ٣٨.

(٢) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت في الكتاب ٧٣/٣ وليس في ديوانه، والبيت في الأمالي النحوية ١٣٧/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢،٣/٩، ولعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في مغني اللبيب ٦٧١ والبيت في ديوان كعب بن مالك ٢٢٠ برواية:

والشر بالشر عند الله سيان

(٣) مغني اللبيب ٦٧١.

مجيء خبر كاد اسمًا

أفعال المقاربة[1] من الأفعال الناسخة، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون خبره خبرًا لها في موضع نصب، ولكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعًا، وندر مجيئه اسمًا.

الشاهد[2]:

فأُبتُّ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبًا ... وكم مِثْلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ

أورده الرضي: على أنَّ أصل خبر كاد الاسم المفرد كما في البيت[3].

والرضي يعني الرجوع إلى الأصل المرفوض الاستعمال ؛ للتنبيه على ذلك الأصل، ونقل البغدادي النصوص النحوية التي تبيِّن مفهوم الأصل، نقل عن ابن جني، قوله: "وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه، عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياسًا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إيّاه ؛ وكاستغنائهم ب"كاد زيد يقوم" عن قولهم: كاد زيد قائمًا أو قيامًا. وربما خرج ذلك في كلامهم؛ وأنشد البيت.

---

(١) تسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض. يُنظر شرح التسهيل ٣٧٥/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/١.

(٢) البيت من الطويل لتأبط شرًا في ديوانه ٩١، وفي الخصائص ٣٨٦/١، وفي الإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢، وضرائر الشعر ٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٧/٤، ٢١٠ وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ومعنى أبْت: رجعت. وفهم: اسمُ قبيلة، وتصفر: من صفير الطائر، وهوصوته، والمعنى: رجعت إلى هذه القبيلة بعدما كدت ألاَّ أرجع إليها، وكم مثلها من القبائل فارقتها، وهي مقفرةً من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل .

(٣) وقال الرضي في موضع آخر من شرح الكافية: " واستعمال كاد مثل كان، جاء في الضرورة ، وأنشد البيت. ثم قال: ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه" ٢٢١/٤.

هكذا صحة رواية هـذا البيـت، وكـذلك هـو في شـعره. فأمَّـا روايـة مـن لا يضبطه:

"وما كنت آئبًا"، "ولم أك آئبًا" فلبعده عن ضبطه. ويؤكد ما رويناه نحـن مـع وجوده في الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أءوب؛ فأمّاَ "كنت" فلا وجه لها في هذا الموضع "[1].

وذكر التبريزي روايات أخرى للبيت، قال: "فهم" قبيلته يقول رجعـت إلى قبيلتي وكدت لا أؤب لمشارفتي التلف، ويجوز أن يريد، ولم أك آيبًا في تقديرهم ويروى: ولم آل آيبًا، أي: لم أدع جهدى في الإياب، والأول أحسـن، وأختـار أبـو الفتح "وما كدت آيبًا" أي: وما كدت أؤب، فاستعمل الاسم الذي هـو الأصـل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كـدت أقـوم أصله كدت قائمًا "[2].

وذكر ابن عصفور شواهد أخرى على وضع الاسم موضع الفعـل ، قـال: "ومنه: وضع الاسم موضع الفعـل الواقـع في موضـع خـبر "كـاد"، وموضـع "أن" والفعل الواقع في موضع خبر "عسى"، نحو قول تأبط شرًا:

فأُبتُّ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آئبًا ... وكم مِثْلَها فارقتُها وهي تَصْفِرُ

وقول الآخر[3]:

أكثرتِ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا ... لا تُكثِرَنْ إنِّي عَسِيتُ صائمًا

كان الوجه أن يقول: وما كـدت أؤوب، وأنـي عسـيت أن أصـوم، إلا أن

---

(١) الخصائص لابن جنى ١ /٣٨٦.
(٢) شرح ديوان الحماسة ٤١/١.
(٣) البيت من الرجز لرؤبة فـي ملحقـات ديوانـه ١٨٥، والخصـائص ١٣٩/١، والضرائر ٢٦٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٦٣، وشـرح الأشـموني ١٢٨/١، ويروى العدل بدل العذل، وتعذلا بدلاً من تكثرن.

الضرورة منعت من ذلك.

وقولهم في المثل: "عسى الغوير أبؤسا "[1] شاذ يحفظ ولا يقاس عليه "[2].

أقول: الأصل في خبر كاد وعسى الاسم كما في خبر كان، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ورفضه، وهذا هو الضرب الثاني من أضرب الاطّراد والشذوذ قال ابن جني: "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا، نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا؛ هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظْره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ها هنا ؛ وذلك قولهم: "عسى زيد أن يقوم" و ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[3] وقد جاء عنهم شيء من الأول؛ أنشدنا أبوعلي[4]:

أكثرتِ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا ... لا تُكثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صائمًا

ومنه المثل السائر: "عسى الغُوَيرْ أبؤسا "[5].

وتحت عنوان تتمة استدرك البغدادي على الرضي، وذلك بأنْ بيَّن البغدادي ما

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال ١٧/٢، والمقتضب ٥٩/٣، والخصائص ١٣٩/١، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٨/١، و(أبؤسًا) جمع بؤس ومعناه: العذاب أو الشدة خبر (عسى) وهو مفرد، لأنه ليس جملة، هذا قول سيبويه، وأبي علي من البصريين. وأصل هذا المثل فيما قيل: أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه: (عسى الغوير أبؤسًا) تريد: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها.

(٢) الضرائر ٢٦٥.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٥٢.

(٤) البيت سبق تخريجه ص ٥٠.

(٥) ينظر: الخصائص ١٣٩/١.

أورده الرضي على البصريين في قولهم: "رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم "[1] بجواب للإسفراييني، قال الإسفراييني: " وأمَّا مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم. إمَّا مجردًا أو مع حرف لا يكون عاملاً فيه، نحو" زيد يضرب "أو" سيضرب "و" يضربُ الزَّيدان " لأنَّ مبدأ الكلام لا يتعيَّن للفعل دون الاسم، ونحو: " كاد زيد يقوم " الأصل فيه الاسم وقد عُدل إلى لفظ الفعل لزومًا لِغَرضٍ، وقد استُعمل الأصل المرفوض فيمن روى قوله: " وما كِدْتُ آيبًا "[2].

وشرح البغدادي مراد الإسفراييني، قال: " واحترز بقوله لا يكون عاملاً إذا كان مع حرفٍ عامل، نحو: زيد لم يضرب، أولن يضرب. وقوله: لأنَّ مبدأ الكلام إلخ، هذا جواب عن سؤال مقدَّر، وهو أنَّ يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع أنَّه ليس بواقع موقع الاسم، إذْ لا يجوز ابتداءُ ضاربٌ الزيدان من غير اعتمادٍ على شيءٍ فأجاب بأنَّ هذا الكلام من حيث هو كلامٌ لايتعيّن أن يكون فعلا دون اسم، بل جاز أن يكون ابتداءُ الكلام اسما على الجملة،فصدق أنَّه واقعٌ موقع الاسم على الإطلاق، أي موقعًا كان يصحُّ أن يوقع فيه اسمٌ من الأسماء وإن لم يقع اسم مخصوص وقوله: ونحو كاد زيد يقوم إلخ ، هذا أيضًا إيرادٌ وجوابٌ.أمَّا الإيراد فهو أنَّ خبر كاد يلزم أن يكون فعلاً، وهو أنَّ كاد موضوع لمقاربة وقوع فعلٍ، فحق خبره أن يكون فعلاً مضارعًا، فلا يكون خبره اسمًا، فينبغي أن لا يرتفع لأنَّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، والاسم لا يقع خبرًا لكادَ وأجاب بأنَّ أصل خبر كاد أن يكون اسمًا كما في خبر كان، ولذلك استعمل ذلك الأصل المرفوض في البيت، فالفعل واقع موقع الاسم نظرًا إلى الأصل.

ونقل البغدادي الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة رفع المضارع عن إن

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (رفع المضارع وعامله وما يخلصه للحال، أو للاستقبال) ٢٧/٤.

(٢) اللباب في علم الإعراب ٧٥.

الأنباري؛ لأنَّ الشاهد جاء في باب الفعل المضارع المرفوع، وختم باب رفع الفعل المضارع ببيان اختلاف حجة الرفع عند الفريقين، قال ابن الأنباري:" اختلف مذهبُ الكوفيِّين في رفع المضارع، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائيُّ إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله. وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

واحتج الكوفيُّون بأنَّ المضارع إذا دخل عليه ناصب نصبه، أو جازم جزمه، وإذا خلا منهما ارتفع، فعلمنا أنَّه بدخولهما يُنصب ويجزم، وبسقوطهما عنه يُرفع. قالوا: ولا يجوز أن يكون مرفوعًا لقيامه مقام الاسم، لأنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسم منصوبًا نحو: كان زيدٌ يقوم. ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يُعرب بإعراب الاسم، ولوجب إلا يرتفع في كاد زيد يقوم، لأنه لا يجوز كاد زيد قائمًا. واحتج البصريون بوجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عاملٌ معنويٌّ يشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع وكذا ما أشبهه.

وثانيهما: أنَّ بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فوجب أن يُعطى أقوى الإعراب وهو الرفع. وإنَّما لم يرفع الماضي مع جواز قيامه مقام الاسم لأنَّه ما استحقَّ أن يكون معربًا بنوع من الإعراب، فصار قيامه بمنزلة عدمه.

وأمَّا قول الكوفيين إنَّه يرتفع بالتعرِّي من العوامل الناصبة والجازمة فهو فاسد؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم،ولا خلاف بين النحويِّين أنَّ الرفع قبلهما، وذلك أنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب. وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى.

وأما قولهم: لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم إلخ، فنقول: إنَّما لم يكن منصوبًا أو مجرورًا إذا قام مقام الاسم المنصوب والمجرور، لأنّ عوامل الأسماء

لا تعمل في الأفعال.

وأمَّا قولهم: "وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم فعلمنا أنَّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم"، قلنا: وكذلك نقول فإنَّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم، لأنَّ ارتفاعه لقيامه مقام الاسم،والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرّفع في الاسم.

وأما قول الكسائي إنَّه يرتفع بالزائد في أوله، فهو فاسد من وجوه: أحدها: أنَّه كان ينبغي ألاّ يدخل عليه عوامل النصب والجزم لأنَّهما لا يدخلان على العوامل.

الثاني: كان ينبغي ألاّ ينتصب ولا يجزم بدخولهما، لوجود الزائد في أوله أبداً .

الثالث: أنَّ هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه ؛ فلو عملت لزم أن يعمل الشيءُ في نفسه.

وأمَّا قولهم: "لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي ألاّ يرتفع في كاد زيد يقوم" إلخ، قلنا: هذا فاسد، لأنَّ الأصل كاد زيد قائمًا. ولذلك ردَّه الشاعر في الضرورة إلى أصله في قوله: "وما كدت آيباً"، إلاّ أنَّه لما كانت كاد موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي، عدلوا عنه إلى يفعل ؛ لأنَّه أدلُّ على مقتضى كاد، ورفعوه مراعاة للأصل فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه "[1].

وعقب البغدادي على كلام ابن الأنباري بقوله: "انتهى كلامه باختصار، وفيه مواضع تحتمل المناقشة لا تخفى على المتأمل".

أقول: أراد البغدادي بخاتمته في المسألة أن يلفت الانتباه إلى جدل النحاة في

---

(١) نقل البغدادي عن ابن الأنباري باختصار ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ /٥٥٣.

سبب رفع الفعل المضارع، ذلك أن الآراء المتعددة حول سبب رفع الفعل المضارع، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة، ولا يقوى اعتراض منها على الثبوت أمام الردود التي توجه إليه وهذه معركة جدلية شاقة لا طائل من وراءها [1].

والظاهر أن استدراك البغدادي بجدل النحاة في سبب رفع الفعل المضارع، يرجع إلى احتجاج البصريين بقول الشاعر: "وما كدت آيبًا" ذلك أن خبر كاد لا يكون إلا مضارعًا، وندر مجيئه اسمًا على الأصل المرفوض، فالبصريون يستشهدون بالبيت على أن سبب رفع الفعل المضارع قيامه مقام الاسم.

(١) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن ٨٦/١.

من أحكام خبر "جعل"

"جعل" من أفعال المقاربة، وضعت للدلالة على شروع المسمى باسمها في خبرها.

تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن خبرها يجب كونه جملة، وشرط الجملة الواقعة خبرًا أن تكون فعلية، وأن يكون الفعل مضارعًا ليدل على الحال والاستقبال، وأن يكون رافعًا لضمير الاسم، وذلك لأن أفعال المقاربة إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل، أو شرع فيه لا غيره، فلابد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع، ليتحقق ذلك [1].

الشاهد [2]:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلني ... ثَوْبي فأَنهضُ نَهْضَ الثَّارب الثَّمِلِ

أورده الرضي: على أنه قد يجيء خبر جعل جملة شرطية مصدَّرة بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أن الجزاء: المضارع.

وضرب البغدادي مثالاً على ذلك بقول الشاعر[3]:

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٩/١، وهمع الهوامع ١٣١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٩/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٠٤/١.

(٢) البيت من البسيط، نسب لعمرو بن أحمر الباهلي في خزانة الأدب ٣٥٨/٩، ونسب لأبي حية النميري في شرح شواهد الإيضاح ٧٤، والمقاصد النحوية ١٠/٢، ولأحدهما في الدرر اللوامع ٢٨٣/١ ولأبي حية أو للحكم بن عدل في ذيل تحقيق كثير من كتب النحو، ويروى البيت بقافية (السَّكر) مكان (الثَّمل) وفي شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/٤، وخزانة الأدب ٣٥٥/٩.

(٣) البيت من البسيط، لهمام الرقاشي في البيان والتبيين ٢٠٧/٢، ولعصام بن عبيد، أوابن عبيد الله الزماني في الحماسة بشرح

وقد جَعَلْتُ إذا ما جاجظةٌ عرضَتْ بعتاب دارك أدلوها بأقوامِ

أي أُوصلها إليك بأقوام. وكقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (فجعل الرجُلُ إذا لم يستطع أن يخرُجَ أرسل رسولاً) [1].

خلص البغدادي من كلام الرضي: إلى أن ثوبي فاعل يثقلني، ويكون وقوع الجملة الشرطية خبرًا لجعل موقع الفعل المضارع نادرًا.

ونسب البغدادي رأي الرضي لابن مالك، قال: وقد تبع الشارح المحقق في هذا ابن مالك، قال فيه: [وربما جاء خبر جعل جملة اسمية أوفعلية مصدرة بإذا] [2].

واعترض البغدادي على رأي الرضي في ندرة وقوع الجملة الشرطية خبرًا لجعل موقع الفعل المضارع، قال: ولا يخفى أنَّه إذا جاز تخريجُها على ما ثبت لها لا ينبغي العدول عنه إلى ادِّعاء النُّدرة.

ويرى البغدادي: أنَّه لا مانع من جعْل "يثقلني" خبرًا لها، ويكون "ثوبي" بدل اشتمال من التاء في جعلت، وذلك بتقدير إذا ظرفيةً لا شرطيةً. وكذا الحال في البيت الثاني.

ثم ذكر البغدادي الشرط الثاني، قال: "ويتعيَّن في جميع أخبار أفعال المقاربة أنْ يكون فاعلُ أخبارها ضميرًا عائدًا إلى اسمها" ونقل عن ابن هشام ما يخص أفعال المقاربة من "جهة الشروط المختلفة بحسب الأبواب". قال ابن هشام: "اشتراطُهم الإضمار في بعض المعمولات،...ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى

المرزوقي ١١٢٠.، وشرح الرضي للكافية ٢٢٦/٤، وخزانة الأدب ٩ /٣٥٥.

(١) صحيح البخاري المطبوع مع الفتح ٩ /٤٤٩، ٤٥٠، كتاب التفسير سورة الشعراء، باب وأنذر عشيرتك الأقربين، رقم الحديث ٤٧٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٩/١.

ومن الوهم قول جماعة في قول هُدْبَةَ [1]:

عسطى الكسطربَ الذي أمسطيتَ فيطلهِ يكسطونُ وراءَهُ فَسطرَجٌ قَريسطبُ

إن فرجا اسم كان، والصواب أنه مبتدأ خبرُه الظرف، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله:

وقطد جَعَلْتُ إذا طما قطلتُ يُطثْقِلني ثُسطوبي البيت الشاهد

فثوبي بدل اشتمال من تاءِ جعلْتُ لا فاعل يثقلني "[2].

وخرج البغدادي من كلام الرضي وابن هشام وابن مالك بفوائد في ضمير الرفع العائد على اسم كاد وأخواتها، كل فائدة ليست عند الآخر:

فائدة كلام الرضي: استثنى في كاد، نحو: كاد زيد تخرج نَفْسُه.

فائدة كلام ابن هشام: استثنى في عسى، يجوز عسى زيد أن يقوم أبوه، فترفع السببيّ ولا يجوز رفعها الأجنبيِّ نحو: عسى زيد أن يقوم عمرٌ وعنده.

فائدة كلام ابن مالك: جوّز بقلَّةٍ في خبر جميع هذه الأفعال، أنْ يرفَعَ غير ضمير الاسم، قال: "ولابد من عود ضمير من الخبر في هذا الباب إلى الاسم، كما لابد منه في غير هذا الباب، ولكن الضمير في غير هذا الباب لا يشترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير في هذا الباب، فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة "[3].

وتحت عنوان تتمة استدرك البغدادي على الرضي، نقلاً عن "شرح التطهيل": قال

---

(١) البيت من الوافر، لهدبة بن خشرم في الكتاب ١٨١/٣، والمقتضب ٥٩/٣، واللمع ٢٠٤، وأمالي القالي ٧١/١، وأسرار العربية ١٢٨، وفي شرح ابن عقيل ٣٢٧/١، وهمع الهوامع ١٤٠/١، والدرر اللوامع ٢٩١/١، ويروى (عسى الهم)، و(أمسيتَ) و(أمسيتُ) بفتح التاء، وضمها، يحتمل أن يكون خاطب نفسه، أورجلاً أسيرًا من قومه.

(٢) المغني ٧٥٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٤/١.

البغدادي، وقع في بعض نسخ التسهيل: " وربَّما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية، مصدّرة بإذا أو كلَّما، ونـدر إسـنادُها إلى ضـمير الشَّـأْن ودخـول النفـي عليها "[1].

وضرب البغدادي نقلاً عن شرح التسهيل مثالاً على كل مسألة من المسائل التي ذكرها ابن مالك:

مثال تصدر خبر جعل بكَّلما، جعلَ زيدٌ كلَّما جـاء عمـرٌو ضَـرَبَه، ويحتـاج إلى سماع إلا أنَّ في صـحيح البخـاري: [فجعـل كلَّمـا جـاء ليخـرج رمـى في فيـه بحجر][2].

ومثال إسنادها إلى ضمير الشأن، ما حكاه الزاهد[3] غـلام ثعلـب: أنَّـه يقـال: عسى زيد قائم، برفع المبتدأ والخبر بعد عسى. فيتخرَّج علـى أنَّ في عسـى ضـمير الشأن هذا إن جعلنا الضمير في إسنادها إلى أفعال البـاب. وإن جعلنـاه عائـداً إلى جعل احتاج إلى سماع.

ومثال دخول النفي عليها: ما جعل زيد يتكلم، وقول أنس: [فما جعل يُشير

---

(١) لم أجد هذا الكلام لابن مالك في شرح التسهيل لابـن مالـك تحقيـق د/ محمد عبد القادر عطا ود/ طارق السيد، ولا تحقيق د/عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي.

(٢) وذلك في الحديث الطويل الذي رواه البخاري في صحيحه فـي كتـاب الجنائز (باب ما قيـل فـي أولاد المشـركين) الجـزء الثالـث ٦٢٣، ٦٢٤، رقم الحديث ١٣٨٦.

(٣) هو محمد بـن عبـد الواحـد بـن أبـي هاشـم أبـو عمـر الزاهـد المطـرّز اللغوي غلام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومـائتين، مشـهور بكثـرة الحفظ أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، وله من التصانيف: اليواقيت، وشرح الفصيح وفائت الفصيح، وغريب مسند أحمـد، والمرجـان، وغيـر ذلك ومات سنة خمس وأربعين وثلثمائة ببغـداد، ينظـر بغيـة الوعـاة ١ /١٦٤.

بيده إلى ناحيةٍ من السماء إلاَّ انفرجت] [1] ولا ينبغي أن يعود الضمير إلى أفعال الباب إذ يندر دخول النفي عليها "[2].

أقول: تناول ابن مالك مسألة وقوع خبر جعل وغيرها من أفعال المقاربة مفردًا وجملة اسمية وجملة من فعل ماضٍ بالبحث في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح" .

قال ابن مالك بعد ذكر الأحاديث الشريفة التي تضمنت وقوع خبر جعل جملة فعلية مصدرة بإذا وكلما: "فما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصل متروك. وذلك أن أفعال الإنشاء، وسائر أفعال المقاربة مثل "كان" في الدخول على مبتدأ وخبر: فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر كان في وقوعه مفردًا وجملة اسمية وجملة فعلية وظرفًا.

فترك الأصل والتزم كون الخبر فعلاً مضارعًا ثم نبه شذوذًا على الأصل المتروك بوقوعه مفردًا في: عسيت صائمًا وما كدت آيبًا..... "[3].

الظاهرظي أن في كلام ابن مالك تناقضًا، فهو بعد أن ذكر الأحاديث الشريفة التي تضمنت وقوع خبر جعل جملة فعلية مصدرة بإذا أو كلما أو جملة من فعل ماضٍ، وبعد ذكر البيت الشاهد، قال: "فما جاء هكذا، فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه، فهو منبه على أصل متروك" وهذا التصنيف من ابن مالك يُعدّ الضرب الثالث من أضرب الاطراد والشذوذ، وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، ولم يتكلم ابن مالك عن القياس في هذه المسألة.

---

(١) وذلك في الحديث الطويل الذي رواه البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء (باب من تمطر من المطر حتى يتحادر على لحيته) رقم الباب ٢٤، الجزء الثالث ٢١٤ رقم الحديث ١٠٣٣.

(٢) لم استطيع العثور عليه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٧٨ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الثالثة عالم الكتب.

وهذا التصنيف من ابن مالك يخالف تصنيف ابـن جـني لوقـوع خـبر كـاد مفردًا، فقد صنفه ابن جني ضمن الضرب الثاني، وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال[1].

وهذا هو التصنيف الصحيح للمسألة كما كتب ابن مالك، فتأمل كلامه.

---

(١) ينظر الشاهد السابق الـذي اختـرت لـه عنـوان (الاسـم الواقـع موقـع الفعل في خبر كاد).

من أخوات ظن (سمع)

ألحق بعض النحويين [1] سمع الواقعة على اسم عين بالأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين.

الشاهد [2]:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالاَ

أورده الرضي: على أنَّ الفعل التالي لاسم العين بعد سمع، يجوز ألا يكون بمعنى النُطق كما في البيت، فإنَّ الانتجاع التردُّدُ في طلب العُشْب والماءِ، وليس قولاً، والمسموع مطلقُ الصوت سواءٌ كان قولاً أو حركة، فإنَّ المشْي فيه صوتُ تحريك الأقدام، وكذا الانتجاع، هو طلب النُّجعة، وهي مكان المطر إذا أجدَبوا.

والطَّلب إما بالسؤال وهو قولٌ، أو بالتردُّد ذهابًا ومجيئًا وفيه حركة مسموعة.

وقال البغدادي: "إن الرضي مسبوق بهذا الاختيار" ولم يذكر من سبقه **ونقل عن ابن مالك قوله**: "ألحقوا ب" رأى" العلميَّة الحُلميَّةَ وسَمِع المعلَّقة بعَيْن[3]، ولا

---

(١) الأخفش والفارسي وهو رأي ابن مالك والرضي ينظر: شرح التسهيل ١٥/٢.

(٢) البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ٤٤٢، وسر صناعة الأعراب ٢٠٧/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٧، وأسرار العربية ٣٩٠، وشرح التسهيل ١٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧٤/٤، وخزانة الأدب ١٦٧/٩ ومعنى ينتجعون: يقصدون ويطلبون، وصيدح اسم ناقته والبيت في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها.

(٣) لأن (سمعت) فعل غير مؤثر، فجاز أن يعلق، ويقع بعده الجمل، وتقدير المعنى: سمعت من يقول: الناس ينتجعون غيثًا) ينظر: درة الغواص ٢٣٨.

يخبر بعدها إلاَّ بفعلٍ دالّ على صوت "[1].

وعدَّ البغدادي ذكر الرضي لرواية النصب فيه ردُّ على الحريري بإنكاره النصب **قال الحريري**: " ومن أوهامهم في هذا المعنى أنهم يُنشدون بيت ذي الرُّمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالاَ

فينصبون لفظة "النَّاس" على المفعول؛ ولا يَجُوزَ ذَلِكَ؛ لأنَّ النصبَ يجعلُ الانتجاع ممّا يُسْمَعُ، وما هو كذلك، وإنَّما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية؛ لأنَّ ذا الرُّمَّة سمع قومًا يقولون: النَّاس ينتجعون غيثًا، فحكى ما سمعه على وجه اللفظ المنطوق به "[2].

واعترض البغدادي على فهم الخفاجي لمراد الرضي، **فقال شيخنا الخفاجي**: ذهب الرضي إلى أنَّه لا يشترط ذكر مسموع بعد سمع، وأنَّ اشتراطه أكثريٌّ. وهذا من القليل الوارد على خلافه.

رد البغدادي: وهذا مخالف لصريح كلام الرضيّ.

كما **اعترض البغدادي** على فهم الخفاجي لمراد الرضي في استعمال سمع في الجملتين "سمعتك تمشي " و" سمعت أنك تمشي "، **قال الخفاجي**[3]: إنَّ قياس

---

(١) شرح التسهيل ٧/٢.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص ٢٠٩ تحقيق أ د/ عبد الله بن علي الحسيني البركاتي الطبعة الأولى.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عمر بن شهاب الدين الخفاجي المصري قاضي القضاة، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، نسبته إلى قبيلة خفاجة، ولد ونشأ بمصر ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني، من أشهر كتبه " شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري " و" عناية القاضي وكفاية الراضي " حاشية على تفسير البيضاوي، وغيرها من الكتب، وله شعر رقيق جُمع في ديوان توفي سنة ١٠٦٩هـ، ينظر: الأعلام ٢٣٨/١.

سمعتك تمشي على سمعت أنك تمشي، قياسٌ مع الفارق[1]، لأنَّه بتقدير الباءِ، وليس من هذا القبيل الذي يدخل على المبتدإ والخبر.

رد البغدادي: مراده أنَّ "سمع" في المثالين متعلَّقه مطلقُ الصوت سواءٌ كان من استعمالٍ واحد أومن استعمالين، فإن "سمع" في أكثر استعمالاته متعلَّقه الصوت، ولا يستعمل في غير مسموع؛ فإنَّ اللفظة موضوعة له؛ ولا يلزم الدَّلالة على الصوت وضعًا، بل يكفي الدَّلالة عليه ولو التزامًا.

قال البغدادي: وقد روى النصب في البيت جماعةٌ ثقات، منهم الزمخشري والفارقي[2]، وابن السيد[3]، وغيرهم.

وللبيت رواية أخرى برفع النَّاس ذكرها الرضي، ونسبها البغدادي للمبرد، قال المبرد: "سمعت الناس ينتجعون حكايةٌ والمعنى إذا حُقِّق إنما هو سمعتُ هذه اللفظة: أي قائلاً يقول "الناسُ ينتجعون غيْثًا" ومثل هذا قوله[4]:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الخَيْلِ بِالرَّكْضِ المُعَارُ

فمعناه وجدنا هذه اللفظة مكتوبةً، فقوله: "أَحَقُّ الخيل" ابتداءٌ، و"المُعَارُ"

---

(١) قياس مع الفارق: هو فيما جرى فيه القياس ولكن أعل لوجود قادح وهو عدم مساواة الفرع للأصل المقيس عليه، أومن شروط القياس وجود علة الأصل بتمامها في الفرع.

(٢) هو سعيد بن سعيد الفارقي أبوالقاسم، نحويٌّ، مات مقتولاً بالقاهرة، بالقاهرة، له: تقسيمات العوامل وعللها في النحو، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد، توفي سنة ٥٣٩١. ينظر: الأعلام ٩٤/٣.

(٣) ينظر: الحلل ٣٨٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي حازم في ديوانه ٧٨، وللطرماح في ملحق ديوانه ٥٧٣، والكتاب ٣٦١/٣، والمقتضب ٣٣٠/٤، والكامل ٢ /٧٩، والأعلم الشنتمري ٤٩٣، ولسان العرب (ع. ي. ر)، والمعنى: وجدنا هذه اللفظة مكتوبة (أحق الخيل بالركض المعار) والمعار: المسمَّن، وقيل العارية.

خبره، وكذلك "الناسُ" ابتداءُ، و"ينتجعون" خبرُه ومثلُ هذا في الكلام، قرأتُ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، إنَّما حَكَيْتَ ما قرأتَ، وكذلك: قرأتُ على خاتَمِهِ "الله أكْبَرُ" يا فتى! فهذا لا يجوز سواه"[2].

وقد أورده بالرفع الزمخشريُّ أيضًا في أول سورة البقرة، **قال الزمخشري:**

"والحكاية أن تجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى كقولك: دعني من تمرتان، وبدأت بالحمد لله، وقرأت: سورة أنزلناها – قال[3]:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ ... أَحَقُّ الخَيْلِ بِالرَّكْضِ المُعَارُ

وقال ذوالرمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالاً[4]

وبيَّن البغدادي استعمالات سمع واختلاف العلماء في عملها:

فإن وليَ سمع ما يسمع تعدَّى إلى مفعول واحد، تقول: سمعت الحديث، وسمعت الكلام [5]. وإن وليه ما لا يسمع تعدَّى إلى مفعولين، كقولك: سمعت زيدًا يقول كذا. [6]

فعلم أنَّ من قال بنصبها مفعولين جعلها ممَّا يدخل على المبتدأ والخبر، لأنَّ الحواسَّ الظاهرة لَمَّا أفادت الإدراك والعلم، إذ كانت طريقًا له، أجرَوها مُجرى رأى وعلم، فأعملوها عملها.

---

(١) سورة الفاتحة من الآية: الأولى، وفيها خلاف هي أو البسملة.
(٢) الكامل في اللغة والأدب ٧٩/٢ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي الطبعة الأولى دار الكتب العلمية.
(٣) البيت سبق تخريجه ص٦٣.
(٤) الكشاف دار الفكر ٨٥/١.
(٥) رأي البعلي ينظر: خزانة الأدب ١٦٩/٩، ورأي الفارسي ينظر: الحلل ٣٨٨، وابن مالك ينظر: شرح التسهيل ١٥/٢
(٦) رأي جمّ غفير من العلماء ينظر: خزانة الأدب ١٦٩/٩.

وذهب بعضهم إلى جعل الجملة حالاً بعد المعرفة، وصفة بعد النكرة. ونقل البغدادي عن البيضاوي، قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [1] و"يذكر" ثاني مفعولي سمع، أوصفة لـ"فتى" مصححة لأن يتعلق به السمع وهو أبلغ في نسبة الذكر إليه" [2]، وقال: في تفسير قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [3] أوقع الفعل على المُسْمِع وحذف المسموع، لدلالة الوصف عليه. وفيه مبالغة ليست في إيقاعه على نفس المسموع" [4] ووجه البلاغة البلاغة كما أوضح البغدادي: كونه أبلغ إيقاع الفعل على المسموع منه، وجعله بمنزلة المسموع مبالغةً في عدم الواسطة بينهما، ليفيدَ التركيبُ أنَّه سمعه منه بالذات.

ونقل البغدادي عن الفاضل [5] "في حواشي الكشاف" [6] شرط إعراب ما يسمع يسمع صفة للنكرة، وحالاً للمعرفة، فيغني عن ذكر المسموع "لكن لا يخفى، أنَّه لا يصحُّ إيقاع فعل السَّماع على الرجل إلا بإضمارٍ أو مجاز، أي سمعت كلامه. وأنَّ الأوفق بالمعنى فيما جعل وصفًا وحالاً، أن يُجعل بدلاً بتأويل الفعل، على ما يراه بعض النحاة، لكنه قليلٌ في الاستعمال، فلذا آثر الوصفية أو الحالية" [7]

---

(١) سورة الأنبياء من الآية: ٦٠.
(٢) تفسير البيضاوي ٥٤/٤ تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي.
(٣) سورة آل عمران من الآية: ١٩٣.
(٤) تفسير البيضاوي ٥٥/٢.
(٥) هو يحيى بن قاسم بن عمر بن علي عزّ الدين اليمانيّ الصنعانيّ الشافعيّ النحويّ له دُربة كثيرة بالكشاف، وله عليه تعليقة، وله شرح اللباب لتاج الدين الإسفراييني في النحو، ولد سنة ثمانين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة ٣٣٩/٢.
(٦) لم أستطع العثور عليه.
(٧) ينظر: خزانة الأدب ١٧١/٩.

وعلل البغدادي لم الأوفق بالمعنى فيما جُعل وصفًا أوحالاً، أن يُجعل بدلاً، قال البغدادي: وإنَّما كان البدل أوفق؛ لأنَّه يستغني عن التجوِّز والإضمار، إذ هو حينئذٍ بدل اشتمال، ولا يلزم فيه قصد تعلُّق الفعل بالمبدَل منه، حتَّى يحتاج إلى إضمار أو تجوَّز، كما في سُلب زيدٌ ثوبُه، بل توطئةٌ لما بعده. وإبدال الجملة من المفرد جائز نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1].

وزاد البغدادي رأي التفتازاني، نقل عنه: "أو بدل أو بيانٌ بتقدير المصدر. ويلزم عليه حذفُ أنْ ورفْعُ الفعل، وجَعْلُه بمعنى المصدر بدون سابك، وليس مثلُه بمقيس. وهذا ليس بوارد ؛لأنّه بدل الجملة من المفرد باعتبار محصَّل المعنى، لأنَّه سبكٌ وتقدير"[2].

استدراك البغدادي على الرضي، قال البغدادي: بقي لسَمِعَ استعمالات غير ما تقدَّم، وهي ثلاثة:

أحدها: أن تتعدى إلى مسموع. وقد حقق السُّهيلي [3] أنَّ جميع الحواسِّ الظاهرة، لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، نحو: سمعت الخبر، وأبصرت الأثر، ومَسِست الحجر، ودُقْتُ العسلَ، وشمِمتُ الطِّيب.

ثانيها: تعديتها بإلى واللام، وهي حينئذ بمعنى الإصغاء، والظاهر أنَّه حقيقة لا تضمين، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4] "فإن قلت: أيُّ فرق بين سمعت فلانًا يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه وإلى حديثه ؟ قلت: المعدّى بنفسه يفيد الإدراك والمعدى

---

(١) سورة الأنبياء من الآية:: ٣.
(٢) ينظر: خزانة الأدب ١٧٢/٩.
(٣) لم أعثر على هذا الكلام في كتاب نتائج الفكر للسهيلي، ولا في أماليه.
(٤) سورة الصافات من الآية: ٨.

بإلى يفيد الإصغاء مع الإدراك "[1].

ثالثها: لم ينسب البغدادي هذا الرأي لأحد، وإنَّما هو نتيجة استقرائه لكلام العرب، قال البغدادي: تعديتها بالباء، وهو معروف في كلام العرب، ومعناه الإخبار ونَقْلُ ذلك إلى السامع. ويدخل حينئذ على غير المسموع، وليست الباءُ فيه زائدة، تقول: ما سمعت بأفضل منه. وفي المثل: "تسمع بالمَعيديّ خيرٌ من أن تراه "[2] قابله بالرُّؤية لأنَّه بمعنى الإخبار عنه المتضمِّن للغيبة، وقال الحماسي[3]:

فإذا سمعتُ بهاكَ فتيَّتَنَنْ ... أنَّ السَّبيلَ سبيلُه فتزوّدِ

وقال آخر[4]:

صاحِ هَلْ رَيْتَ أوسمِعْتَ براعٍ ... ردَّ في الضَّرع ما قَرَى في العِلابِ

وقال ربيعة بن مقرم[5]:

---

(١) الكشاف ٣٣٦/٣.

(٢) ينظر: مجمع الأمثال ١٢٩/١، ٤٢٠/٢، والمسائل الشيرازيات ١٨١/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥٣/١، وأمالي السهيلي ٨٤، يضرب لِمَن خيره خير من مرآه.

(٣) البيت من الكامل في ذيل شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١١٢/٣،أواخر باب المراثي، والخزانة ١٧٢/٩.

(٤) البيت من الخفيف، لإسماعيل بن يسار النسائي ينظر: الأغاني ١١٩/٤، واللسان (ع.ل.ب) ويروى الشطر الأول من البيت (صاح أبصرت أوسمعت براع)، وبدل (في العلاب) (في الحلاب)، واللغة: قرى: من قَرَى الماء في الحوض بقريه قريًا وقرًى جمعه، ينظر: القاموس المحيط (ق.ر.ي.ة)، العلبة: قدح ضخم من جلود الإبل أو من خشب يحلب فيها، جمعها عِلاب وعُلَب.

(٥) البيت من البسيط في الأغاني ١٩ /٩١ ورواية الشطر الثاني:

أسمع بحلمك لا حلمًا ولا جودًا

قد يكون خطأ في الطباعة.

وقد سمعتُ بقوم يُحمَدُون فلم أسمَعْ بمثلك لا حلمًا ولا جُودًا

أقول: مراد الرضي التعريف بأفعال أخرى، تنصب مفعولين غير أفعال القلوب، ذكر منها (سمع) المعلق بعين، في حين أنَّ البغدادي مراده استيعاب كل استعمالات سمع سواء التي تنصب مفعولين، أو التي تنصب مفعولاً واحدًا، وما كان مسموعًا بعد (سمع)، أو غير مسموع؛ بسبب ذلك استطرد البغدادي في العناية باستعمالات (سمع) معتمدًا على آراء المفسرين كالبيضاوي والفاضل، والبلاغيين كالتفتازاني.

عمل إن وأخواتها

الحروف الناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها[1] مثل: "إن سعيدًا قادمٌ" وبعض النحاة يرى أن الحروف الناسخة تعمل في الاسم فقط والخبر باقٍ على ما هو عليه[2].

وذهب بعض النحويين إلى جواز نصب الجزأين ببعضها مستشهدين بكلام العرب، وذهبوا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب[3]:

أحدها: جواز نصب الخبر في جميعها.

والثاني: اختصاص ذلك ب"ليت".

والثالث: جواز ذلك في كأن وليت ولعل.

الرابع: جواز ذلك في أربعة إنَّ، وكأن، وليت، ولعلَّ.

الشاهد[4]:

---

(١) مذهب البصريين. ينظر: التذييل والتكميل ٦/٥.

(٢) مذهب الكوفيين. ينظر: التذييل والتكميل ٦/٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦/٥، ونسب أبو حيان هذه المذاهب المذاهب لأصحابها، قال: ونقل ابن أصبغ أنَّ مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: " وأجازه الفراءُ في كأنَّ وليتَ ولعلَّ، وأجازه الكسائي في ليت، وبعض المتأخرين في الستة". وينظر: همع الهوامع ١٥٦/٢ قال السيوطي: وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤوَّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة. وعليه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وابن الطّراوة وابن السيد. وقيل: خاص بليت. وعليه الفراء".

(٤) البيت من الرجز للعماني في الكامل ٤٣٣/٢، ولأبي نخيلة في ضرائر ضرائر الشعر ١٠٨، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/٤، والأغاني ١٨ /٣١١، وزعم بعضهم أن العُماني كنيته أبو نخيلة، وهو خلاف الواقع كما قال البغدادي في خزانة الأدب ١٠ /٢٤١، اللغة: (تشوف): تطلع، و(القادمة): إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه، في كل

كأنَّ أذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قلمًا مُحرَّفَا[1]

أورده الرضي: على أن أصحاب الفرّاء جوَّزوا نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضًا، ومنها كأنَّ، وقد نصب الشاعر بها الجزأين: الأول أذنيه، والثاني قادمة.

توجيه نصب الخبر في البيت الشاهد كما نقل البغدادي عن النحاة:

أحدها: ما قاله الشارح المحقق، أنَّه لحنٌ وقد خطِّئ قائله وقت إنشاده وأصلح له بما ذكر. **قال المبرد**: " وحُدِّثْتُ أنَّ العُمَانِي الراجز أنشد الرشيدَ في نَعْتِ فرسٍ:

كأنَّ أذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قَلَمًا مُحرَّفَا

فعلمَ القومُ كلُّهم أنه قد لَحَنَ، ولم يهتدِ أحدٌ منهم لإصلاح البيت إلا الرشيدُ، فإنه قال: قُلْ: "تَخالُ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا" والراجز وإن كان قد لَحَنَ فقد أحسنَ التشبيه "[2].

وكذا نقل ابن عبد ربه "في العقد الفريد"[3].

واعترض ابن هشام على هذه الرواية قال: "وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة وقد أنشده الرشيد فلحّنه أبوعمرو والأصمعي، وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد "[4].

وعقّب شُرّاح المغني[5] على كلام ابن هشام: "بأن هذا لا يصلح تعليلاً للوهم؛

جناح عشرة، ينظر: لسان العرب (ق.د.م) ٢٧٣/٧، والبيت في وصف فرس.

(١) قال البغدادي:" يجوز إفراد خبر العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية، لأنّ حكمهما واحد" ١٠ /٢٣٧.

(٢) الكامل ٤٣٣/٢.

(٣) ينظر: العقد الفريد ٣٦٧/٥.

(٤) المغني ٢٥٥.

(٥) منهم الدماميني (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)

فإن سَبْق وفاةِ أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضور مجلسه ولـو غـير خليفـة، إلا أن يراد وهو خليفة، لأنّ أبا عَمرو توفيَ سنة أربع وخمسين ومائة، والرّشـيد إنّمـا ولى الخلافة سنة سبعين ومائة".

واعترض ابن السيد البطليوسي "في حاشية الكامل" على المبرد بـأنَّ هـذا لا يعـد لحنًا؛ لأنّه قد حُكى أنَّ من العرب من ينصب خبر كأنَّ ويشـبِّهها بظننـت. وعلـى هذا أنشد قول ذي الرمة[1]:

كأنَّ جلودَهنَّ ممَّوهاتٍ ... على أبشارها ذهبًا زُلالا

وعليه قول النابغة الذبياني[2]:

كأنَّ القتاجَ معصوبًا عليه ... لأذْوادٍ أُصِّبن بذي أبانِ

في أحد التأويلين"

واعترض البغدادي على نصب الخبر في البيتين السابقين، قال: ويمنع الأول بجعـل ممّوهاتٍ حالاً من جلود، لأنه مفعول في المعنى، والخبر هو قوله "على أبشارها".

والرواية مموهاتٌ على الخبرية، ويُمنع الثاني أيضًا بجعل عليه هو الخبر، ومعصوبًا حالاً من التاج.

والجواب "الثاني": أنَّ خبَـر كـأنَّ محـذوف[3] وقادمـة مفعولـه، والتقـدير: يحكيان قادمة.

---

(١) البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ٤٣٣، وأنشده فـي اللسـان (ز، ل، ل) برواية " ذَهَبٌ زُلالُ".

(٢) البيت من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٩

(٣) لـم ينسـب البغـدادي هـذا الجـواب لأحـد، وعثـرت عليـه فـي كتـاب (التذييل والتكميل) ٣٢/٥ قـال أبـو حيـان: " وإنَّمـا سَـوَّغوا تأويـل هـذه الأبيات على حذف الخبر لأنَّ أخبـار هـذه الحـروف يجـوز حـذفها إذا دل عليها المعنى؛ لأنها أخبار للمبتدأ في الأصل ".

والثالث: أنَّ الرواية:

*** قادمتا أو قلما محرَّفا***

بألفاتٍ من غير تنوين، على أنَّ الأصل قادمتان أو قلمان محرَّفان، فحذفت النون لضرورة الشعر. **ونسب البغدادي هذا الجواب لابن عصفور**، قال ابن عصفور: يريد: قادمتان أو قلمان محرفان.هكذا أنشده الكوفيون، ونظَّروا به قول الشاعر(١):

قطَّد بطالم الحيطات مظله القطدَما الأفعوان والشجاع الشجلجعما

بنصب الحيات وحذف النون من "القدما" التقدير القدمان"(٢).

والرابع: أنَّ الرواية: "تخال أذنَيه" لا: كأنَّ أذنيه.

حكى هذه الأجوبة ابن هشام "في المغني"(٣).

استدراك البغدادي:

وتحت عنوان تتمَّة، بدأ البغدادي بالاعتراض على قول الرضي الذي بدأنا به المسألة، وهو أنَّ بعض أصحاب الفراء، يجوزون نصب الجزأين بالخمسة

---

(١) البيت من الرجز في الكتاب ٣٤٤/١، والمنصف ٦٩/٣، ومختلف في نسبته للعجاج في شرح أبيات سيبويه للشنتمري ١٩٤، والبيت في شرح الأشموني ٦٦/٣، والمقاصد النحوية (شواهد النعت)١٣١/٣، وقال البغدادي في الخزانة ١١ /٤١٨: ونُسب إلى ابن جُبابة، ونسب ابن السيد واللخمي إلى مُساور العبسي، ونسبه بعضهم إلى العجاج، وقال العيني: قال ابن هشام هو لأبي حيان الفقعسي، وقال السيرافي: قائله الدُّبيري. وقال الصَّاغاني: قائله: عبد بني عبس، واللغة: الأفعوان: الذكر من الأفاعي، والشجاع: ضرب من الحيات والشجعم: الطويل.

(٢) ضرائر الشعر١٠٨.

(٣) اكتفى البغدادي بالإشارة إلى حكاية ابن هشام للأجوبة ولم ينقلها، ينظر: المغني ٢٥٥.

الباقية. حُجَّتُهُ في ذلك أنَّ أبا حيان لم يذكر نصب خبر أنَّ المفتوحة الهمزة وخبر لكن.

وقال أبو حيان: الوارد عندهم إنَّما هو في أربعة منها: في ليت وكأنَّ وإنَّ المكسورة ولعل [1].

وذكر البغدادي أنَّ الرضي أورد شاهدًا على نصب خبر ليت، كما أورد شاهدًا على نصب خبر كأنَّ، بقي شاهد على نصب خبر إنَّ المكسورة، ولعل. وأنشد البغدادي قول الشاعر[2]:

إذا اسطودَّ جُطنح الليّطل فلتطأتِ وطتكُنْ خُططاك خِفافًطا إنَّ حُرّاسططنا أُسْططدا

وذكر البغدادي تخريجًا آخر في نصب "أُسدًا"، قال: وخُرّج على حذف الخبر، ونصب أسدًا على الحالية، أي تلقاهم أُسدا.

وذكر حديثًا شريفًا شاهدًا آخر على نصب خبر إنَّ المكسورة، قال رسول الله ﷺ : (إن قعرَ جَهنَّم سبعين خريفًا)[3] بلا لام، والرضي نقل الرواية (إنَّ قعرَ جهنم لسبعين خريفًا) شاهدًا على جواز نصب الجزأين بالخمسة الباقية عند بعض أصحاب الفراء. وذكر البغدادي تخريجات أخرى للحديث: أنّ القعر مصدر قعرت البئر، إذا بلغت قعرها. وسبعين ظرف، أي إنَّ بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا. **ونقل عن النووي**: "وقع في بعض الأصول "لسبعون" بالواو، وهو ظاهر، وفيه حذف تقديره: إنّ مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة. ووقع في معظم الأصول والروايات: "لسبعين" بالياء، وهو صحيح أيضًا، إمّا على مذهب من يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جره فيكون التقدير: سير سبعين.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣.

(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، والمغني ٥٥، وهمع الهوامع ١٥٦/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٦/١ – ١٨٧ رقم (٣٢٩) كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

وإمّا على أنَّ قعر جهنم مصدر، يقال قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون سبعين ظرف زمان، وفيه خبر إنَّ، والتقدير: إنَّ بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفًا "[1].

ونقل عن القرطبي: " الأجود رفع سبعون على الخبر، وبعضها يرويه لسبعين يتأول في الظرف. وفيه بُعدٌ "[2].

والحرف الناسخ الرابع الناصب للجزأين، هو: " لعل " **نقل عن ابن هشام**:

" قال بعض أصحاب الفرَّاء: وقد ينصبهما. وزعم يونس إن ذلك لغة لبعض العرب، [3] وحكى " لعل أباك منطلقًا "، وتأويله عندنا على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون "[4].

الظاهر من استدراك البغدادي على الرضي أمران:

الأول: تحديد الحروف الناسخة التي تنصب الجزأين عند بعض أصحاب الفراء، فالبغدادي نقل عن أبي حيان أنها أربعة فقط: " ليت، وكأنَّ، وإنَّ المكسورة، ولعل" واستشهد الرضي على نصب ليت[5]، وكأنَّ، وإنَّ المكسورة للجزأين، وبقي لعل لم يستشهد لها، وكذلك البغدادي.

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم ٦٨/٣.
(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤٤٠/١.
(٣) قال ابن سلام: "وهي لغة لجماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج". ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٨ بعد قول العجَّاج:
يا ليت أيام الصبا رواجعا
وينظر: ذيل أوضح المسالك ٣٢٧.
(٤) المغني ٣٧٧.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، قال الرضي: " واستشهد الفراء بقوله:
ياليت أيام الصبا رواجعا
والبصريون يحملون (رواجعًا) على الحالية، وعامله خبر (ليت) المحذوف، أي: ياليت أيام الصبا لنا رواجعَ ".

الأمر الثاني: نقل الآراء المختلفة في تخريج الشواهد التي استدلوا بها على نصب الحروف الناسخة للجزأين.

ويؤخذ على البغدادي أنه لم يتعرض لاعتراض الرضي على مذهب أصحاب الفراء، ونقل فقط قول الرضي: "ويجوز عند أصحاب الفراء، نصب الجزأين بالخمسة الباقية" وكأنَّ الرضي مؤيدٌ لهذا المذهب، والرضي قال: "وأمَّا نصب باقي أخوات "ليت" للجزأين، فممنوع ؛ والمرويّ: إنَّ قعرَ جهنم لسبعون خريفًا.

وأمَّا قوله: كأنَّ أذنيه: البيت.....، فقد ذكرنا أنه مخطئ فيه"[1].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٤.

أحوال الاسم والخبر بعد " ليت"

لخبر الحروف المشبَّهة بالفعل ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه أو تأخيره على الاسم[1].

الأول: وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة.

الثانية: وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة، وكان الاسم مشتملاً على ضمير، يعود على بعض شبه الجملة.

الثالثة: جواز الأمرين إذا كان شبه جملة، – غير ما سلف – ولم يمنع من التقدم مانع.

أما معمول الخبر، فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ، لكن يجوز تقدمه على الخبر وحده، فيتوسط بينه وبين الاسم ؛ سواء أكان المعمول شبه الجملة، أم غير شبهها.

الشاهد[2]:

فليتَ كِفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ ... وشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الماءُ مُرْتَوِي

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٨١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٤٣/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٢/١، وجامع الدروس العربية ٢٠١/٢، والنحو الوافي ٦٤٠/١.

(٢) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم، ينظر: المسائل العسكريات ١٠٧، والبصريات ٢٨٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١، و٤/٢، ١٨، وأمالي ابن الحاجب ١١٩/٣، وأمالي القالي ٦٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٤، والمغني ٣٨١، والأغاني ١١ /١٠٠، والأشباه والنظائر ٢٦/٨، وخزانة الأدب ٤٧٢/١٠، والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص، والكفاف: هو الذي لا يزيد عن قدر الحاجة، وارتوى: أراد به شرب، ومرتوى: اسم فاعل من قولهم ارتوى.

أورده الرضي: على أن "كفافًا" اسم ليت، والجملة خبره، على أنْ يُروَى "خيرك" بالنصب، فيكون اسم كان، أيضًا نكرة، لكونه ضميرًا راجعًا إلى "كفافٍ".

وإن روي برفع "خيرك"، فاسم "ليت" ضمير شأن محذوف، وقوله "خيرك وشرك" اسم كان، و"كفافٌ" خبره، ولم يُثنَّ لكونه مصدرًا في الأصل، و"عني" متعلق ب "كفافٍ"، أي مكفوفين عني، و"الماء" على هذا الوجه منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتو.

وقيل: شرُّك مرتو، بتقدير: مرتويًا: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره أعني خيرُك كفافًا، أي: كان خيرُك كفافًا وشرُّك مرتويًا عني، أي كافًا، فحذف النصب ضرورة، ويكون الماء على هذا الوجه، مرفوعًا، فاعل "ارتوى" أي: ما دام الماء ريَّان.

ونسب البغدادي الآراء النحوية التي ذكرها الرضي لأصحابها، الرأي الأول: نسبه إلى عبد القاهر، وصاحب اللباب، والأنباري، قال البغدادي: ولم يذكر أحدٌ منهم[1] رواية نصب خيرك إلا صاحب اللباب[2]، قال فيما علّقه عليه: ذكرَ عبدُ القاهر في هذا البيت وجهًا آخر، يُخرِجُه عمَّا نحن فيه من إضمار الشأن: "أنّ كفافًا اسم ليت، وفي كان ضميره، وخيرك منصوب بالخبرية.

وكذا شرَّك على معنى: فليت شيئًا مكفوفًا كان هوخيرَك كلَّه وشرَّك"

---

(١) المراد أبوعلي، وتلميذه العبدىّ، وابن الشجري، وابن الحاجب، وأبوحيان، وابن هشام، ينظر: الخزانة ١٠ /٤٧٢.

(٢) أشار الاسفراييني في كتابه اللباب إلى رواية نصب (خيرك)، بقوله:على أحد التأويلين، والنص الذي نقله البغدادي عن الاسفراييني موجود في حاشية اللباب كما ذكر محقق (كتاب اللباب في علم الإعراب) الدكتور شوقي المَعرّي. ينظر: ذيل اللباب في الإعراب ١١٢.

واستنبط البغدادي من كلام "صاحب اللباب" فائدتين:

إحداهما: أنّ قوله وشرَّك منصوبٌ في رواية نصب خيرك.

والثانية: أنَّ كِفافًا مصدر مؤول باسم المفعول على تقدير موصوف.

وكذلك أشار **الأنطاري** إلى رواية النصب فبعد أن ذكر رواية الرفع، **قال**: "وإن جعلت "كفافًا" منصوبًا بليت لم يكن من هذا الباب[1]، والأول أجود"[2].

وبيَّن البغدادي إعراب بقية البيت على رواية نصب "خيرك"، قال في إعراب **عني**: متعلقًا بمحذوف على أنه حال من شرّ، أي حال كونه منفصلاً عنيّ.ولا يجوز أن يتعلَّق بالضمير في كان العائد على كِفاف، ولا بكفاف المذكور أيضًا ؛ لأن المبتدأ لايعمل بعد مضي خبره.

وقال في إعراب **مرتوى**: فاعل ارتوى، وقال في الماء: منصوب بنزع الخافض، وقال في "ما" مصدرية ظرفية، أي مدَّة دَوَامِ المرتوى بالماء.

الرأي الثاني: نسبه إلى أبي علي وصاحب اللباب وابن الشجري وابن الحاجب وابن هشام، وخص كلام ابن الشجري بالنقل، قال ابن الشجري في المجلس الثامن والعشرين: "إن اسم ليت ضميرٌ محذوف، وحذْفُ هذا النحو مما تُجوِّزه الضرورة فإن شئتَ قدَّرته ضميرَ الشأنِ والحديث، وإن شئتَ قدّرته ضمير المخاطب.

وكَفافًا: معناه كافًا، وهو خبرُ كان، وخيرُك اسمها، وكلُّه توكيدٌ له، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم ليت، فالتقدير على أن المحذوفَ ضميرُ الشأن: فليته كان خيرُك كلُّه كفافًا، ومثله في هذا الإضمار: ﴿إِنَّهُۥ

---

(١) ضمير الشأن والقصة.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١.

﴿أَنَا۠ ٱللَّهُ﴾[1] أي إن الشأنَ، أنا الله، ولا يلزَمُ الجُملَ إذا كانت أخبارًا عن ضمير الشأن أن تتضمَّن عائدًا إليه، لأن الجملةَ نفسَها هي الشأن، فإن حكمتَ بأن التقدير: فليتكَ كان كفافًا خيرُك، فجائز، والعائد على اسم ليت الذي هوضمير المخاطب الكافُ من قوله: خيرُك، ومثله في حذف الضمير على التقديرين قول الآخر[2]:

فليتَكَ دَفْطَلتَ الهظلمَّ عفِّلى مطاعةً فبِتْفَطا عَطلى مطا خَيَّفَطلتْ فطاعِمَىْ بطال

أراد: فليتَكَ أوفليْتَه "[3].

ونظر النحاة إلى رواية الرفع من جهة أخرى، وهي إن كانت "كان" تامة[4].

وهذا التخريج اعترض عليه أبوعلي في تذكرته، وتبعه ابن الشجري وابن الحاجب وابن هشام[5]، وخص كلام ابن الشجري وابن الحاجب بالنقل، قال ابن الشجري: "فإن قلت: هل يجوز أن تنصِبَ "كفافًا "بليت، وتجعلَ "كان" مستغنيةً بمرفوعها، بمعنى حدَث ووقَع، وتُخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن كَفاف؟ قيل إن ذلك لا يصحّ، لخلو الجُملة التي هي كان ومرفوعُها من عائدٍ على كَفاف، فلو قلت: ليت زيدًا قام عمرٌو، لم يَجُز لعدم ضمير في اللفظ وفي التقدير، راجعٍ على اسم ليت، فإن قلت: إليه أومعه، أونحو ذلك، صحَّ الكلام "[6]

---

(١) سورة النمل من الآية: ٩.
(٢) البيت من الطويل لعدىّ بن زيد العبادي، في ديوانه ١٦٢، والمسائل العسكرية ١٠٦، واللباب في علم الإعراب ١١١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٣/١، وارتشاف الضرب ١٢٤٦/٣، والتذييل والتكميل ٤٠/٥ ، ٤١ و٢١٢، والمغني ٣٨١، والبال: الحال والشأن، أي على كل حال.
(٣) ينظر: أمالى ابن الشجري ٢٨٠/١.
(٤) منهم أبوحيان في تذكرته، ولم أعثر على البيت ولا على هذا القول لأبي حيان في (التذكرة). ينظر: الخزانة ٤٧٤/١٠.
(٥) ينظر: المغني ٣٨١.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨١/١.

وقال ابن الحاجب: " ولا يستقيم أن يكون "كفافًا" اسمًا للَيْتَ لأنّه نكرة فلا يصلحُ، ولو صَلُح لم يَسْتَقِم المعنى؛ لأنّ قوله: كانَ خَيرك وما بعدَه، لا يصلّح خبرًا "[1]

ولابن الشجري[2] رأي مخالف في رفع "شرك"، اعترض عليه ابن الحاجب والرضي، قال ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين: " ومن روى "وشرُّك" رفعه بالعطف على قوله "خيرُك" فدخل في حيِّز كان، فكأنه قال: وكان شرُّك، فغيرُ أبي علي يقدِّر خبر كان المضمرَ محذوفًا، دلَّ عليه خبر كان المظهر، ويقدِّر المحذوف بلفظ المذكور، وهو القياس، ونظيرُ ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه، وهما من لفظٍ واحد، قول الشاعر[3]:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما ... عندكَ راضٍ والرأيُ مُختلِفُ

أراد: نحن بما عندنا راضُون، فحذَفه لدلالة راضٍ عليه "[4]

واعترض ابن الحاجب على كلام ابن الشجري، قال: " وفيه بَعْدَ ذلك وجهان، أحدهما أن يكون[5] خبرًا باعتبار الخير والشر معًا، أي ليتَ خيرك وشرّك بالنّسبة إليّ لا يفضلُ أحدهما عن الآخر لأنّ الكَفاف هو الذي ليس فيه فَضْلٌ، يريدُ أنّ شَرَّك زائدٌ على خَيرك ، فأنا أتمنّى لو كان غير زائد "[6]

---

(١) ينظر: الأمالي النحوية ١١٩/٣.
(٢) وتبعهما ابن هشام ينظر: المغني ٣٨١، وينظر: الخزانة ١٠ /٤٧٦.
(٣) البيت من المنسرح لعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم، والبيت في الكتاب ١٢٣/١، ومعاني القرآن للفراء ١ /٤٣٤، ٤٤٥، ٣٦٣/٢، ٣ /٧٧، والمقتضب ٩٥/٣، ٣٦٦/٤، والأمالي النحوية ٤٣/٤، والمغني ٨١٠، وشرح ابن عقيل ١١١/١، وهذا بيت دائرٌ في كتب العربية.
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٠/٢.
(٥) يعني (كفافًا).
(٦) ينظر: الأمالي النحوية ١١٩/٣.

وتبع الرضي ابن الحاجب في الرد على ابن الشجري، قال: "وقوله [1] خيرك وشرّك اسم كان وكفافًا خبره، ولم يُثَنَّ لكونه مصدرًا في الأصل" [2].

وتابع البغدادي إعراب بقية البيت على الرأي الثاني، نقلاً عن الرضي وابن الشجري: قال الرضي في إعراب "عني" متعلق بكفاف، وعلل البغدادي؛ لأنه خبر كان، فهو متأخر في التقدير إلى جنبه، والمعنى عليه.

وفي إعراب "الماء" على هذا الوجه منصوب. قال ابن الشجري: "ومن نصب الماء متبعًا مذهبَ أبي علي: أراد ما ارتوى الناسُ الماءَ، أي من الماء، أضمرَ الفاعل وحذف الخافض، فوصل الفعلُ فنصب، كما جاء في التنزيل: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [3] أي من قومه، وجاء فيه حذفُ الباء مِن قوله: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾ [4] أراد يُخَوِّفُكم بأوليائه، ودليل ذلك قوله: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ ﴾ [5] " [6].

ونظر النحويون إلى إعراب كلمة "مرتوٍ" من وجه آخر، وهو: بتقدير ثَرُّك مرتويًا، اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره، أي: "كان خيرُك كفافًا" .

ونقل البغدادي كلام ابن الشجرى، قال ابن الشجري في المجلس الثامن والعشرين: "و"مرتوى" في رأي أبي عليٍّ خبرُه، وكان حقُّ "مرتوى" أن ينتصب،

---

(١) أي ابن الشجري قال البغدادي: " وفيه ردٌّ على ابن الشجري، في زعمه أنّ كفافًا إنما هو خبر خيرك، وخبر شرك محذوف مدلولٌ عليه بالمذكور". ينظر: الخزانة ٤٧٥/١٠.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٠/٤.
(٣) سورة الأعراف من الآية: ١٥٥.
(٤) سورة آل عمران من الآية: ١٧٥.
(٥) سورة آل عمران من الآية: ١٧٥.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٣/٢.

لأنه معطوف على "كفافًا" كما تقول: كان زيدٌ جالسًا وبكرٌ قائمًا، تريد: وكان بكرٌ قائمًا، فكأنه قال: ليتك أوليت الشأنَ كان خيرُك كفافًا، وكان شرُّك مرْتَوِيًا عني وأسكن ياء "مرتوى" في موضع النصب [1]، لإقامة الوزن "[2].

ويكون "الماء" على هذا الوجه، مرفوعًا فاعل "ارتوى"، أي: ما دام الماء ريَّان.

ونقل البغدادي اعتراض ابن الحاجب على هذا الإعراب، قال ابن الحاجب: "ولا يجوز أن يكون مبتدأً وخبرًا، كقولك: كان زيدٌ قائمًا وعمرو منطلقًا ؛ لفساد المعنى، لأنه يكون حينئذٍ جملةً مستقلةً منقطعةً عن التمنّي في المعنى، مثلها في قولك: ليت زيدًا قائمٌ وعمرٌو منطلقٌ ؛ لأن "عمرٌو منطلقٌ" في مثل ذلك مُثْبَتٌ له الانطلاقُ غير داخل في حَيّز التمني، بخلاف: ليت زيدًا قائمٌ وعمرًا منطلقٌ. وإذا ثبت ذلك، كان جعلك: وشرك مرتو مرفوعًا على الابتداء، يوجب أن يكون مخبرًا بإثبات ذلك، فيوجب إخباره، بأنّ شره مُنْكَفٍ، ففسد المعنى، إذ المعنى فيه أنّ شرّه زائدٌ، وأنّه يتمنّى، أن لا يكون كذلك. فكيف يُحمَلُ على وجه يُثبت ما مَقْصُود المتكلم نفيه "[3].

وإعراب "الماء" في كون مرتوى خبرًا لكان الرفع، قال ابن الشجري: "والماء بمقتضى ما ذهب إليه أبوعليٍّ مرفوع، وفي رفعه تأويلان: أحدهما: أن تقدرَ مضافًا، أي ما ارتوى شاربُ الماء، أو أهل الماء، وحُذف المضافُ وأقيم المضاف إليه مُقامه، فاكتسى إعرابه.

والتأويل الآخر: أن يُراد: ما ارتوى الماءُ نفسُه، وجاز أن يُوصَفَ الماءُ

---

(١) وقال ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين: "وكان حقُّه مرتويًا، ولكنه أسكن الياء؛ لإقامة الوزن والقافية، وهومن الضَّرورات المستحسنة، لأنه ردّ حالةٍ إلى حالتين أعني أن الشعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر". ينظر: أماليه ٢١/٢، والخزانة ٤٧٨/١٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨١/١.

(٣) ينظر: الأمالي النحوية ١٢٠/١.

بالارتواء على طريق المبالغة، كما جاء وصفه بالعطش للمبالغة في قول المتنبي [1]:

وجُبْتُ هَجِطِيرًا يترُكُ الظاءَ صاديًا [2].

ولابن بابشاذ [3] رأي آخر في نصب "مرتوي"، نقله أبو حيان، قال أبوحيان: "جعل ابن بابشاذ "مرتوي" منصوبًا على المصدر، أي آرتواء، ورُدَّ عليه بأنَّ اسم الفاعل فيما زاد على الثلاثة لا يكون مصدرًا، وإنّما يكون ذلك في اسم المفعول، نحو ضاربته مُضارَبًا" [4]

والأرجح عند النحاة رواية نصب "الظاء"، ورفع "مرتوي"، قال ابن الشجري: "وغيرُ أبي عليّ ومن اعتمد على قوله، رَوَوْا نصْبَ "الماء"، ولم يَرْوُوا فيه الرفع، فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى، فذهبوا إلى أن فاعل ارتوى مُرْتَوِى، وأبوطالب

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ٣٩٠، والمحتسب ٢٠١/٢، وصدره:
لَقِيتُ المَرَوْرَى والشّنَاخيبَ دُونَهُ
والبيت من قصيدة قالها في مدح كافور الإخشيدي لما وصل إليه بمصر تاركًا سيف الدولة. والمعنى: من أجل الوصول إلى الممدوح ركب الشاعر المخاطر والأهوال، وسرى في المرورى، وهي الصحاري والقفار، وصعد الشناخيب، وهي الأماكن العالية، واحتمل الهجير، أي القيظ والحر الذي يدع كل إنسان صاديًا، أي عطشان.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٣/١.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحويّ أبوالحسن المصري، وأصله من العراق، له مصنفات جيدة: له على الجمل ثلاثة شروح، ومقدمة سماها المحسّبة وشرحها، وله كتاب المفيد في النحو صغير، وله تعليقة الغرفة، وسبب موته أنه طاح من سطح الجامع، ونقل إلى بيته، ومات به سنة تسع وستين وأربع مئة، ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويِّين ١٥١.

(٤) بحثت عن هذا الكلام لأبي حيان في ارتشاف الضرب والتذكرة والتذييل والتكميل ولم أعثر عليه، قد يكون في مؤلفات أخرى.

العبديُّ [1] منهم، وذلك أنه ذكر لفظ أبي عليّ في تعريب البيت، ثم قال: وأنا مطالبٌ بفاعل ارتوى، ثم مثَّل قوله: "ما ارْتوى الماء مُرتوِى" بقوله: ما شَرِب الماء شارِبٌ، أى أبدًا، فدلَّ كلامُه على أنه لم يَعرِفَ المعنى الذي ذهب إليه أبو علي، ومن نصب مرتوى، على أنه خبر كان، أو رفعه على أنه خبر ليت.

والقول عندي فيه، أن الالتزام بالظاهر على ما ذهب إليه العبديُّ أشبه بمذاهب العرب، فيما يريدون به التأييد، كقولهم: لا أفعلُ كذا ما طار طائر، ولا أكلّمك ما سمر سامرٌ، وقد مر بى كلامٌ لأبي علىّ، ذهب عنى مكانُه، يتضمَّن تجويز رفع مرتوى بارتوى، وأنا منذ زمان أُجيل فكرى وطرفى في تعرُّفِ المكان الذي سنح لي فيه كلامُه، فلا أقفُ عليه" [2].

أقول: مُشْكِل البيت يرجع إلى الرواية، فرواية "خيرَك وشرَّك" بالنصب، يعنى الرأي الأول.ورواية "خيرُك وشرُّك" بالرفع، يعني الرأي الثاني، وهو رأي الجمهور [3] في إعراب البيت، والأرجح في "الماء" النصب، وفي "مرتوي" الرفع عند الجميع [4].

استدراك البغدادي: قال البغدادي: بقي على الشارح المحقق توجيهُ "وشرّك" في رواية نصبه. ونقل كلام ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين، قال ابن الشجري: "ومن قال: "وشرَّك" بالنصب، حمله على ليت، ولا يجوز أن يكون

---

(١) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبْدي أبوطالب، أحد الأئمة النحاة، شرح كتاب الإيضاح وغيره، شيخه أبوسعيد السيرافي، والرماني، وأبوعلي الفارسي، وغيرهم، توفي سنة ست وأربعمائة. ينظر: إشارة التعيين ٢٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: الخزانة ١٠ /٤٨٢

(٤) ينظر: الخزانة ١٠ /٤٨٢.

محمولاً على ليت المذكورة، لأن ضمير الشأن لا يصحُّ العطف عليه لو كان ملفوظًا به، فكيف وهو محذوف ؟ وإذا امتنع حمله على ليت المذكورة، حملته على أُخرى مقدَّرة، وحَسُن ذلك، لدلالة المذكورة عليها[1]، كما حسن حذفُ "كل" فيما أورده سيبويه، من قول الشاعر[2]:

أكلَّ امرِئٍ تحسَبِينَ امْرَءًا ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارًا

أراد: وكلَّ نار، فحذف، "كل" وأعملها مقدَّرة، كما كان يُعمِلها لو ظهرت، فكأنه على هذا المثل قال: وليت شرَّك مرتو عني "[3] .

أقول: نَظَرَ أبوعلي وابن الشجري وابن هشام إلى إعراب "شرك" في رواية الرفع، على أن "شرك" اسم لكان محذوفة محمولة على كان المذكورة، وفي رواية النصب، على أن "شرك" اسم لليت محذوفة محمولة على ليت المذكورة.

واستقصى البغدادي كل الآراء النحوية في البيت دون ترجيح ؛ لأنَّ البيت بروايتيه حمَّال أوجه، ومحل اجتهاد.

---

(١) وكذلك قال ابن هشام ينظر: المغني ٣٨٢.

(٢) البيت من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣٥٣، وفي الكتاب ١١٠/١، وفي الأمالي النحوية ٤٦/١ و٤٣/٢، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩، والكامل ٤٧٣/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٣/٢، ورصف المباني ٤١٢، والمغني ٣٨٢، ومعناه: إنكار أن يعتقد أن صورة الشخص بمجردها، توجب الصفات الحميدة لذلك الجنس، كما أنه ليس كل نار توقد توجب أن تكون نارًا مفيدة للأضياف والمحتاجين.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢١/٢.

نصب العلم ب(لا) النافية للجنس

"**لا**" **النافية للجنس**[1]: هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، وتسمى أيضًا "لا" التبرئة، وتعمل عمل "إنَّ" فتنصب الاسم، وترفع الخبر.

ويشترط في إعطالها عمل "إنَّ" أربطة شظروط[2]:

أحدها: أن يُراد بها نفيُ الجنس نفيًا عامًا، لا على سبيل الاحتمال.

الثاني: أن يكون اسمُها وخبرُها نكرتين.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

الرابع: أن لا يدخل عليها حرفُ جر.

الشاهد [3]:

لا هَيْثَمَ اليَسْطَة للمَعْلِيِّ ولا فَتَسْطَى مَثْسَلُ ابْسَطْن خَيْسَبْرِيِّ

---

(١) ينظر: الأصول ٣٧٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢، وجامع الدروس العربية ٢٢١/٢، والنحو الوافي ٦٨٦/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٩٥/٢، وحاشية الصبان عل الأشموني ٣/٢، وجامع الدروس العربية ٢٢٢/٢، والنحو الوافي ٦٨٨/١.
وعدها بعضهم أكثر من أربعة شروط منها: ألا تكرر، فإن كررت لم يتعيَّن إعمالها، ينظر: النحو الوافي ٦٨٨/١، وهمع الهوامع ١٩٤/٢.

(٣) البيت من الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢، والمقتضب ٥٧٦/٤، والمسائل المنثورة ٩٥، والأصول ٣٨٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، والبيت لبعض بنى دبير في الدرر اللوامع ٣٣٨/١، و(هيثم) اسم رجل كان مشهورًا بحسن حداء الإبل وحسن رعايتها، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل، وابن خيبري: هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبه إلى جده. ينظر: خزانة الأدب ٥٩/٤.

أورده الرضي: على أن " لا" النافية للجنس لا تدخل على العلم، وهذا مؤول إمَّا بتقدير مضاف وهو مِثل[1]، وإمَّا بتأويل العلم باسم الجنس[2].

وأورد البغدادي مثالاً من القرآن الكريم على تقدير "مثل" مضاف، نقله من تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3] قال الزمخشري: "ويجوز أن يُراد ولو افتدى بمثله كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾[4] والمثل يحذف كثيرًا في كلامهم، كقولك: ضربته ضرب زيد، تريد مثل ضربه، وأبو يوسف أبوحنيفة، تريد مثله، ولا هيثم الليلة للمطى وقضية ولا أبا حسن لها، تريد ولا مثل هيثم، ولا مثل أبي حسن كما أنه يراد في نحو قولهم: مثلك لا يفعل كذا، تريد أنت؛ وذلك أن المثلين يسد أحدهما مسد الآخر، فكانا في حكم شيء واحد"[5].

وأورد البغدادي اعتراضًا على تقدير"مثل"مضاف فقد اعترض الفاضل اليمنيّ [6] على تقدير"مثل"مضاف بوجهين، قال الفاضل اليمنيّ: "وقد اعتُرض هذا بوجهين:

---

(١) التقدير فيه (لا مثل هيثم) فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع (لا) ، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير. ينظر: أسرار العربية ٢٥٠، وشرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، والدرر اللوامع ٣٣٨/١.

(٢) يُراد بها الجنس كأن يكون الاسم علمًا مشتهرًا بصفة (كحاتم المشتهر بالجود، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وسحبان المشتهر بالفصاحة ونحوهم) فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم كما قالوا (لكل فرعون موسى) مُراد بهما الجنس أي: (لكل جبار قهّار). ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، وهمع الهوامع ١٩٦/٢، وجامع الدروس العربية ٢٢٣/٢.

(٣) سورة آل عمران من الآية: ٩١.

(٤) سورة الزمر من الآية: ٤٧.

(٥) ينظر: الكشاف ٤٤٤/١.

(٦) سبق أن ترجمت له ص ٦٥.

أحدهما: التزام العرب تجرُّد الاسم المستعمل ذلك الاستعمال عن الألف واللام، ولم يجوِّزوا: قضيةٌ ولا أبا الحسن، كما جوَّزوا ولا أبا حسن، ولو كانت إضافة مثل منويِّة، لم يحتج[1] إلى ذلك.

والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل قول الشاعر[2]:

تبكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه ... بطريءٌ مثل الحمَّى سطليمُ الجلوانحِ

ولو كانت إضافة "مثل" منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وهو فاسد[3]"

قال البغدادي: أقول: لا يضر هذا الالتزام فإنّه واردٌ على أحد الجائزين "فإنّ "أل" للمح الأصل[4]، والغالب عدم ذكرها، مع أنها علامة لفظية للتعريف.

وتعريف العَلمية، وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى، فلو وجدت مع لا لكان القبح ظاهرًا"[5].

أفهم من ذلك أن النحاة يذهبون[6] إلى نزع لام التعريف إن كانت في العلم

---

(١) قال الأخفش: "إذا كان على حذف (مثل) فلا يجوز وصفه لا بمعرفة ولا بنكرة". ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٣٠٨/٣.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٤٩/١، وتذكرة النحاة ٥٢٩ و٥٣٨، والدرر اللوامع ٣٣٩/١.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل: " فتقدير (مثل) قبل زيد مع ذكر (مثله) بعده وصفًا أو خبرًا، يستلزم وصف الشيء بنفسه أوالإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع". ٤٤٩/١.

(٤) أي أن (أل) تدخل على الأعلام التي كانت صفة أومصدر قبل أن تنتقل إلى العلمية لبيان أصلها، فالصفة نحو: الحارث والحسن والحسين، والمصدر نحو: الفضل والعدل. ينظر: المغني ٧٤.

(٥) عثرت على هذا الجزء من كلام البغدادي في حاشية الصبان ٥/٢. والبغدادي لم يحله إلى مصدره (حاشية الصبان).

(٦) الخليل وسيبويه ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، والشجري في أماليه ينظر: ٣٦٦/١، والرضي في شرحه على الكافية ١٦٦/٢، وحاشية الصبان ٥/٢.

المنفي بـ" لا " النافية للجنس، وتأويل العلم بالنكرة.

وعلل البغدادي الالتزام بنزع " أل" من العلم بكلام نقله أبوحيان[1] عن الفراء، قال الفراء: " من قال قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها [2]، لا يقول ولا أبا الحسن لها، بالألف واللام، لأنها تمحّض التعريف في ذا المعنى، وتبطل مذهب التنكير.قال: وإنما أجزنا لا عبد الله لك بالنصب [3]، لأنّه حرف مستعمل، يقال لكلِّ أحد عبدالله، ولا نجيز "لا عبد الرحمن " و" لا عبد الرحيم "، لأن الاستعمال لم يلزم هذين كلزومه الأول، وكان الكسائيّ يقيس عبد الرحمن وعبد العزيز على عبد الله، وما لذلك صحة ".

ونقل البغدادي كلام سيبويه ، ليبيّن علة تأويل العلم باسم الجنس، قال: " فإنّه جعله نكرةً كأنه قال: " لا هيثم من الهَيْثمينِ ". ومثل ذلك: " لا بصرةَ لكم " وقال ابن الزبير الأسدي [4]:

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

---

(١) نسب البغدادي هذا النقل عن الفراء لأبي حيان في تذكرته، وبحثت في التذكرة، ولم أعثر على هذا الكلام، ووجدت هذا الكلام منسوب للفراء أيضًا في ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٠٦/٣.

(٢) هذا مثل يضرب عند الأمر العسير، وهو نثر من كلام عمر في حق على - رضي الله تعالى عنهما- يعني: لا أمثال علىّ لهذه القضية، ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ وحاشية الصبان ٥/٢.

(٣) قال ابن مالك: " فلو كان العلم عبد الله، لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح ؛ لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا في النداء ". ينظر: شرح التسهيل ٤٤٨/١.

(٤) البيت من الوافر لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٧، وفي الكتاب ٣٠٩/٢، والمقتضب ٥٧٥/٤، والأصول ٣٨٣/١، والمسائل المنثورة ٩٥، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، والمعنى: إنَّ حياة أبي خُبيب أضحت متعسرة، لأنّه لم يمنحه ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أمية الذين يعطون بلا حساب.

وتقول: "قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ" تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عَلِيًّا عليه السلام فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمل "لا" في معرفة، وإنّما تُعمِلها في النكرة فإذا جعلتَ "أبا حسنٍ" نكرةً، حسُن لك أن تُعمِل "لا"، وعلم المخاطبُ أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وإنه قد غُيِّبَ عنها"[1]

استدراك البغدادي: تحت عنوان تتمة، نقل البغدادي عن أبي حيان "في تذكرته" كلامًا للكسائيِّ في قول العرب "لا أبا حمزةَ لك، قال الكسائيُّ: أبا حمزة نكرة؛ ولم ينصب حمزة لأنه معرفة. لكنهم قدَّروا أنه آخر الاسم المنصوب ب "لا"، فنصب الآخر، كما تفتح اللام في "لا رجل". وقال: سمعت العرب تقول: "لا أبا زيدَ لك"، و"لا أبا محمدَ عندك"، فعلَّة نصبهم محمدًا وزيدًا، أنَّهم جعلوا أبا محمد وأبا زيد اسمًا وأحدًا، وألزموا آخره نصبَ النكرة" انتهى كلام البغدادي.

وقرأتُ "في كتاب التذييل والتكميل" لأبي حيان تفسيرًا لكلام الكسائيّ، قال أبوحيان: "التقدير: لا مثلَ أبي حمزةَ لك، فحذف "مثل"، وأقيم ما أضيف إليه مقامه، وروعيَ المعنى بعد الحذف.

وحكى الكسائيّ أيضًا: "لا أبا محمدَ لك"، وكان القياس "لا أبا محمدٍ لك" على الضربين السابقين، فحمله بعض النحويين على أنه من قبيل الأسماء المركبة، نقل من الإضافة إلى التركيب"[2]

أقول: يعني رُكب معها، وبنى على ما ينصب به.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢.
(٢) ٢٨٨/٥.

صورة ليست من التنازع

التنازع لغة[1]: التجاذب

واصطلاحًا[2]: أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى.

ولعباس حسن تعريف أوضح[3]، هو: ما يشتمل على فعلين – غالبًا [4]– متصرفين [5] مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين.

وفي تنازع العاملين[6]، ذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى،وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى.

الشاهد[7]:

---

(١) بنظر اللسان (ن. ز. ع) وحاشية الصبان على الأشموني ٩٨/٢.
(٢) ينظر: تذكرة النحاة ٣٣٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ /٩٨، وجامع الدروس العربية ١٦/٣.
(٣) ينظر: النحو الوافي ١٨٧/٢.
(٤) يجوز أن تزيد العوامل على اثنين.
(٥) إلا (فعل التعجب) فيجوز أن يكونا عاملين في التنازع مع أنهما جامدان. ينظر: ذيل النحو الوافي ١٨٧/٢.
(٦) ينظر: الإنصاف ٨٣/١، وهمع الهوامع ١٣٧/٥.
(٧) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، والكتاب ١٣١/١، والمقتضب ٣٦٩/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١، وشرح شذور الذهب ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢، والدرر اللوامع ٣٦٩/٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/١، والمعنى: يصف امرئ القيس بُعد همته، يقول: لو كان سعى في الدنيا لأدنى حظّ منها كفتني البلغة من العيش، ولكنني أسعى في طلب الملك والسيادة، ومعنى المؤثل: كل شيء له أصل قديم أو جُمِعَ حتى يصير له أصل. ينظر: اللسان (أ. ث. ل).

وظلو أنَّ مُنا أسطاعى لأدظلى معيشظلة كَفْظاني ولم أَطْلُبْ قليظلٌ مِظلنَ افظالِ

ولكنَّمسظا أسطاعى لمجظلدٍ مؤثظلٍ وقظد يُظدرك المجظدَ المؤثَّظل أمثظالي

أورده الرضي: على أن البيت ليس من التنازع.

وهذا اعتراض البصريين على احتجاج الكوفيين بأنّ هذا البيت دليل على أنَّ إعمال الأول أولى من إعمال الثاني في باب التنازع [1].

ونسب البغدادي رأي الرضي لابن الحاجب ولم ينقل كلامه، قال البغدادي: "على أنه ليس من التنازع، وقد بينه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن الحاجب" [2].

وتوثيقًا لكلام ابن الحاجب، نقلتُ كلامه في الشاهد، قال: "فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عائدًا على غيرِ مذكورٍ في المعنى، وإن كان للمفعول فالأحسن أن يضمر، ويجوز حذفه وإنما حسن الإضمار، لأن الحذف يؤدي إلى اللبس، والإضمار ينفيه، وبيان ذلك مثل قوله:

كَفْظاني ولمْ أطْلبْ قليلٌ من افظالِ

يوهم أن يكون أطلب القليل، ويجوز أن يكون لغيره، ولو قال: ولم أطلبه لأنفى ذلك اللبس، فلمَّا كان كذلك وليس فيه إضمارٌ قبل الذكر كان أحسن من الحذف، وهذا جار في غير هذا الباب، لو قلت: قام زيدٌ وضربتُ، "ضرب" مفعوله زيد لكان الأحسن أن تقول: وضربهُ فكذلك ههنا، وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنهُ فلا حاجةَ تلجِئ إلى ذكره" [3]

وأخالف البغدادي في نسبة هذا الرأي لابن الحاجب، فطيبويه والمبرد سبقا ابن الحاجب إلى أن هذا البيت، ليس من التنازع.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٩٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢١٢/١.
(٢) ينظر: الخزانة ٣٢٧/١.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١.

قال سيبويه: " وأمّا قول امرىءِ القيس "من الطويل":

فلو أنَّ ما أسْعى لأدْنَى مَعيشةٍ كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ

فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يجعل "القليل" مطلوبًا، وإنما كان المطلوبُ عنده المُلكَ، وجعل "القليل" كافيًا، ولو لم يُرِدْ ذلك، ونصبَ، فَسَدَ المعنى "(١)

وقال المبرد: "فجعل القليل كافيًا لو طلبه أو سعى له، وإنّما المطلوب في الحقيقة المُلْك، وعليه معنى الشعر"(٢)

أفهم من ذلك أنَّ جملة "لم أطلب" معترضة بين الفعل والفاعل، لا محل لها من الإعراب. وتقدير المحذوف في البيت على النحو الآتي: "لوثبت سعي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب المجد المؤثل، المدلول عليه في البيت الذي بعده" **وأشار البغدادي إلى تحقيق ابن هشام في هذا البيت ولم ينقل عنه**، قال ابن هشام: "بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول امرىء القيس:

كَفَانِي، ولمْ أطْلبْ قليلٌ من المَالِ

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتركَ إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف.

والصواب أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإنَّ كفاني، طالب للقليل، وأطلب، طالبٌ للمُلك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى"(٣)

ووضح ابن هشام رأي ابن الحاجب في قول الفارسي والكوفيين، قال ابن هشام: "فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت"

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٣١.
(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٧٠.
(٣) ينظر: المغني ٦٦٠.

لودعوتُه لأجابني غيرَ متوانٍ" أفادت لو، انتفاء الدعاء والإجابة دون إنتفاء عدم التواني، حتى يلزم إثبات التواني ؟

قلت: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجه به قولَ الفارسي والكوفيين، إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر،لأن المعنى حينئذٍ: لوثبت أني أسعى لأدنى معيشة، لكفاني القليل، المقيَّدة بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده"[1].

ولمزيد من التحقيق في المذهب الأرجح، أنقل كلام العيني، قال العيني: "قلنا: يحتمل أن يكون هذا من باب التنازع، ويحتمل أن لا يكون، وما هو محتمل لايصلح للتمسك، فإذا قلنا: إنه من باب التنازع ولا يكون من ذلك إلا إذا جعلنا الواو في "ولم اطلب" للحال، فيكون المعنى، لو كان سعي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، حال كوني غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. وإن جعلناها للعطف، فليس من التنازع لفساد المعنى، وبيان ذلك موقوف على معرفة مقدمتين:

إحداهما: أنَّ "لو" كما قلنا امتناع الثاني لامتناع الأول، فإذن "لو" دخل على المنفي صار ذلك المنفي مثبتًا، ولو دخل على المثبت صار ذلك منفيًّا.

والثانية: أنَّ ما هو معطوف على جواب "لو"، حكمه حكم ذلك الجواب، فإذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول: لووجه الفعل الأول إلى ما وجه إليه الفعل الثاني فسد المعنى، لأنَّ كفاية المال القليل منتفية، لانتفاء سعيه لأدنى معيشة، بناء على المقدمة الأولى، وهذا يقتضي أن لا يكون طالبًا لقليل من المال. وقوله: "لم أطلب" على تقدير كونه موجهًا إلى ما وجه إليه الأول، يقتضي أن يكون طالبًا له بناءً على المقدمة الثانية، فيكون طالبًا له وغير طالب، وأنه ممتنع، فإذا تعذّر توجهه

---

(١) ينظر: المغني ٦٦١.

إلى القليل يكون مفعوله محذوفًا، وهو الملك أو المجد، بقرينة قوله:

ولكنَّمـــا أســـعى لمجـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[1]

استدراك البغدادي: قال البغدادي: بقي أن ابن خلف[2] نقل عن الدينوري، قال في شرح البيت: "والذي يقوى في نفسي، وما سبقني إليه أحد، أن قوله: ولم أطلب، معناه: ولم أسعَ، وهو غير متعدّ، فلذلك لم يحفل به، ولا أعمل الأول. ولا أدري كيف خفى على الأفاضل من أصحابنا ذلك، حتى جعلوا البيت شاهدًا لجواز إعمال الأول" .

واعترض البغدادي على ابن خلف، قال: "وهذا ليس بشيء ؛ فإن الطلب معناه الفحص عن وجود الشيء،عينًا كان ذلك الشيء أومعنىً.والسعى: السير السريع دون العدو، ويستعمل للجِدِّ من الأمر، وهذا غير معنى الطلب، وقد يكون لازمًا له، واستعماله في اللازم لا قرينة له، مع أنَّ الأول متعدّ والثاني لازم، ولم أطلب مسند إلى ضمير المتكلم فكيف يرفع. و"ما" في أنَّ ما مصدرية لاموصولة لاحتياجها إلى العائد المقدر، أي أسعى له" [3]

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية ٢٩٥/٢.

(٢) هو علىّ بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، الإمام أبو الحسن بن الباذش، أوحد زمانه بعلم العربية ومشاركًا في الحديث زاهدًا، صنف: شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس، مولده سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ومات بغرناطة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وكانت جنازته حافلة. ينظر: بغية الوعاة ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٣) ينظر: الخزانة ٣٢٧/١.

وقوع حيث مجردة من الظرفية

حيث للمكان، وجوز الأخفش وقوعها للزمان[1]، وحيث من الظروف المبنية، وعلة بنائها، شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، وندرت إضافتها إلى المفرد، وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة، وبنيت على الضمّ تشبيهًا ب" قبل وبعد "؛ لأن الإضافة للجملة كلا إضافة، لأن أثرها وهو الجر لا يظهر.

ومن العرب من بناها على الفتح طلبًا للتخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء السّاكنين.

وتصرفها نادر، وأنكره أبوحيان، وزعم الزجاج أن "حيث" موصولة.

ولا تستعمل غالبًا إلا ظرفًا، وقد تفارق الظرفية، فتجر بمن وبغيرها، وقد تنصب على المفعوليّة، وقد تنصب على التّمييز[2].

الشاهد[3]:

فَشَدَّ وَلَمْ تَفْزَعْ بُيُوتٌ كَثِيرَةٌ ... لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

أورده الرضي: على أن ظرفية "حيث" غالبة لازمة، قد تفارق الظرفية فتجر

---

(١) ينظر: المغني ١٧٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٤٦/٣، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، ومغني اللبيب ١٧٦، وهمع الهوامع ٢٠٥/٣، والدرر اللوامع ٤٩٧/١.

(٣) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، من معلقته في الديوان ٧٣، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، والمغني ١٧٦، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣ رواه (إلى حيث ألقت) وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣، وخزانة الأدب ٨/٧ و١٥/٣، والدرر اللوامع ٤٩٧/١. وأم قشعم: الحرب، وقيل المنية، وقيل الضبع، وقيل العنكبوت، وقيل الذِّلة، ينظر: لسان العرب (ق.ش.ع.م) ٣٧٣/٧، و(لم تفزع بيوت كثيرة) أي لم تعلم به، يعني أنه قتل في مكان خال. ينظر: الدرر اللوامع ٤٩٨/١.

كما في الشاهد، وجرت هنا بإضافة "لدى" إليها، وقد تنصب على المفعوليَّة، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُأَعۡلَمُحَيۡثُيَجۡعَلُرِسَالَتَهُۥ﴾[1]. وقد تنصب على التمييز، كما في: هي أحسن الناس حيث نظر ناظرٌ، يعني وجهًا.

نقل البغدادي عن ابن هشام، ثم استدرك عليه، قال ابن هشام: "والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أوخفضٍ بمن، وقد تخفض بغيرها كقوله:

..... **فَلَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ**

وقد تقع حيثُ مفعولاً به وفاقًا للفارسي، وحمل عليه ﴿ٱللَّهُأَعۡلَمُحَيۡثُيَجۡعَلُرِسَالَتَهُۥ﴾ إذ المعنى: أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها "يعلم" محذوفًا مدلولاً عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه، لأن أفعلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالم، جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع اسمًا لـ"أن" خلافًا لابن مالك، ولا دليل له في قوله [2]:

إنَّ حَيْثُ ابْتَقَرَ مُزْنٌ أَظَلَّتْ رَاعِيَهْ ... بِهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير حيث خبرًا، وحمى اسمًا، فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك "إنَّ في مكَّةَ دارَ زيدٍ" ونظيره في الزمان "إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة"[3].

استدرك البغدادي على ابن هشام: استشهاده بحرف "من" فقط في

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ١٢٤، كذلك العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١٥٤،قال: (حيث هنا مفعول به والعامل محذوف والتقدير يعلم موضع رسالته وليس ظرفًا؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا).

(٢) البيت من الخفيف، قائله مجهول، ينظر: المغني ١٧٧، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣،والدرر اللوامع ٤٩٩/١

(٣) المغني ١٧٦.

خفـض حيـث، ولم يـذكر الرضـي أيضًـا خفـض حيـث ب "مـن، وفي، والبـاء، وعلى".

قال البغدادي: بقـي عليـه[1] خفضـها بالبـاء وبغيرهـا، **ونقل البغدادي عن أبي حيان.**

قال أبوحيان: "جرت ب "مِنْ" كثيرًا، وبـ "فِي" شاذًا نحو [2]:

فَأَطْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُم .....

وبـ"على" قال [3]:

طَلامٌ بَغِي عمرو عَلَى حَيْثُ هَامُكم .....

وبـ "الباء" نحو [4]:

..... **كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُعْكَى الإِزَارُ**

---

(١) ضمير الغائب عائد على ابن هشام.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢٩/٢، هذا صدر وعجزه:

طَلِيقٌ ومَكْتُوف اليَدَينِ ومُزْعِفُ

وفي الكتاب ٧/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١١، وتذكرة النحاة ٨٧، اللغة: الشريد: الطَّريد، والطليق: الأسير الذي فُكَّ أسره، والمزعف: الصريع المقتول، والمعنى: أذقنا أعداءنا الويلات، فبعضهم فرَّ، وبعضهم أسير، وبعضهم صريع قتيل .

(٣) البيت من الطويل منسوب لمسافع بن حذيفة في الخزانة ١٧٢/٥، هذا صدر وعجزه

جمالَ النَّدِيَّ والقَنا والسَّنَوَّر

و في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/٢، وارتشاف الضرب ١٤٤٧/٣، والدرر اللوامع ٤٩٨/١، اللغة: السنور: السيد، ينظر: اللسان (س. ن.ر).

(٤) البيت من الخفيف، بلا نسبة ولا تتمه، في ارتشاف الضرب ١٤٤٧/٣، والدرر اللوامع ٤٩٧/١، والرواية في الخزانة:

كانَ منا بحيثُ يُعْكَى الإزارُ

وإلى نحو [1]:

..... إلى حَيْثُ أَلْتَقَتْ رَحْلَهَا أَمُّ قَشْطَمِ

وأضيفت "لَدَى" إليها في قوله: "لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ" [2].

وتابع البغدادي الاستدراك على ابن هشام، قال البغدادي: وتمام الدليل في الآية أنْ يقال: لا يجوز أن تكون حيث، ظرفًا، لأَنَّ عِلْمَ الله لا يختصّ بمكان دون مكان. ولا يجوز أن تكون مجرورة بإضافة أعلم إليها، لأنَّها ليست بصفة، وهى شرطٌ في إضافة أَفعل التفضيل. ولا يجوز أَن تكون منصوبة به، لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل النصب في الظاهر. وإذا بطل ذلك تعيَّن أن يكون منصوبًا على المفعول به بفعل مقدّر، دل عليه أعلم، أي الله أعلم يعلم حيث يجعل رسالته، كقوله[3]:

أضربَ منَّا بالسيوف القوانسا

أي أضرب منَّا يَضرِب القوانس بالسُّيوف.

ونقل البغدادي عن السفاقسى[4]، جواز أن تكون حيث باقية

---

(١) البيت الشاهد سبق تخريجه، ص٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٤٤٦/٣.

(٣) البيت من الطويل هذا عجز وصدره:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٣، من قصيدة ذكر فيها وقعة كانت بينه وبين بني مراد، وفي المفصل ٢٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وفي لسان العرب ٥٠٨/٧ (ق-ن-س) القوانس: جمع قونس، وهو مقدم رأس الرجل، أو أعلى بيضة الحديد، أو ما بين أذني الفرس، والحقيقة: كل ما يحق للإنسان حمايته وحفظه، وقيل الراية، والمعنى: لم أر مثل هؤلاء القوم أكر وأحمى للحقيقة، ولا أضرب منا بالسيوف يوم ألتقينا.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسيّ المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق السَّفاقُسيّ النحوي صاحب إعراب

على الظرفية، قال السفاقسي: "فإنه لا مانع من عمل أعلم في الظرف. والذي يظهر لي أنَّه باق على ظرفيته، والإشكال إنَّما يردُ من حيث مفهوم الظرف، وكم موضع تُرك فيه المفهوم لقيام الدليل على تركه. وقد قام الدليل القاطع في هذا الموضع".

أقول: يعني بالدليل القاطع في هذا الموضع، المناسبة التي نزلت فيها الآية، وهي أن أبا جهل قال: "زاحمنا بنى عبد مناف في الشرف حتى إذا صرنا كفرسى رهان قالوا: منا نبي يوحى إليه، والله لانرضى به، ولانتبعه أبدًا، حتى يأتينا وحى كما يأتيه"[(١)].

والرأي القائل بأنه لا يجوز نصب حيث بأعلم قاله كثير من العلماء منهم: الفارسي والعكبري والبغدادي وابن هشام، والحوفي[(٢)] وابن عطية[(٣)] والتبريزي[(٤)] والسفاقسي لم يأت بشاهد على جواز عمل أفعل التفضيل النصب

القرآن، توفي في ثامن عشر ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة ٤٢٥/١.

(١) ينظر: تفسير أبي السعود ١٨٢/٣.

(٢) هو علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي النحوي، نسبة إلى حوف قرية بمصر، إمام عالم بالنحو والتفسير، له مصنفات في النحو، وإعراب القرآن العظيم، منها: البرهان في تفسير القرآن، والموضّح في النحو وعلوم القرآن. ينظر: بغية الوعاة ١٤٠/٢، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٢٠٦.

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، ولد سنة إحدى وثمانين وأربعمائة، مفسر، فقيه، من أهل غرناطة، من بيت علم وجلالة، عارف بالأحكام والحديث، وكان إمامًا في النحو واللغة والأدب والشعر، وله شعر، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين، وتوفي بلورقة سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة ٧٣/٢، والأعلام ٢٨٢/٣.

(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط ٤ /٢١٨، ولأبي حيان رأي أخر لم يذكره البغدادي قال: (وما قاله من أنه مفعول به على السعة، أومفعول به على غير السعة، تأباه قواعد النحو، لأن النحاة نصوا على أن (حيث)

في الظاهر.

وتابع البغدادي شرح مراد ابن هشام، وابن مالك من "حيث" في قول الشاعر:

إنَّ حَيْثُ استقر منك أظلت راعيك حِماكِ حمىً فيك عزَّةٌ وأمانُ

قال البغدادي: وقوله: لا دليل له في قوله إنَّ حيث استقر إلخ، يريد: أنَّ حيث فيه ظرف، وهو خبر مقدَّم، وحمى اسم إنَّ مؤخَّر كقولهم: إنَّ عندك زيدًا.

ويرِدُ عليه أنَّ هذا الحمل غير مراد، وإنَّما المعَنى إنَّ مكانا استقر فيه جماعةٌ أنت راعيهم وحافظُهم هو حمًى فيه العزَّة والأمان. فتأمل. والحمى: المكان المحميُّ من المكروه.

ونقل البغدادي عن أبي حيان "في تذكرته" " أن حيث تقع اسمًا لكأنَّ، وتقع مبتدأَ، وأورد مسائل تمرين لحيث، **قال أبو حيان:** "إذا قيل: حيث نلتقي طيِّبٌ، حكم على حيثُ بالرفع لأنَّه اسم المكان الذي خبره طيِّب، وهو نائب عن موضعين أسبقهما محدود خبره طيِّب، وآخرهما مجهول ناصبه نلتقي. تلخيصه: الموضع الذي نلتقي فيه طيب. وقال الشاعر[1]:

من الظروف التى لا تتصرف، وشذ إضافة لدى إليها وجرها بالباء. ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفًا، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها. والذي يظهر لي: إقرار (حيث) على الظرفية المجازية على أن تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: "الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالاته" أي: هونافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا".

(١) البيت من الرجز في اللسان ٢١٩/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣٤/٣ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث بيروت الطبعة الثانية، و(المحل): المحالة الفِقْرة من فقار البعير، وجمعه مَحال، وجمع المحال مُحُل يعنى قُرون وعِلَين ووَعِلٍ، شبه ضلوعه في اشتباكها بقُرنَ الأوعال ينظر: اللسان (م.ح.ل) ٢١٩/٨ .

كأنَّ حيْثُ تلتقي مِنْطقهُ المُحْتَلْ مُحْتَبِ جَانِبَيْهِ وَمِحْتَلانِ ووَمِحْتَلْ

ثَلاثَةٌ أشْرَفْنَ في مَحْطُودٍ عُقُلّ

أنشد هذا الشعرَ هشام[1] وقال: ثلاثة خبر كان.

وإذا قيل إنَّ حيث زيد ضربت عمرًا، ففيها وجهان: رفع زيد ونصب عمرو، ونصب زيد وعمرو.فعلى الأوَّل أبطل إنَّ في ظاهر الكلام، ونصب عمرًا بضربت ورفع زيدًا بحيث لنيابة زيد عن محلَّين أسبقهما يطلبه الضرب وآخرهما يرفع زيدا وتقديرها: إنَّ في المكان الذي فيه زيد ضربت زيدًا.

والكسائي يقول: ليس لإنّ اسم ولا خبر. لأنها مبطَلة عن ضربت، إذ لم تكن من عوامل الأفعال. والبصريون يضمرون الهاء مع إنَّ، ويجعلون الجملة الخبر. والفراء يقول: ضربتُ سدَّ مَسَدَّ ضاربًا أنا.وقال هشام: يقال حيثَ زيدٌ عمرٌ، بفتح الثاء ورفع زيد وعمرو، وحيثَ زيدٍ عمرو بفتح الثاء وخفض زيد.

وأما الفتح مع رفع زيد فمُفارقٌ للقياس يجري مجرى قول من يقول: حيثُ زيدٍ عمرو، فيضمُّ الثاء ويخفض بها زيدًا. قال[2]:

أَمْسَا تَسْرَى حَيْثَ سُهَيلٍ طَالِعًا

وقد حكوا عن العرب حيثُ سهيلٍ بضم الثاء وخفض سهيل، وهو فاسدُ العلَّة لأنَّ ضم الثاء يوجب رفع سهيل، كما أن فتح الثاء يوجب به خفض سهيل.

ولا ينبغي أن يبنى إلاّ على الأكثر والأعرف والأصحِّ علة.

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحويِّ الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه، صنَّف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة تسع ومائتين،ينظر: بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٢) البيت من الرجز، قائله مجهول، في تذكرة النحاة ٦٤٥، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣، وخزانة الأدب ٣/٧، ١١.

وإذا قيل: إنَّ حيث أبوك كان أخوك، رفع الأخ بكان وحيث خبر كان، والأب رفع بحيث لنيابتها عن محلّين أحدهما خبر كان والآخر رافع الأب وإنَّ مبطَلة عن كان، والتقدير: إنَّ في المكان الذي فيه أبوك كان أخوك. ويجوز إنَّ حيث أبوك كان أخاك، فأخاك اسم إنَّ وحيث خبر إنَّ، وأبوك رفع بالراجح من كان، وحيثُ خبر كان، والتقدير: إنَّ أخاك في المكان الذي كان فيه أبوك.

وإذا قيل إنَّ حيث أبوك قائم أخاك جالس، نصب الأخ بإنّ وجالس خبر إنّ، ورفع قائم بالأب، وحيث نائبة عن محلين: أحدهما صلة الجالس وهو الأسبق، وآخرهما صلة قائم. ويجوز: إنَّ حيث أبوك قائمًا أخاك جالس، الأخ وجالس على ما كانا عليه والجواب الأول، وقائمًا نصبٌ على الحال من أبيك، وحيث متضمنة لمحلَّين أوّلهما صلة الجالس، وآخِرُهما رفع الأب. ويجوز: إنَّ حيث أبوك قائمًا أخاك جالسًا، أخاك اسم إنَّ وحيث خبر إن، وهي رافع الأب وقائمًا حال الأب وجالسًا حال الأخ. ويجوز إنَّ حيث أبوك قائم أخاك جالسًا، أخاك اسم إنَّ وحيث متضمن محلين أولهما خبر إنَّ وآخرهما صلة قائم، وقائم رفع بأبيك، وجالس نصب على الحال من أخيك. وإن فتحت ثاء "حيث" وأضيفت قيل: إن حيث أبيك قائمًا أخاك جالسٌ جالسًا، على التفسير المتقدم"[1] .

---

(١) لم أجد هذه التمارين في كتاب "تذكرة أبي حيان" تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ووجدت كلامًا عن حيث في تذكرته ص ٦٤٤ قال أبوحيان: "وما ذهب إليه الكسائي وهشام من أن قولنا: (زيد حيث عمرو)،(حيث) فيه رافعة لزيد وعمرو، لأن معناه زيد في مكان فيه عمرو، فقد نابت (حيث) مناب ظرفين هما في مكان وفيه في معنى، فرفعت الإسمين اللذين كانا يرتفعان بهما لا وجه له، لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب، ولأنه يلزم أن تكون كذلك إذا قلت: (زيد حيث جلس عمرو) إذ المعنى: زيد في مكان جلس فيه عمرو، ولوكانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة

أقول: ذكر الرضي بعض المواقع لإعـراب حيـث غـير الظرفيـة، أنهـا تجـر بإضافة لدى إليها، وقد تنصب على المفعولية، وقـد تنصـب علـى التمييـز. وزاد البغدادي على ما ذكره الرضي وقوعها في محل جر بـ"من، والباء، وعلى، وفي" مع الحكم على جرها بـ" في" بالشذوذ، ونقل عـن العـرب شـواهد شـعرية عـن كـل حرف من الحروف.

كما ذكر اختلاف النحاة في وقوع حيث فـاعلاً ومفعـولاً ومبتـدأ، وبسـط حجج النحويين الموافقة والمخالفة، ورجح الرأي القائل: بأنه لا يجوز نصب "حيث" بأعلم؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل النصب في الظاهر، كمـا رجـح وقـوع "حيـث" مبتدأ في قول الشاعر:

إنَّ حَيْثُ استقر منك أفئدة راعيها ... مستهلٍ حمىً فيسقيه عزَّةٌ وأسقانُ

وما نقله البغدادي عن أبي حيان، ونسبه للتـذكرة لـيس في التـذكرة، فقـد يكون في مؤلف آخر، أو أنَّ البغدادي نقل معتمدًا على الذاكرة دون الرجـوع إلى التذكرة، أو يكون في نسخة أخرى غير التي اعتمد عليها المحقق، والله أعلم.

لأنها نابت مناب ظرفين أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، فتكون عمـدة من جهة الرفع،وفضلة من جهة النصب، وفي هـذا مـا فيـه. والصـحيح أن الاسم الذي بعد (حيـث) مرفـوع بالابتـداء، وخبـره محـذوف، بـدليل ظهوره إذا قلـت: (زيـد حيـث عمـرو جـالس) فلـو رفعـت (حيـث عمـراً) لبقي (جالس) لا إعراب له، ولأن(حيث) تلزم الإضـافة إلـى الجمـل إلا ما جاء شاذًا من قول الشاعر: [حيث لـي العمـائم] وقولـه:[أمـا تـرى حيث سهيل طالعًا] فلو ارتفع الاسـم بعـد حيـث بهـا لـزم عرّوهـا عـن الإضافة، فهذا أمر لا عهد لأحد بمثله في كلام العـرب، وإذا انتفـى أنْ ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبرًا".

الكلام فيما يأتي بعد لاسيَّما

جرت عادة النحويين، أن يذكروا لاسيّما مع أدوات الاستثناء، والصحيح أنها لا يستثنى بها؛ لأن ما بعدها داخل في حكم ما قبلها، بل هو أولى مما قبله بالدخول[1].

إعراب ولاسيّما وما وقع بعدها:

الواو: اعتراضية [2]. ولا: نافية للجنس. وسيَّ: اسمها منصوب، والخبر محذوف وجوباً تقديره موجود. وما: يجوز أن تكون زائدة للتوكيد [3]، فيكون ما بعدها مجروراً بإضافة "سيَّ"...، ويجوز أن تكون ما: موصولة [4]، في محل جر بإضافة "سيَّ". وعليه يكون ما بعدها مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب..، ويجوز أن تكون ما: نكرة تامة، في محل جر بإضافة "سيَّ" أيضاً. وعليه يكون ما بعدها منصوباً على التمييز إذا كان نكرة .

والنحاة يرجحون الجر والرفع مطلقًا، والنصب أيضًا إذا كان نكرة.

الشاهد[5]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٨٧، وهمع الهوامع ٢٩١/٣،وشرح الأشموني ١٦٧/٢.

(٢) ويجوز أن تكون عطفًا، والأول أولى. ينظر: شرح الرضي ١٣٧/٢.

(٣) ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها. ينظر: شرح الرضي ١٣٥/٢ وخزانة الأدب ٤٤٥/٣.

(٤) ويحتمل أن تكون نكرة موصوفة بجملة اسمية، ينظر: شرح الرضي ١٣٥/٢، وخزانة الأدب ٤٤٥/٣.

(٥) البيت من الطويل، لامرئ القيس من معلقته. في ديوانه ٣٢، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٩٣/٣،ويروى ألا رب يوم لك منهنّ صالح.وفي شرح الرضي على الكافية ١٣٥/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣.

ألا رُبّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومًا بدَارة جُلْجُلِ

أورده الرضي: على أنه رُوي بنصب "يوم" بعد "لاسيّما" وليس بقياس، وبين الرضي وجهين للنصب: أحدهما: إنه تمييز [1]، والثاني: منصوب بإضمار فعل، أي أعني يومًا، وعدَّ توجيه النحاة للنصب تكلفًا.

وزاد البغدادي: وجهًا ثالثًا: على الاستثناء، ووجهًا رابعًا: منصوب على الظرف[2] ويكون صلة لما.

وبيَّنَ الرضي أن رفع [3] ما بعد لا سيَّما قليل، لأن حذف أحد جزأي الاسمية التي هي صلة كقراءة [4] من قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾[5]، أوصفة، قليل.

وردَّ البغدادي: ضعف الرفع بحذف العائد المرفوع مع عدم الطول في نحو: "لاسيَّما زيدٌ"، وأما في البيت فقد طالت الصلة أو الصفة بالجار والمجرور[6] بعد يوم يوم فإنه صفة [7]، وبإطلاق "ما" على من يعقل، وفيه: أنه لا مانع من الإطلاق،

---

(١) أشار إلى هذا الوجه الفارسيّ، وأستحسنه أبوعليّ الشلوبين وابن مالك ينظر: شرح التسهيل ٢٣٧/٢.

(٢) قاله ابن الضائع، ينظر: همع الهوامع ٢٩٣/٣.

(٣) التقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أولا مثل شيء هو يوم.

(٤) يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق، ينظر: البحر المحيط ٢٥٦/٤، وفي المحتسب قراءة ابن يَعْمَر ٢٣٤/١، تحقيق على النجدي ناصف، وزارة الأوقاف القاهرة.

(٥) سورة الأنعام من الآية: ١٥٤.

(٦) وحسّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل، ينظر: شرح التسهيل ٢٣٧/٢.

(٧) فصل هذه المسألة الشيخ خالد الأزهري في كتابه: التصريح بمضمون التوضيح ١٧٢/١.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۞ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۞ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾[1].

(١) سورة الشمس الآيات: ٥، ٦، ٧.

أقول: والجر أرجح الروايات الثلاثة عند الرضي[1] وابن هشام[2] والأشموني[3] والبغدادي [4].

وتحت عنوان تتمة استدرك البغدادي على الرضي نقلاً عن "شرح التسهيل" أمورًا منها:

قد يقع بعد ما ظرفٌ نحو: يعجبني الاعتكاف لاسيَّما عند الكعبة، قال[5]:

يسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيّما فتًى ... شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّب

وقد توصل بجملة فعلية كقول الشاعر [6]:

فُتِق النحاس في الحمد لاسيّما ... يُنيكُ مثل ذي الجلال الرِّضا

والغالب وصلها بالاسمية.

وقال المرادي [7]: إنه قد وقع بعدها الجملة الشرطية ؛ ف"ما" كافة بناءً على أنّ الشرطية لا تكون صلة للموصول، وهذا كما حكى الجوهريُّ: فلان يكرمُني لاسيّما إنْ زُرته. يشير البغدادي إلى قول الجوهري في الصحاح: "قال الأخفش: قولهم: إنَّ فلانًا كريمٌ ولا سيَّما إنْ أتيته قاعدًا، فإنَّ "ما" ها هنا زائدة لا تكون من الأصل، وحذف هنا الإضمار، وصار ما عوضًا منه، كأنه قال: ولامثله إنْ أتيته

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٥/٢.
(٢) ينظر: المغني ١٨٧.
(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٧/٢.
(٤) ينظر: خزانة الأدب ٤٤٥/٣.
(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٣٨/٢، وهمع الهوامع ٢٩٣/٣، والدرر اللوامع ٥٤٦/١.
(٦) البيت من المتقارب في شرح التسهيل ٢ /٢٣٨، والهمع ٢٩٣/٣، والدرر اللوامع ١ /٥٤٧.
(٧) لم أجد هذا الكلام للمرادي في الجنى الداني ولا في توضيح المقاصد والمسالك، قد يكون في شرح التسهيل، وهو مخطوط.

قاعدًا"[1].

ورد البغدادي هذا القول: بأنه لايصحُّ جعلُ ما زائدة،لأنّه يلزم إضافة سيّ إلى الجملة الشرطية؛ ولا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان.

أقول: الرضي ذكر جملتين شرطيتين هما: إن فلانًا كريمٌ ولاسيّما إن أتيته قاعداً. وأحبه ولاسيّما إن ركب.

والرضي ذكر الجملة الشرطية الثانية: أحبه ولاسيّما إن ركب. في سياق حديثه عن استعمال لاسيّما بمعنى خصوصًا، قال: "فإذا قلت: أحب زيدًا ولاسيّما راكبًا أو على الفرس، فهو بمعنى: وخصوصًا راكبًا، وكذلك في نحو: أحبه ولاسيّما وهو راكب، وكذا: أحبه ولاسيّما إن ركب، أي وخصوصًا إن ركب، فجواب الشرط مدلول خصوصًا، أي: إن ركب أخصه بزيادة المحبة".

وذكر الجملة الأولى في سياق حديثه عن استعمال لاسيّما بمعنى المصدر اللازم، قال: "ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم، أي اختصاصًا، فيكون معنى وخصوصًا راكبًا، أي ويختص بفضل محبتي راكبًا، وعلى هذا ينبغي أن نؤول ما ذكره الأخفش أعني قوله: إن فلانًا كريم ولاسيّما إن أتيته قاعدًا، أي يختص بزيادة الكرم اختصاصًا في حال قعوده".

وزاد البغدادي:

وقد يقع بعدها جملة مقترنة بالواو فعلية، كما وقع في عبارة الكشاف: لاسيّما وقد كان كذا ؛ واسميّة كما في قول صاحب المواقف[2]: "لاسيّما

---

(١) الصحاح ٢٣٨٨/٦ تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار دار العلم للملايين الطبعة الأولى.

(٢) كتاب(المواقف) لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي العلامة الشافعي المشهور بالعضد، كان كريم النفس، ولد بعد السبعمائة، وأخذ عن مشايخ عصره، وصنف شرح مختصر ابن الحاجب، مات

والهمم قاصرة "[1] وفي شرح التسهيل: إنّه تركيب غير عربي، وكلام الشارح يخالفه.

أقول: ذكر الرضي جملة اسمية بعد لاسيّما مقترنة بالواو، ولم يعلق عليها، وهي: "أحبُّه ولاسيَّما وهو راكب"، ولم يتعرض ابن مالك في موضع كلامه عن لاسيّما في شرح التسهيل إلى هذا التركيب. وقد نقل السيوطي في همع الهوامع عن أبي حيان: "ولحن من المصنفين من قال: لاسيّما والأمر كذا "[2].

ورد البغدادي هذا الأسلوب بكلام نقله من كتاب شرح المواقف: "أنَّ قوله: والهمم قاصرة، مؤول بالظرف نظرًا إلى قرب الحال من ظرف الزمان، فصحَّ وقوعها صلة ل "ما". وهذا من قبيل الميل إلى المعنى والإعراض عن ظاهر اللفظ، أي لامِثلَ انتفائه في زمان قُصور الهمم. وهذا لا يرضاه نحويٌّ ؛ كيف والجملة الحالية في محل النصب، والصلة لا محل لها ؟ ! "[3]

مسجونًا سنة ست وخمسين وسبعمائة، ينظر: بغية الوعاة ٢ /٧٥، ٧٦، وشذرات الذهب ٧ /٣٣٠.

(١) ينظر: المواقف ٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣، وهمع الهوامع ٢٩٤/٣.

(٣) لم أستطع العثور عليه.

مواضع زيادة الباء

يذكر النحويون[1] ستة مواضع لزيادة الباء:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو"أحسن بزيد" والغالبة في فاعل كفى[2]، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3].

والضرورة كقوله[4]:

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي ... بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

والثاني: مما تزاد فيه الباء: المفعول، وزيادتها غير مقيسة مع كثرتها، نحو:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/٤، ورصف المباني ٢٢٥، والجنى الداني ٤٨، والمغني ١٤٤.

(٢) كفى على ثلاثة أضرب: الأول: أن يكون بمعنى حسب، وهذه قاصرة لا تتعدى وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة، نحو قوله تعالى:﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. والثاني: أن تكون بمعنى وفى فتتعدى إلى اثنين، ولا يقترن فاعلها بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ . والثالث: أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى، فتتعدى إلى واحد، ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة. ينظر: رصف المباني ٢٢٦، والمغني ١٤٥، وحاشية الإنصاف ١٦٨/١،.

(٣) سورة الرعد من الآية: ٤٣.

(٤) البيت من الوافر، لقيس بن زهير في الكتاب ٣٥٠/٣، والأغاني ١٣١/١٧، وسر صناعة الإعراب ٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، والدرر اللوامع ٧٧/١، واللغة، تنمي: تبلغ، واللبون من الشاء والإبل ذات اللبن، ومناسبة القصيدة التي منها البيت: أن أحيحة بن الجلاّح كان وهب لقيس دِرْعًا يقال لها: "ذات الحواش" فأخذها منه الربيع بن زياد، ولم يردها له فأغار قيس على إبل الربيع بن زياد، وأخذ له أربعمائة ناقة وقتل رعاتها وفر إلى مكة وقال القصيدة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1].

والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: "بحسبك درهم[2]" و"خرجتُ فإذا بزيد".

والرابع: الخبر وهوضربان:خبر غير موجب فينقاس نحوقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[3] و ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[4]، وموجب فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تبعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[5].

والخامس: الحال المنفي عاملها[6]، كقوله[7]:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ ... حكيمُ بنُ المُسَيَّبِ منتهاها

والسادس: التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[8].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٩٥، وخُرِجَ على غير الزيادة، ذلك بأن (لاتلقوا) مُضَمَّن معنى لا تُفْضُوا، والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة. ينظر: الجنى الداني ٥٢.

(٢) عدّ بعض النحاة زيادة الباء مع المبتدأ في موضع واحد فقط وهو قولهم (بحسبك أن تفعل) منهم ابن يعيش. ينظر: شرح المفصل ٢٣/٨، والمالقي. ينظر: رصف المباني ٢٢٥، والمرادي ينظر: الجنى الداني ٥٣.

(٣) سورة الزمر من الآية: ٣٦.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٧٤ و٨٥ و١٤٠.

(٥) سورة يونس من الآية: ٢٧ والدليل على زيادتها قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ سورة الشورى من الآية: ٤٠ والرضي يرى زيادتها في الآية: شاذّة ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٨٢/٤.

(٦) ينظر: الرضي ١٨٩/٢، والمغني ١٤٩.

(٧) البيت من الوافر للقحيف العقيلي في المغني ١٤٩، والخزانة ١٠ /١٣٧.

(٨) سورة البقرة من الآية: ٢٢٨.

والمراد بزيادة الباء، أنها تجيء توكيدًا، ولم تحدث معنى من معاني الباء[1] .

الشاهد [2]:

ألاَ هَطَّلْ أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ بأَنَّ امرأَ القَيسِ بطنَ تَمْبُكَ بَيْقُرَا

أورده الرضي: على أن " الباء " قد تُزاد بقلة "مع أنَّ"، الواقعة مع معمولَيها في تأويل مصدرٍ مرفوع على أنَّه فاعل أتاها.

وذكر البغدادي وجهًا آخر لإعراب "بأنَّ امرأ القيس" نقله عن ابن السيرافي " في شرح أبيات الغريب" [3] قال: فاعل أتاها، يجوز أن يكون مضمرًا، دلّ عليه معنى الكلام، كأنَّه قال: هل أتاها الخبر. ولكثرة استعمال الخبر أُضمر، ويكون " بأنَّ امرأ القيس " في موضع نصب.

ونقل البغدادي عن ابن عصفور وجهًا آخر لزيادة " الباء "، وهو زيادتها ضرورة.

قال ابن عصفور: " ومنها زيادة حروف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في سعة الكلام، نحو قول قيس بن زهير[4]:

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

فزاد الباء في فاعل " يأتي" ألا ترى أن المعنى: ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٨.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٠٤، والخصائص ٣٣٦/١، والإنصاف ١٧١/١، وشرح المفصل ٢٣/٨، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٤، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ و(تَمْلِك) اسم أم امرىء القيس، لا ينصرف، ومنهم من قال جدّته ول (بيقرا) معانٍ منها إذا هاجر من أرض إلى أرض، وبيقر: إذا خرج من العراق إلى الشام، وبيقر: خرج إلى حيث لا يدري، وبيقر: نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية بعد أن قال ذلك ابن منظور في اللسان، قال: يحتمل جميع ذلك ينظر: (ب. ق.ر) ٤٧١/١.

(٣) الكتاب مفقود.

(٤) سبق تخريجه، ص ١٠٨.

وقول النمر بن تولب [1]:

ظَهَرَتْ ندامتُه وهان بسُخطِها ... شَليئًا على مَرْبُوعِها وعِذَارها

التقدير: هان سخطها، وقول عمروبن ملقط[2]:

مهما فعلي الليلة مهما لِيَهْ ... أودى بِنَعْلَيَّ وسربالِيه

التقدير: أودى نعلاي وسربالية، وقول امرئ القيس:

ألا هل أتاها والحوادث جمة ... . البيت

التقدير: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بن تملك بيقرا.

وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر "ما" وخبر "ليس"، وفاعل "كفى" ومفعوله[3]، وفاعل "أفْعِل" بمعنى ما أفْعَلَه، نحو قولك: ما زيد بقائم، وليس عمر بذاهب، وكفى بالله شهيدًا، أي: كفى الله شهيدًا، وكفى بنا حبك، وأحسن بزيد، تريد: ما أحسنه. ويلزم زيادتها في فاعل "أفعل" بمعنى ما أفعله.

وما عدا هذه المواضع، لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام، يحفظ ولا يقاس عليه"[4].

---

(١) البيت من الكامل في الضرائر ٦٣، والخزانة ٩ /٥٢٥ بسخطه: يذكر بائع الناقة، ومربوعها وعذارها قدحان.

(٢) البيت من السريع، في إيضاح الشعر ٤٨٠، وكتاب الأزهية ٢٥٦،والجنى الداني ٥١، والخزانة ١٩/٩، اللغة، مهما: قيل بمعنى (ما) الاستفهامية، والنعل: ما وقيت به الرجل من الأرض، والسربال: القميص وقيل الدرع، وقيل كل ما لبس على البدن ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٦٣/٢.

(١) وبعض النحاة يرون دخولها في مفعول كفى ضرورة ينظر: رصف المباني ٢٢٦.

(٤) ضرائر الشعر ٦٢.

أقول: الراجح أن زيادة الباء في الشاهد ضرورة ؛ فالفاعل لازم للفعل لا يحتاج إلى حرف جر يسند إليه الفعل.

استدراك البغدادي: أجمل البغدادي ما أجاد ابن هشام في تفصيله عن زيادة الباء، بقوله: "ولقد أجاد ابن هشام "في المغني" في تحرير زيادة الباء". ولم ينقل شيئًا عنه وهذا يخالف عادة البغدادي في تناول الشواهد، فهويستقصي كل ما يتعلق بالمسألة، وينقله من مظانّه.

ويشفع له أن الرضي ذكر مواضع زيادة الباء، واستشهد لبعض هذه المواضع بشواهد شعرية شرحها البغدادي في الخزانة.

وبذلك تناول البغدادي أربعة مواضع:

أحدها: تزاد قليلاً في خبر "لكن".

الثاني: وتزاد سماعًا بكثرة في المفعول.

الثالث: ومع "أن" المرفوعة، البيت الشاهد

الرابع: ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور.

ونقل البغدادي باختصار عن ابن عصفور بقية المواضع التي ذكرتها في بداية المسألة.

وذكر الرضي موضعًا لزيادة الباء، لم يذكره ابن هشام، وهو زيادتها في الاستفهام ب"هل" نحو: هل زيد بقائم ؟

ومن مواضع زيادتها: الحال المنفي عاملها[1]، والتوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [2]، وقال ابن هشام: "فيه

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٩/٢، والمغني ١٤٩، وزاد الرضي: وقد تزاد بعد ليت

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٢٨.

نظر»[1].

(١) المغني ١٥٠.

اختصاص باء الطلب بالاستعطاف

يذكر النحويون[1]: أن الباء أصل حروف القسم، وغيرها من الحروف، إنما هو محمول عليها، ولذلك تنفرد عن حروف القسم بأمور:

أحدها: أنها تدخل على المظهر والمضمر، وغيرها من الحروف إنما تدخل على المظهر دون المضمر نحو: "بالله لأفعلن" و"بك لأذهبن"، ولا يجوز مثل ذلك في غيرها نحو: وكـ لأفعلن ولا تك.

الثاني: يجوز ذكر متعلقها نحو: "أحلف بالله" و"أقسم بالله"، ولا يجوز أحلف والله، ولا أقسم تالله.

والأمر الثالث: اختص بها الطلب والاستعطاف، نحو: "بالله أخبرني"، و"بالله هل قام زيد"؟

الشاهد[2]:

بِظُلْمِ دِينِكَ هَلْ ظَلَمْتَ إِلَيْكَ لَيْطَى

أورده الرضي: على أنَّ جواب قسم السؤال يكون استفهامًا. فإنَّ قوله "هل ضممت" جواب القسم الذي هو قوله "بدينك"، وهو قسم سؤال، ويقال له القسم الاستعطافي، يُستعطف به المخاطب.

وبيَّن البغدادي من سبق الرضي بهذا الرأي، قال: "وفي جعله هذا قسمًا تابعٌ

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩، وهمع الهوامع ٢٣٢/٤.

(٢) البيت من الكامل، لمجنون ليلى في ديوانه ٢٢٣، والمنصف ٢١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٩٣/٤، وهذا صدر بيت وعجزه:

قبيل الصبح أوقبَّلت فاها

وورد البيت في الديوان بربك مكان بدينك. والبيت في شرح الرضي على الكافية ٣٠٨/٤، وخزانة الأدب ٤٧/١٠

لابن مالك" نقل البغدادي عن أبي حيان، أن ابن مالك جعل الطلب قسمًا، **قال أبو حيان:**" فصل في السؤال والطلب الذي ذكر بعض النحويين أنَّه من باب القسم، وليس من المقسم في شيء وجعل الطلب ابن مالك قِسْمًا من القسم، قال ومن القسم غير الصريح: "نَشَدْتُكَ"، و"عَمَرْتُك" فللناطق بهما أن يقصد القسم، وألا يقصد، ويعلم كونه قَسَمًا بإيلائه الله نحو: نَشَدْتُك الله، وعَمَرْتُك الله لا تُطع هواك، وتُسْتَعْمَلُ أيضًا في الطلب: عَزَمْتُ وأَقْسَمْتُ وقُلْتُ انتهى، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى تسمية هذا قسمًا إلا ابن مالك، ومن ذكرناه أَوَّلاً "[1].

ذهب النحويون في تركيب الجملة القسمية وجوابها مذهبين:

الأول: عن ابن جني، قال ابن جني: " القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى. فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف "[2]

الثاني: لابن عصفور، حيث قال: "القسم كلّ جملة أكِّد بها جملةٌ أخرى، كلتاهما خبرية "[3].

واعترض عليه البغدادي ووصفه بالغريب.

واختلف العلماء في تسمية ما يقصد به السؤال والاستعطاف:

فأبوعلي كما سيظهر من نقل ابن هشام، وكذلك ابن عصفور وأبوحيان ذهبوا إلى أن مثل هذا استعطاف وليس بقسم.

وابن مالك والرضي وفي بعض شروح الكتاب، ذهبوا إلى أن هذا قسمٌ، يقصد به الاستعطاف والسؤال.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٩٣/٤.
(٢) لم أجد هذا الكلام لابن جني في مصنفاته التي بين يدى، والكلام نقله البغدادي. ينظر: الخزانة ١٠ /٤٧.
(٣) شرح الجمل ٥٢٠/٢.

نقل البغدادي عن ابن عصفور: "فإذا جاء ما صورته كصورة القسم، وهو غير محتمل للصدق والكذب، حُمل على أنّه ليس بقسم، نحو قول الشاعر[1]:

بالله ربِّك إن دخلت فقل له هذا ابن هَرْمة واقفًا بالباب

وقول الآخر:

بالذي عنك هل ظلمتَ إليك ..... البيت

فلا يتصور مثل هذا قسمًا،لأَنَّ القسم لا يتصوَّر إلا حيثُ يتصور الصِّدق والحِنْث"[2]

ونقل البغدادي أيضًا عن ابن عصفور في "شرح الإيضاح"[3] الدليل على أن قولك: بالله هل قام زيد ؟، وبالله إن قام زيد فأكرمه، وأشباهه ليس بقسم، ثلاثة أشياء:

أحدها: أنّه لم يجئ في كلام العرب وقوع الحرف الخاصّ بالقسم، نحو: التاء والواو موقع الباء، فلم يقولوا: تالله هل قام، ولا: والله إن قام زيد فأكرمه.

ثانيها: إنّهم إذا أظهروا الفعل الذي يتعلق به الباء، لم يكن من أفعال القسم، لا يقال: أقسم بالله هل قام زيد ؟

ثالثها: أن القسم لا يخلو من حِنث أويرّ، ولا يصحُّ ذلك إلاّ فيما يصح اتصافه بالصِّدق والكذب".

وهذا رأي أبي علي كما نقله البغدادي عن ابن هشام، لما ذكر ابن هشام قول أبي علي: "القسم جملة يؤكَّد بها الخبر" **قال**: "ليس كل قسم يؤكد الخبر، وقد

---

(١) البيت من الكامل لابن هرمة في ديوانه ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.
(٢) شرح الجمل ١ /٥٢١.
(٣) الكتاب مفقود.

تقدَّم أنَّ الباء يُقسَمُ بها على جهة الاستعطاف، نحو بالله أحسنْ إليَّ.. قال: ومنه أقسمت عليك لتفعلنَّ كذا، وأقسمت عليك إلا فعلت، وأقسمت عليك لَمَّا فعلتَ "[1].

واعتمد العلماء آراءهم من مناقشة سيبويه للخليل، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقْسَمْتُ ها هنا كقولك: والله ؟ فقال: وجهُ الكلام: لَتَفعلنّ هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنَّهم شبَّهوه ب "نشدتُك الله" إذ كان فيه معنى الطلب "[2].

أفهم من ذلك أن الجملة القسمية نوعان:

الأول: جملة قسميةٌ جوابها جملة خبرية للتأكيد.

الثاني: جملة قسمِّية جوابها جملة طلبية للاستعطاف.

إعراب ألفاظ الاستعطاف ومعانيها:

قال البغدادي: " واعلم أنّه يقال: "نشدتك بالله "و" نشدتك الله "على نزع الخافض والنصب، ومعناه سألتك بالله وطلبت منك به، لأنهم يقولون: نشد الرجل الدَّابة إذا طلبها " .

ونقل آراء العلماء في تفسير إعرابها ومعانيها، قال ابن مالك: " ومعنى قول القائل: نشدتك الله: سألتك مذكرّا الله، ومعنى عمّرتك الله: سألت الله تعميرك، ثم ضُمّنا معنى القسم الطلبي "[3].

وعلق أبوحيان على كلام ابن مالك، قال: " إن عنى المصنف أنه تفسير معنى

---

(١) بحثت في كتب أبي على ثم وجدت في الشيرازيات بيت أمريء القيس أنشده أبوعلى في مسألة توافق ما نسبه البغدادي لأبي على ولابن هشام، ينظر:: مسألة قولهم " عمرك الله " و" قعدك الله " ١ /٨٠.

(٢) الكتاب ١٢٢/٣.

(٣) شرح التسهيل ٦٤/٣.

لا إعرابٍ فممكن، وإنْ عنى أنّه تفسير إعرابٍ فليس كذلك، بل "نشدتك الله" انتصابُ الجلالة فيه على إسقاط الخافض، فنصبه ليس بمذكّر. وأمّا عمرتك الله فلفظ الجلالة فيه منصوب بإسقاط الخافض أيضًا، والتقدير: عمَّرتك بالله، أي ذكّرْتُك تذكيرًا يَعمُر القلب ولا يخلُو منه"[1].

وبيّن البغدادي مراد ابن مالك، قال: "ولا يخفى أنّه أراد تفسيرهما لغة قبل أن يضَّمنا ما ذكره، وقوله: "ثم ضمِّنا" يدفع أن يكون أراد تفسير الإعراب" **وذكر استعمالات أخرى،** قال: "واستعملوا عَمْرَك الله بدلاً من اللفظ بعمَّرتُك الله.

قال الشاعر[2]:

عمَرْتكِ الله يا سعادُ عِدِيني ... بعضَ ما أبتغي ولا تؤيسيني

وقال آخر [3]:

يا عَمرْتكِ الله ألاّ قلتِ صادقةً ... أصادقًا وعَلفَ المجفلونُ أم كَذَبا

"**وقال الأخفش" في كتابه الأوسط** ": "أصله أسألك بتعميرك الله وحذف زوائد المصدر والفعل والباء، فانتصب ما كان مجرورًا بها. قالوا: ويدلُّ على صحة قول الأخفش، إدخال باء الجر عليه. قال ابن ربيعة [4]:

بعمرِك هل رأيتِ لها سميًّا ... فشقاقَكَ أم لقِيتِ لها خَدِينا [5]

---

(١) لم أجد هذا الكلام في الجزء المحقق من شرح أبي حيان على كتاب كتاب التسهيل، ووجدت كلامًا مشابهًا له في ارتشاف الضرب ١٧٩٤/٤.

(٢) البيت من الخفيف قائله مجهول، ينظر: همع الهوامع ٢٦٢/٤، والدرر اللوامع الشطر الأول من البيت ١٣٩/٢.

(٣) البيت من البسيط للمجنون في ديوانه ٦٧، وهمع الهوامع ٢٦١/٤، والدرر اللوامع ١٣٩/٢

(٤) البيت من الوافر في ديوانه ٤٣٦ ويروى (بربك، هلْ أتاك لها رسولٌ)، وارتشاف الضرب ١٧٩٥/٤، والدرر اللوامع ١٣٩/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٩٥/٤.

وقال ناظر الجيش: "ويدلّ له أيضًا قولهم: لعمرك إنَّ زيدًا قائم، وقال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1] التقدير: لعمرك قسمي"[2] فكان العمر نفسه هو المقْسم به، فليكن هو المقسم به في نحو: عمرك الله، ويكون الأصل: بتعميرك الله. ويمكن أن يقال إنَّ من نصب عمرَك الله على المصدر، وقال: عَمَّرك الله تعميرًا، لم يجعله قسَمًا، وإنَّما يكون قسماً على قول الأخفش، وهو قسمٌ طلبيٌّ على رأي من لايُثْبته، ومسئولٌ به على رأي من لا يثبته"[3].

وأجاز المبرد والسيرافي أنْ ينتصب على تقدير القسم، كأنَّه قيل: أُقْسِمُ عليك بعَمرِك الله، والأصل بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالدَّوام والبقاء، ويكون محذوف الجواب فتكون الكاف في موضع رفع. والظاهر من كلام سيبويه أنَّه مصدر موضوعٌ موضعَ الفعل على أنَّه مفعول به[4].

قال أبو حيان: والاسم المعظَّم في عمرك الله ينصب ويرفع. فقد قال صاحب "اللباب": في إعرابه وجهان:

أحدهما: أنَّ التقدير: أسألك تعميرك الله، أي باعتقادك بقاء الله، فتعميرك مفعول ثان، واسم الله منصوب بالمصدر.

والثاني: أنْ يكون مفعولين، أي أسأل الله تعميرك.

وأما الرفع فقد ذكر ابن مالك عن أبي عليٍّ أنَّ المراد عمرَّك الله تعميرًا فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل. **وقال البغدادي**: وكذا تقدَّم عن الأخفش، فقد اتَّفق قولاهما على أن اسم الله تعالى مرفوعٌ بالمصدر على الفاعلية.

---

(١) سورة الحجر من الآية: ٧٢.
(٢) ينظر: الدرر اللوامع ٢ /١٣٩.
(٣) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ٢١٣/٥، على السنوسي محمد مكتبة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بمصر (رسالة دكتوراه).
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٩٦/٤.

وذكر البغدادي لفظ قَطِدك الله[1] بكسر القاف وفتحها، ويقال قِعيدَك الله أيضًا، فهما منصوبان بتقدير: أقسم، بعد إسقاط الباء، وهما مصدران بمعنى المراقبة كالحِسّ والحسيس، وقيل وصفان كخِلّ وخليل، بمعنى الرقيب الحفيظ، فالمعنِيُّ بهما الله تعالى، والله بدلٌ منهما، وعلى الأول منصوب بهما. وهو الجيِّد إذْ لم يسمع أنَّهما من أسماء الله تعالى.

استدراك البغدادي على الرضي، قال البغدادي: وبقي على الشارح المحقق ذكر عزَمْتُ [2] وأقسمت [3]، فإنَّهما يستعملان في قَسَم الطلب. وأمَّا استعمال لعمركَ في قسم السؤال فلم أره. وقوله:

بِتَقْدِينِكَ مِنْ ظُلْمٍ ظَلَمْتَ إليكَ لِيطَّلى

هذه الباء عند من لم يثبت قسم السؤال اسمها باءُ الطَّلب، ويجوز ذكر متعلقها كنشدتك، وأسألك بالله. وحذفه أكثر، ومنه هذا البيت.

قال ابن ماظك: " ويضمر الفعل في الطلب كثيرًا، استغناءً بالقسم به مجرورًا بالباء ويختصُّ بها الطلب "[4]

ولو كانت للقسم لجاز أن يقال: أحلف بالله قمْ ونحوه. وقد تحذف الباء مع المتعلق في الشعر.

أقول: أراد البغدادي بهذا الاستدراك أمرين:

الأول: استقصاء أساليب قسم الطلب.

الثاني: الاستطراد في بيان الحجج المؤيّدة إلى أنَّ هذه الباء "باء الطلب".

---

(١) واستشهد الرضي لهذا اللفظ بقول الشاعر: قعيدك ألاَّ تسمعيني ملامة

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٣، وهمع الهوامع ٢٦١/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ /٦٥.

(٤) شرح التسهيل ٣ /٦٣.

والذي أميل إليه أنه ضُمِّن معنى القسم كما قال ابن مالك: "ومعنى قـول القائـل: نشدتك الله: سألتك مذكرّا الله، ومعنى عمّرتكَ الله سألت الله تعميرك، ثم ضُمِّنا معنى القسم الطلبي "[1].

(١) شرح التسهيل ٦٤/٣، وقد ناقش البغدادي هذا الكلام لابن مالك فـي إعراب ألفاظ القسم الطلبي ومعانيها.

"ما" الكافة تتصل بأحرف فتغيِّر معناها

يذكر النحويون[1] : الحروف المكفوفة ب" ما "، وهي أربعة :

أحدها: رُبَّ، فإذا كُفَّتْ وقع بعدها الفعل والمعرفة، فالفعل كقوله [2]:

رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ

والمعرفة كقول أبي دُؤاد الإيادي[3]:

رُبَّمَا الجامِلُ المؤبَّلُ فِيهِمْ ... وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

الثاني: الكاف نحو: انتظرني كما آتيك والمعنى لعلِّي آتيك.

الثالث: الباء كقوله [4]:

---

(١) ينظر: البغداديات ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢، وشرح التسهيل٤٠/٣، والمغني ٤٠٧.

(٢) البيت من المديد لجذيمة الأبرش. ينظر: الكتاب ٥٨٠/٣، وطبقات فحول الشعراء ٣٨، والأزهية ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢، وضرائر الشعر ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٩، ورصف المباني ٤٠٠، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢، ومعنى أوفيتُ: أشرفتُ. والعَلَم: الجبل المرتفع، والشَّمالات: جمع شَمال، وهي ريح باردة شديدة الهبوب. يفخر بأنه يحفظ أصحابه على رأس جبلٍ عالٍ، مع الريح الباردة الشديدة إذا خافوا العدو، فيكون طليعةً لهم.

(٣) البيت من الخفيف، في الأزهية ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ /٢٩، وشرح التسهيل ٤١/٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤، والمقاصد النحوية ٤٨١/٢، والجامل: الجمال، ومثله الباقر: البقر، ويقال إبل مؤبَّلة، إذا كانت للقِنْية، والعناجِيج من الخيل: الرائعة، أي ترُوع من حُسنها من نظر إليها.

(٤) البيت من الخفيف قيل لمطيع بن إياس في أمالي القالي ٢٧١/١ في الرثاء وهو مولد توفي سنة ١٩٩هـ، وقيل لصالح بن عبد القدوس. ينظر: ذيل شرح التسهيل ٤١/٣، والمغني ٤٠٨، وهمع الهوامع ٢٢٨/٤، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٢، وخزانة الأدب ١٠ /٢٢٢.

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جوابًا لبما قد تُرى وأنت خطيبُ

فما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل

الرابع: "من" نحو: إني لَمِمَّا أفعلُ، قال أبوالعباس المبرّد: "يريدون: لرُبّما أفعَلُ"[1].

الشاهد[2]:

وإنّا لمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلْقِي اللِّسانَ من الفمِ

أورده الرضي: على أنّ "من" الجارة لمَّا كُفَّتْ بـ"ما" تغيّر معناها وصارت بمعنى ربَّما، مفيدة للتكثير أوالتقليل، على خلاف في مدلولها.

نقل البغدادي كلام سيبويه، واختلاف العلماء في تأويله:

قال سيبويه: "في باب من أبواب أنَّ التي تكون والفعل بمنزلة مصدره" ما نصه:

"وتقول: "إني ممّا أنْ أفعلَ ذاك" كأنه قال: "إنّي من الأمر أومِن الشأن أنْ أفعلَ ذاك" فوقعت "ما" هذا الموقع، كما تقول العربُ: "بئْسما له"

يريدون: بئسَ الشيءُ ما له. إلى أنْ قال: وإن شئتَ قلتَ: "إنّي مما أفعلُ"، فتكون "ما" مع "مِنْ" بمنزلة كلمةٍ واحدة، نحو: "رُبَّما". قال الشاعر أبوحَيَّةَ النُّمَيْريّ:

وإنّا لمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً .....البيت[3]

تأويل العلماء كلام سيبويه:

---

(١) المقتضب ٤/٤٣٩.

(٢) البيت من الطويل لأبي حَيَّة النُّمَيْريّ في الكتاب ٣/١٧٨، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤٣٩، والبغداديات ٢٨٧، والأزهية ٩١، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري ٤٤١، والجنى الداني ٣١٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٢٨، وخزانة الأدب ١٠ /٢١٤. والكبش: سيد القوم، والمعنى: إنا قوم شجعان بطاشون في الحرب، نضرب زعيم الأعداء على رأسه، ضربةً تخرج لسانه من فمه.

(٣) الكتاب ٣/١٧٨.

قال الأعلم: "الشاهدُ في قولِهِ: "لَمِمّا" ومعناه لَرُبَّما، وهي "من" زيدَت إليها "ما" وجُعِلتا معها على معنى رُبَّما كما رُكِّبَتْ تَركيبَها"[1]

وقال أبوعلي: "قال أبوالعباس: تقول: إنِّي ممَّا أفعل، على معنى رُبَّما أفعَلُ وأنشد البيت. وقولُهُ: إنِّي ممَّا أفعَلُ على معنى: رُبَّما أفعَلُ، إن أراد به أنَّ "ما" كافَّةٌ لـ"رُبَّ"، فهو كما قال سيبويه، وإن أراد أنَّه للتقليل، كما أنَّ "رُبَّما" للتقليل كان ذلك مسوغًا إذا ثَبتَ مَسْمُوعًا.

وبعد ذلك في البيت فإنَّهُ ينبغي أن يكون غير مُقلِّل لضربه الكبش على رأسه"[2]

ورد البغدادي على كلام أبي علي، قال: وإنّما قال هذا لأنَّ ربّ وربّما عنده لا تفيد إلا القلة.

ورأي الرضي موافق لرأي السيرافي، والأعلم، وابن طاهر[3]، وابن خروف قال أبوحيان: "زعم السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، وابن خروف أنَّ "من" إذا كان بعدها "ما" كانت بمعنى رُبَّما، وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبوعلي وأصحابه ذلك، وردُّوه وتأَوَّلُوا ما زَعَمُوه من ذلك"[4]

وتبع ابن هشام أبا حيان في "موضعين من المغني":

أحدهما: في مِنْ قال عند معانيها: "العاشر مرادفة ربَّما، وذلك إذا اتَّصلت بما، كقوله: وإنّا لمما نضرب الكبش..... البيت.

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرجوا عليه

---

(١) شرح أبيات سيبويه للشنتمري ٤٤١.
(٢) البغداديات ٢٩٣.
(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، أبوبكر المعروف بالخدب، والخدب: الرجل الطويل، وهو نحوي مشهور، حافظ بارع، مات في عشر الثمانين وخمسمائة، ينظر: بغية الوعاة ٢٨/١.
(٤) ارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن مِنْ فيهما ابتدائية وما مصدرية، وإنهم جُعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[1] "[2]

وثانيهما: في ما الكافة، قال: "إنها تتَّصل بأحرفٍ فتكفُّها من عَمَل الجرِّ.مِنْها قول أبي حيّةَ:

وإنّنا لِمَمَّا نضطربُ الكَلْبشَ ضَطْربةً .....

قاله ابن الشجري، والظاهر أن "ما" مصدرية، وعن المعنى مثله في ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ وقوله [3]:

..... **وضَطْنَّتْ عليظا والضَّطْنينُ ظَن البُخْظلِ**

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة "[4]

أقول: جاء في القاموس المحيط في مادة "ما" ما يدل على أن العرب تستعمل "مما" للمبالغة قال الفيروزآبادي: "وإذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة، قالوا: إن زيدًا مما أن يكتب، أي مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو

---

(١) سورة الأنبياء من الآية: ٣٧.
(٢) المغني ٤٢٤.
(٣) البيت من الطويل وهو للبعيث المجاشعي في اللسان (ض،ن،ن) ٥ /٥٣٦، وفي المحتسب ٤٦/٢، والخصائص ٤٦٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/١، والمغني ٤٠٩، وصدر البيت:
ألا أصبحت أسماء جاذِمةَ الحَبْل
(٤) المغني ٤٠٩.

الكتابة "[1].

واعترض البغدادي على كلام أبي حيان وابن هشام، وأيضًا عطى تخريج ابن هشام، قال: وسياق الكلام منهما ظاهرٌ في أنَّ المعنى الأول لم يقل به سيبويه، وإنّما هو شيء استنبطه خدمةُ كتابه من كلامه، وليس كذلك.

ووصف تخريج ابن هشام بالفاسد، قال: وتخريج ابن هشام فاسد، وذلك أنّ فعِلَ الصِّلة في المثالين الأولَّين مُسنَدٌ إلى ضمير المحدَّث عنه، فيلزم عند السَّبك إضافةُ المصدر إلى ذلك الضمير، فيُؤول الأمرُ إلى جعلهم كأنَّهم خُلقوا من ضَرْبهم ومن حَذْفهم. وذلك غير متصوَّر البتّة. ولا يلزم هذا في الآية والبيت الأخير.

و"الكبش" هنا: الرَّئيس وسيد القوم، لأنّه يقارعُ دونهم ويَحميهم.

كما اعترض على تخريج ابن النحاس، قال ابن النحاس: "وإن شئت جعلت ما بمعنى الذي ورفعت الكبش"[2].

اعتراض البغدادي، قال: هذا لا يصح فتأمَّلْ.

استدراك البغدادي:

تابع البغدادي تحت عنوان تتمّة الكلام عن أحرف الجر التي يتغير معناها إذا وقعت بعدها "ما" الكافة، وبدأ بكلام الرضي ليبين البغدادي كلام الرضي، قال البغدادي: قال الشارح المحقق: "وقال بعضهم: إنّ "بما" تجيء أيضًا بمعنى ربَّما، نحو: إنّي بما أفعل، أي ربّما"[3] **هذا قول ابن مالك، قال:** إنَّ ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل بالقاف، كما أحدثت في الكاف معنى التعليل بالعين، في قوله

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ما) ١٣٥٨، تقديم الشيخ أبو الوفا نصر المصري الشافعي طبعة جديدة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٢) لم أجد البيت في كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس.

(٣) شرح الكافية ٣٢٨/٤.

تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[1] "[2].

وابن هشام كما ذكر البغدادي سابقًا يرى أنَّ أحرف الجر "ربَّ، ومن، والكاف، والباء" الداخلة بعدها "ما" مستقلة عنها وأن "ما" معهم مصدرية، **قال ابن هشام**: "والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن "ما" معهما مصدرية وقد سُلِّم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم "ما" كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[3]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[4] وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل"[5].

أقول: نَقْل البغدادي عن ابن هشام، يوهم أن كلامه على البيت الشاهد:

وإنّما لِمَّا نضرِبُ الكتيبَ ضاربةً ..... البيت

وابن هشام يعني بكلامه، قول الشاعر[6]:

فلئن صبرت لا تُحسّرِ جوابَها لبما قعدتُ تُشرى وأنشطَ خطيبُ

وساق البغدادي البيت السابق مثالاً على دخول "ما" الكافة على حرف الجر "الباء".

والذي أميل إليه من الشواهد السابقة أن "ما" بدخولها على الحرف، كفته عن العمل الذي كان له، وهيأته للدخول على الفعل، نحو: لمَّا نضرب، ولبما قد

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٩٨.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ /٣٧.
(٣) سورة النساء من الآية: ١٥٩.
(٤) سورة القصص من الآية: ٢٨، ٨٢.
(٥) المغني ٤٠٩.
(٦) سبق تخريجه، ص ١٢٠.

ترى، وإن كان كلام النحويين يوهم أن "ما" الكافة، غير "ما" المهيئة [1].

(١) ينظر: المسألة التالية (موقع ما بعد رب).

موقع "ما " بعد " رُبَّ "

يذكر النحاة أن" ما " تأتي على وجهين اسمية وحرفية ولكلٍ منهما عدة أوجه:

أحدها: موصولة نحو: قوله تعالى: ﴿ مَاعِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَاعِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[1].

الثاني: استفهامية نحو: " ما عندك؟ ".

الثالث: شرطية نحوقوله تعالى: ﴿وَمَاتُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[2].

الرابع: نكرة موصوفة نحو: " مررت بما معجب لك ".

الخامس: تعجبية نحو: " ما أكرم زيدًا ".

السادس: نافية نحو: " ما زيدٌ بقائم ".

السابع: كافة نحو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[3].

الثامن: زائدة نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[4].

التاسع: مصدرية، نحو: " يعجبني ما صنعت " تريد صنعك.

العاشر: مهيئة كما في " حيثما " فإن ما هيأت للشرطية.

كما تأتي للتحقير والتعظيم.[5]

الشاهد[6]:

---

(١) سورة النحل من الآية: ٩٦.
(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٧٢.
(٣) سورة طه من الآية: ٩٨.
(٤) سورة الأنفال من الآية: ٥٨.
(٥) ينظر: المقتضب ٨٢/١، وأمالي ابن الشجري المجلس الثامن والستون ٥٤٥/٢- ٥٧١، ومغني اللبيب ٣٩٠ – ٤٠٧، وشرح المفصل ١/٤- ٩، وحاشية الصبان ١٥٤/١.
(٦) البيت من الخفيف، والمشهور أنه لأمية بن الصلت كما في ديوانه ١٨٩، ورواية البيت (ربَّما تجزع النفوس)، والكتاب ١٠٤/١،و٣٢٦، وبلا

أورده الرضي: على أنَّ "ما" نكرة موصوفة إمَّا بجملة كقول الشاعر السابق، وإمَّا بمفرد نحو: "مررت بما معجبٍ لك". وجاز أن تكون "ما" ههنا كافة، كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [1]، ذهب ابن الحاجب: إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة؛ لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور، وهو" من الأمر" مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة [2]. هذا قوله.

ولا يمتنع أن تكون "من" متعلقة ب"تكره"، وهي للتبعيض كما في: أخذت من الدراهم، أي من الدراهم شيئًا، فكذا هنا، معناه: تكره من الأمر شيئًا وقوله: له فرجة، صفة للأمر، لأن اللام غير مقصودة قصدُهُ، ويجوز، أيضًا، تضمين "تكره" معنى تشمئز وتنقبض.

نسب البغدادي الآراء النحوية التي ذكرها الرضي لأصحابها:

نقل البغدادي عن سيبويه، قال سيبويه في موضعين من كتابه: "ورُبَّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة وأنشد البيت الشاهد" [3].

ونقل عن الأعلم: "استشهد به - يعني سيبويه - أن "ما" نكرة بتأويل شيءٍ، ولذلك دخلت عليها "رُبَّ"؛ لأنها لا تعملُ إلا في نكرة، ولا تكون "ما" هاهنا كافَّةً؛ لأنَّ في "تكره" ضميرًا عائدًا عليها، ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في "له" عائدٌ عليها أيضًا. وقال في موضع أخر: "والمعنى رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ

نسبة في المقتضب ٨٢/١، وإيضاح الشعر٤٤٥، ومغني اللبيب ٣٩١، وشرح الرضي على الكافية ٥١/٣ و٢٩٦/٤، وخزانة الأدب ١٠٨/٦.

(١) سورة الحجر من الآية: ٢.

(٢) وإنما يكثر حذف موصوفهما، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن أوفي، قال تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ سورة الجن من الآية: ١١. ينظر: شرح الرضي ٣٢٥/٢.

(٣) الكتاب ١٠٤/٢و٣٢٦.

النُفوس من الأمور الحادثةِ الشديدةِ، وله فَرْجَةٌ تُعْقِبُ الضيق والشِدّةَ كحل عِقالِ المُقَيَّدِ"[1].

ونقل عن أبي علي موافقته لسيبويه [2]، قال: "ما" اسم منكور يدل على ذلك دخول "رُبَّ" عليه، ولا يجوز أن تكون كافة كالتي في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ لأنَّ الذِّكْرَ قد عاد إليها من قوله "له فرجة"، فلا يجوز مع رجوع الذكر أنْ تكون حرفًا، فالهاء في قوله "تكره" مُرادة، والتقدير: تكرهه النفوس، و"فرجة" مرتفعة بالظرف[3] وموضعُ الجملة جَرٌّ"[4].

وتوقف عند قول أبي عطي: "وموضع الجملة الجر"، قال البغدادي: "أي على الوصفية للأمر، ولا اعتبار بلام التعريف، لأنها كما قال الرضي للجنس" **وقارنَ بين رأيي أبي علي والرضي، ورجح رأي الرضي، قال:** "وفي كون الجملة صفةً نظر، إذ الوصف على كلامه إنما هو الجار والمجرور لا غير، لأنه جعل فرجة فاعلهما. وإنما يتَّجه لو جعل فرجة مبتدأ والظرف قبله خبره كما هو ظاهر صنيع الرضي".

ومثلهم في ترجيح أن "ما" في البيت "نكرة"، والجملة بعدها صفة ابن الحاجب والفالي والخوارزمي كما نقل البغدادي عنهم: قال ابن الحاجب: "حكم على كون "ما" نكرة بدخول رُبَّ عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة "رُبَّ" في أنَّها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلابدّ من أن يكون الجنس موصوفًا حتى تحصل

---

(١) شرح أبيات سيبويه للشنتمري ٢٨١، ٣٥٦.

(٢) ووافقه أيضًا المبرد، وأبوحيان وغيرهما: ينظر: المقتضب ٨٣/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢ و٥٦٦، والتذييل والتكميل ١١٩/٣، واللباب في علم الإعراب ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤.

(٣) أي العمل للظرف لا للفعل وهو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد، ومذهب البصريين أنه يرتفع بالابتداء. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٥١/١.

(٤) إيضاح الشعر ٤٤٦.

النوعية، وقد قيل إنَّ "ما" هاهنا مهيئة، هيأت وقوع الجمل بعد رُبَّ، مثلها في قولك: رُبَّما قام زيد، ورُبَّما زيدٌ في الدار، فلا يكون فيه استدلال، ويكون حرفًا ويخرج عن الاستدلال بها على ذلك، وكان الأول أولى، لأنَّ الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ، و"من الأمر" تبيين له، فإذا جُعِلَتْ "ما" مهيئة، كان قوله "من الأمر" واقعًا موقع المفعول، تقديره تكره النفوسُ شيئًا من الأمر، وحذفُ الموصوف وإبقاء الصفة جارًا ومجرورًا قليل "[1]

وبيَّن البغدادي من وافق ابن الحاجب، قال: "وتبع ابن الحاجب شارحُ اللُّباب الفالي[2]، قال: "لا يتعيَّن كون ما موصوفة ؛ إذ قيل إنَّها كافَّةٌ مُهيَّئة لدخول رُبَّ على الجمل، ولكن الأَوَلى جعلها موصوفة، لوجهين:

أحدهما: أنَّه حملٌ لـ"ربَّ" على بابه الكثير، وهو كونها غير مكفوفة.

والثاني: أنَّ تكره لا بدَّ له من مفعول حينئذٍ وتقديره: شيئًا من الأمر، ولكن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ضعيف".

كما نقل عن الخوارزمي، قال الخوارزمي "لم لا يجوز أن تكون "ما" ها هنا الكافةُ كما في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أجبتُ: لأنَّها لو كانت الكافَّةَ لما كان لمن التَّنبيهيَّةُ بعدها معنى كحل العقال "أي: كما يُحَلُّ العقال من ركبتَي البعير"[3].

ورد البغدادي على كلام ابن الحاجب، القائل بأنه يمنع كون "طا" كافلة، وقلوع "طن

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٦/١.

(٢) هو محمد بن سعيد بن محمد بن أبي الفتح السيرافيّ المعروف بالفالي، بالفاء، صاحب شرح اللباب، ولم يقف السيوطي له على ترجمة ينظر: بغية الوعاة ١ /١١٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ٢٠٤/٢.

الأمر" موقع الفعل، وحذف الموصوف " شيئًا "، وإبقاء الصفة جارًا ومجروراً في موضعه قليل، بوجه طن ثلاثة أوجه، وجهان ذكرهما الرضي في موضع رده على ابن الحاجب كما بيَّن البغدادي:

أحدهما: يجوز بقوله أن تكون "من" متعلقة بنكرة وهي للتبعيض، كما في أخذت من الدراهم، أي أخذت من الدراهم شيئًا.

وثانيهما: تضمين تكره معنى تشمئزّ وتنقبض، بدليل رواية سيبويه وغيره: " ربما تجزع النفوس من الأمر"؛ فإنَّ تجزع، لازمٌ لا يقتضي مفعولا.

واستدراك البغدادي على الرضي بذكر الوجه الثالث: قال البغدادي: وبقي وجهٌ ثالث، وهو جواز كون "من" زائدة عند الأخفش والكوفيين، الذين يجيزون زيادة مِنْ في الإيجاب[1].

وبيّن البغدادي حجة من قال بجواز أن تكون " ما " في البيت الكافة بكلام ابن هشام، قال ابن هشام: " يجوز أن تكون "ما" كافة، والمفعول المحذوف اسمًا.

ظاهرًا، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئًا، أي وصفًا فيه.أوالأصل من الأمور أمرًا، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذا الجملة بعده صفة له "[2].

وختم الكلام عن "ما " في البيت بما جاء في التفسيرين، ولم يبين المفسرين[3]، قال

---

(١) لم يشترط الكوفيون تقدم نفي أو نهي أو استفهام لزيادة من. ينظر: المغني ٤٢٨.

(٢) مغني اللبيب ٣٩١.

(٣) قد يكون البغدادي يريد بالتفسيرين تفسير عناية القاضي وتفسير البيضاوي، فالمحقق عبد السلام هارون في فهرس الكتب والمصادر ساوى بين تفسير القاضي وتفسير البيضاوي، قال البيضاوي : " ما نكرة موصوفة كقوله: وذكر البيت..... ". ينظر: تفسير البيضاوي ٢٠٦/٣، وقال شهاب الدين الخفاجي: " قوله: وقيل ما نكرة موصوفة

أنهما قالا عند قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أن "ما" في الآية موصوفة بجملة يودّ كما وصف "ما" في البيت، وكأنه جعل العائد ضميرًا منصوبًا، أي يودُّه الذين كفروا فيه، أنَّ مفعوله مضمون قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ أي الإسلام، أو هو المفعول بجعل "لو" مصدرية.

أقول: الرأي الراجح في "ما" الواقعة بعد "ربَّ" في البيت أنها "نكرة"؛ ذلك أن "ربَّ" لا تعمل إلا في نكرة بإجماع العلماء، ولأنَّ في تكره ضميرًا عائدًا عليها ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في "له فرجة" عائد عليها، وهذا ما أتفق عليه العلماء.

والجملة صفتها والعائد محذوف أي يودّه كما أن عود ضمير له على ما في البيت يدل على اسميتها وإن احتمل كونها كافة ومن الأمر متعلق بيكره ومن تبعيضية والضمير لبعض أو لأمر، فإنه مع مناقشة في المثال خلاف الظاهر وعلى هذا تكون ما خارجة عما هو حقها ". ينظر: حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ٥ /٢٨١، وقرأت أيضًا في تفسير الفخر الرازي ١٩ /١٥٧ " الثاني: أن كلمة (ما) في قوله (ربما يود الذين كفروا) اسم (ويود) صفة له، والتقدير: رب شيء يود الذين كفروا ".

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

يذكر النحاة أن المضاف يكتسب من المضاف إليه أمورًا، أوردها ابن هشام في المغني[1]، قال: هي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: "غُلام زيدٍ".

الثاني: التخصيص، نحو: "غُلام رجُلٍ".

الثالث: التخفيف، نحو: "ضاربُ زيدٍ".

الرابع: إزالة القبح، نحو: "مَررْت بالرجل الحسنِ الوجهِ".

الخامس: تذكير المؤنث كقوله [2]:

إشارةُ المتثلِ مكسُوفةٌ بشعاعِ هواى وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تَخويرا

السادس: تأنيث المذكر، كقولهم: "قُطعتْ بعضُ أصابعه" وكقول الشاعر[3]:

وتشظرق بالقول الشظاني قلائد أذعقلله كما شظرقت صدر القشاة ثن الشلدم

السابع: الظرفية، كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[4].

الثامن: المصدرية كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5].

التاسع: وجوب التصدر، نحو: "غُلام من عندك".

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٦٦٣- ٦٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٧٩/١-٦٨٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠٤/٧ وحاشية الصبان ٢٤٧/٢ وذيل أوضح المسالك ١٠١/٣.

(٢) البيت من البسيط، قائله من المولدين في مغني اللبيب ٦٦٥، وشرح التسهيل ١٠٤/٣، والمقاصد النحوية ٥٢٨/٢.

(٣) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ١٧٣، والكتاب ٩٣/١، والخصائص ١٨٦/٢، والأزهية ٢٣٨ وهمع الهوامع ٢٧٩/٤.

(٤) سورة إبراهيم من الآية: ٢٥.

(٥) سورة الشعراء من الآية:٢٢٧

والعاشر: الإعراب، نحو: "هذِهِ خمسةُ عشر زيدٍ" فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون، كقوله[1]:

فأصطبحوا قُضّد أعضاد الله دونهمُ إذْ مثلهم قُطريشٌ وإذْ مثلا مثلَهم بشرُ

الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه "إذ" كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[2].

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناءً أصلياً كالماضي، أو عارضاً كالمضارع [3].

الشاهد[4]:

ومثلا حُبِّ الديارِ شَغَفنَ قلبي ولكنْ حُبِّ مَنْ سَكَنَ الديارا

أورده الرضي: على أن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه، إن حسُن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه، عنه بالمضاف إليه، واستشهد بالبيت على أن "حُبّ" اكتسب التأنيث والجمعية بإضافته إلى الديار.

وزاد البغدادي: وقد يكتسب المضاف الجمعية فقط كقوله[5]:

---

(١) سبق تخريجه، ص٤٣.

(٢) سورة هود من الآية: ٦٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦٧٢ -٦٧٤، وذيل أوضح المسالك ١٠٢/٣.

(٤) البيت من الوافر، في ديوان المجنون ١٣١، ومغني اللبيب ٦٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيب١٠٣/٧، وحاشية الصبان ٢ /٢٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٢١٥/٢ و٢٥٦ وخزانة الأدب ٢٢٧/٤ و٣٨١.

(٥) البيت من الطويل للبحتري ينظر: ديوانه ٢١٩/١، ودلائل الإعجاز ١٢٢، ويروى:

وسورة أيام حززن إلى العظم

وكظم زُدت عنِّي ظن تحاظُلِ حظادثٍ وسَظورةِ أيظام حَظزَزْنَ إلى اللحظم

فسورة اكتسبت الجمعيّة من إضافتها إلى أيام، ولهذا أعيد الضمير من "حززن" جميعًا والفرق بينه وبين ما حبُّ الديار شغفن، أنّ هذا اكتسب التأنيث بصفته، أعني الجمعية، فلم يتمحَّض لاكتساب الجمعية، كما في: وسورة أيام حززن.

استدراك البغدادي:

قال البغدادي: وبقي أشياء لم يذكرها الشارح المحقّق مما تُكسِبه الإضافة.

أحدها: تذكير المؤنّث عكس ما ذكره كقوله[1]:

إظارةُ العظلِ مكسُظوفٌ بظلوع ظلوى وعظلُ عاظلي الظوى يظزدادُ تَظويرا

أقول: ذكر النحاة[2] شرط اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث: أن يكون المضاف صالحًا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه، كقوله[3]:

ظلولُ اللَّيظالي أسْظرَعتْ في نقْظِلي نَقَظْلنَ كَلِّي ونقَظْلنَ بَعْظِلي

أو بعضه، نحو: " قُطِعَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ ".

أو كبعضه، نحو: البيت.

الشاهد:

---

(١) سبق تخريجه ص ١٣٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٠٢/٣، وشرح الرضي ٢١٥/٢، ومغني اللبيب ٦٦٧، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، وهامش أوضح المسالك ١٠٣/٣، واللباب في النحو٢١٨، ومعاني النحو٣ /١١٦.

(٣) البيت من الرجز المشطور للعجاج في الكتاب ٩٥/١، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري ٣٨، وللأغلب العجلي في شرح أبيات المغني ١٠٢/٧، وشرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني ٢٤٨/٢.

وما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا

الثاني: الظرفية، نحوقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[1].

الثالث: المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2].

فأيَّ مفعول مطلق ناصبه ينقلبون، ويعلم معَّلق عن العمل بالاستفهام.

الرابع: وجوب التصدر، نحو: غلامُ مَن عندك ؟ ونحو: صبيحةَ أيِّ يوم سفَرُك ؟ ونحو: غلام أيِّهم أكرمت ؟ ونحو: غلامُ أيِّهم أنت أفضل ؟

أقول: لم يذكر البغدادي كلَّ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة في دراسته هذا الشاهد، وقد ذكر في موضع أخر من كتابه "الخزانة" اكتساب الاسم المبهم البناء لإضافته إلى مبني[3].

إلا أنه في دراسته لهذا الشاهد لم يستقص كلَّ الأمور، مع أنه قال: "بقي أشياء لم يذكرها الشارح المحقق" واكتفى البغدادي بذكر خمس منها فقط، هي: تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، والظرفية، والمصدرية، والجمعية.

وقد ذكرتُ في بداية المسألة أمورًا أجمع عليها النحويون وفي كتبهم أمور أخرى. كالتعظيم، نحو: "بيت الله" والتحقير، نحو: "بيت العنكبوت"[4] والاستفهام والشرط[5].

---

(١) سورة إبراهيم من الآية: ٢٥.
(٢) سورة الشعراء من الآية: ٢٢٧.
(٣) ينظر: خزانة الأدب ١٣٦/٤.
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٤٧/٢.
(٥) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٧ /١٠٤، ولم يذكر البغدادي في شرحه مثال أوشاهد على الاستفهام والشرط.

" قبل" مقطوع عن الإضافة

المضاف إليه من تمام المضاف، إذ كان معرفًا له، فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته ولا التعريف به، كان المضاف تامًا، فيعرب كسائر النكرات، نحو: فرس وغلام، فتقول: جئت "قبلاً وبعداً" و"من قبل ومن بعد "[1]

الأحوال التي تعرب فيها[2] " قبل ":

إحداها: أن يُصَرَّح بالمضاف إليه مثل: " جِئْتُكَ قبلَ العصر" و"من قبلِهِ".

الثانية: أن يُحْذَفَ المضاف إليه، ويُنوى ثُبوتُ لفظهِ، فيبقى الإعراب وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه كقوله [3]:

وطن قبلِ[4] نادى كلُّ طولى قرابةً ... فحنا عطفتْ طولًى عليهِ العواطفُ

الثالثة: أن يُحذفَ، ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم[5]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ /٨٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ /٨٧، وأوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح ابن عقيل ٧٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٧١٨، وخزانة الأدب ٥٠٤/٦، والنحو الوافي ٢٨٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة. ينظر: شرح ابن الناظم ٤٠٠، وأوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٥٥٣/٢، والمعنى: نادى كل ابن عمّ إلى قرابته، وصرخ حتى يعينوه، فيما هو فيه إمَّا من الحرب، وإمَّا من نازلة نزلت به، فما رحم عليه أحدٌ منهم، ولا أجاب لدعائه.

(٤) فإنه معرب لأن المضاف إليه منوي تقديره، أي (من قبل ذلك).

(٥) هي قراءة الجحدري وأبي السمَّال وعون العقيلي. ينظر: البحر المحيط ٧ ٧ /١٥٨، وغير منسوبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٧٩/٢، ولم ترد القراءة في المحتسب، وشواذ ابن خالويه.

قَبْلِ وَمِن بَعْدِ ﴾[1].

الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف: البناء على الضم. كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[2].

الشاهد[3]:

فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أكَادُ أغَصُّ بالْمَاءِ الحَمِيمِ

أورده الرضي: على أنَّ أصله "قبل هذا" فحذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ولهذا نكّر فنوّن[4].

استدراك البغدادي: وتحت عنوان تتمة، استدرك البغدادي على الرضي، بذكر نظير هذا الإعراب في المنادى، كما جاء في كتب النحو، وزعم البغدادي أنّهَ لأبي حيان(في تذكرته)[5]، قال البغدادي: "لكنه رواه عن الكسائي: "وكنت قبلٌ"

---

(١) سورة الروم من الآية: ٤.
(٢) سورة الروم من الآية: ٤.
(٣) البيت من الوافر، للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/١ و١٦٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨١٧/٤، ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية ٥٥٤/٢، وليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١، وروي الشطر الثاني (بالماء الفرات) في شرح ابن يعيش ٨٨/٤، وشرح الأشموني ٢٦٩/٢ وروى (بالماء المعين).
(٤) تنوين تمكين، وهوما عليه الجمهور، ولابن مالك رأي مخالف في (شرح الكافية)، قال: " وذهب بعض العلماء إلى أنَّ (قبلاً) في قوله (وكنت قبلاً) معرفة بنية الإضافة؛ إلا أنَّه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه..... كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضًا" .
(٥) ما نسبه البغدادي لأبي حيان في (تذكرته) لم أعثر عليه، ووجدت ٥٢٧: " الفراء قال: العرب تقول: أتيتك من قبلُ، وأتيتك قبلُ، وأتيتك قبلٌ، وأتيتك قبلَ، وأتيتك قبلاً ".

"بالرفع والتنوين. ثم قال: قال الفراء: هذا التنوين نظير تنوين المنادى المفرد إذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، كما قال [1]:

قفوا قليلاً قليسٌ قفوا ... وارفعوا المجلد بأطراف الأسل

أراد: يا قيسُ، فنوَّنه ضرورة؛ والأجود النصب كما قال الآخر[2]:

فطِرْ خافقاً إنْ كنتَ تطلبُ طيعةً ... ولا تقعنْ إلاَّ وقلبُك طائر[3]

ثم نقل البغدادي نصًا لأبي حيان[4] ينسب فيه مذهب نصب المنادى المفرد في ضرورة الشعر لأبي عمرٍو والفراء وأصحابهما، وينسب مذهب رفع المنادى المفرد منونًا للخليل وسيبويه وأصحابهما، ويرى أبوحيان أن مذهب أبي عمرو أقيس[5].

تعليل البغدادي: ووجه كونه أقيس أنَّ المنادى مفعول، والقياس إذا نوّن في

---

(١) البيت من الرمل للبيد في ديوانه ١٢٥. وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، ولسان العرب (ق. د. م) ٢٧٢/٧ والخزانة ٤٣٠/١.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ /٣٢١، والخزانة ١ /٤٣٠، وذكر البغدادي البيت برواية (حاذر) بدل (طائر) في باب الظروف ٥٠٦/٦ .

(٣) ما نقله البغدادي عن أبي حيان موجود في معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢.

(٤) بحثت في التذكرة، والارتشاف، والبحر المحيط، والجزء المحقق من التذييل والتكميل عن النص الذي نسبه البغدادي لأبي حيان، فلم أعثر عليه، ونسب البغدادي في (باب الظرف) هذا الكلام لأبي إسحاق الزجاجى (في شرح خطبة أدب الكاتب). ينظر: خزانة الأدب ٥٠٧/٦ .

(٥) ينظر: الخزانة ١ /٤٣٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٤ /٢١٩٠، قال أبوحيان: "والمنادى المضموم قد يُنَوَّن اضطرارًا، واختيار الخليل وسيبويه والمازني بقاءُ ضمه، واختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد نصبُه، وكلاهما مسموعٌ عن العرب " الظاهر من كلام أبي حيان أنه لم يرجح كلام أبي عمرو.

الضرورة أن يرجع إلى أصله وهو النصب، فإنَّ الضرائر تُرجع الأشياء إلى أصولها. وأما رفع "قبل" مع التنوين فوجهه: أنَّ أصله كان مبنيًا على ضمة لحذف المضاف إليه، وإرادة معناه، فنوّن ضرورة كتنوين العلم المنادى.

أقول: ذكر الرضي الشاهد في موضعين من كتابه شرح الكافية، الموضع الأول في باب "كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفًا"، والموضع الثاني في باب "الظروف بيان المقطوع منها عن الإضافة" ففي الموضع الثاني للشاهد ذكر الرضي كل ما يتعلق بالمسألة[1] غير أنه لم ينسب المذاهب النحوية لأحد كما ذكر البغدادي.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٣ /١٦٨.

أوجه استعمال "فُعْلَى" تأنيث أفعل نكرة

يذكر النحويون: أن أفعل التفضيل لا يخلو عن أحد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجرداً.

الثاني: أن يكون مضافاً.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجردًا يلزم الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإذا كان أفعل التفضيل ب "أل" لزمت مطابقته لما قبله: في الإفراد والتذكير، وغيرهما.

وإذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة، جاز فيه وجهان؛ أحدُهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله(١).

الشاهد[٢]:

ولا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوْءَى ولا يَجْزُونَ مِنْ غَلِطٍ بِغِلِّينِ

أورده الرضي: على أن "سُوءَى" مصدر كالرُّجعى والبشرى وليس مؤنَّث أسوأ.

استدراك البغدادي: تحت عنوان تتمَّة استدرك البغدادي على الرضي

---

(١) ينظر: المفصل ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٦.

(٢) البيت من الوافر لأبي الغول الطُّهَوِيّ مذكور في الحماسة ٣١، والمفصل ٢٣٥، وابن يعيش ١٠٢/٦. وشرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٣، ونقل البغدادي عن شرَّاح الحماسة روايتين: إحداهما: "بِسَىءٍ" وهو مخفف سَيِّئ، كما يخفّف هيِّن وليّن فيكون وصفًا، والثانية: "بِسِىٍّ" والِّسيِّ المثل، كذلك نقل عن شرَّاح المفصل رواية أخرى وهي "بسَوْءٍ". ينظر: خزانة الأدب ٨ /٣١٤.

نقلا عن "المفصَّل" للزمخشريُّ، قال الزمخشريُّ: "وقد خُطيء ابن هانيء في قوله [1]:

كأن صُغْرَى وكُبْرَى من فَقاقِعِها[2]

وبيَّن البغدادي: لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرة. وهذا الضرب من الصِّفات لا يستعمل إلا معَّرفاً. وإنَّما يجوز التنكير في فعلى التي لا أفعل لها نحو حبلى.

وكذلك نقل البغدادي عن الأندلسيِّ اعتراضه على أبي نواس، قال الأندلطي[3]: " لم يقل إنه ضرورة لأنَّ المولَّد لا يسوغ له استعمال شيءٍ على خلاف الأصل للضَّرُورة إلا أن يردَ به سماع فيُتَوقَّف فيه على محلَّ السماع، ولا يقاس عليه. وصغرى ما ورد فيه سماع".

قال البغدادي: وقد حاول العلماء أن يجدوا لاستعمال أبي نواس أجوبة:

أحدهما: أن صُغرى قد غلبت عليها الإسمية كما في قوله[4]:

---

(١) البيت من البسيط في ديوان أبي نواس ٣٤، والمفصل ٢٣٧ روي (من فَواقِعِها)، ومغني اللبيب ٤٩٨، وشرح التسهيل ٣٩١/٢، وتمام البيت:

حصباء در على أرض من الذهب

يصف كأسًا مملوءة بشراب ذهبي اللون تعلوه الفقاقيع.

(٢) المفصل ٢٣٥.

(٣) الأندلسي هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي أخذ العربية عن أبي البقاء، ولقي الجزولى بالمغرب، وشرح المفصل في النحو والجزُولية والشاطبية توفي سابع رجب سنة ٦٦١، وكان معمّرًا مشتغلاً بأنواع العلوم. ينظر: نفح الطيب ٥٠/٢.

(٤) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٢٦٧، وهذا عجز بيت وصدره:

يوم ترى النفوس ما أعدت

وابن يعيش ١٠٠/٦، والخزانة ٦٢٤/٨،وقد تناول الرضي هذا البيت بالدراسة، قال: " وقد تجرَّد (الدنيا) و(الجُلى)عن اللام والإضافة، إذا

في سَعْيِ دُنْيَاها طالما قَدْ مُدَلَّتِ

ونقل عن ابن يعيش، قال ابن يعيش: "والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف نحو صغيرة وكبيرة فصار كالصاحب والأجرع[1] والأبطح[2] فاستعمله لذلك نكرة"[3].

أقول: ذكر الرضي هذا الوجه في استعمال فعلى مؤنث أفعل، قال: "وقد تجرد "الدنيا" و"الجُلىَّ" عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة، والجلىَّ بمعنى الخطة العظيمة، وإنما جاز ذلك، لانمحاء معنى التفضيل منها"[4].

ثانيها: عن ابن يعيش: "ويجوز أن يكون لم يرد فيه التفضيل بل معنى الفاعل كأنه قال كان صغيرة وكبيرة من فواقعها على حد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[5]. [6]

وإليه ذهب ابن هشام، قال: "ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجردًا قال [7]:

إذا خَاطَبَ خَطْنكمْ أُسْطُودُ الخَطِينِ كَخَطْتمُ كَرَاسًا، وأَخْطَتم خَطًا أَقْطَامَ أَلاَخْطَمُ

كانت الدنيا، بمعنى العاجلة، والجلىَّ بمعنى الخطة العظيمة، وإنما جاز ذلك،لانمحاء معنى التفضيل منهما". ٤٦٢/٣.

(١) الأجرع: الكثيب جانب منه رملٌ وجانب حجارة، ينظر: القاموس المحيط (ج. ر. ع)

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، ومنه بطحاء مكه، ينظر: القاموس المحيط (ب.ط.ح).

(٣) ابن يعيش ١٠٣/٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٦٢/٣.

(٥) سورة الروم من الآية: ٢٧.

(٦) ابن يعيش ٦ /١٠٣.

(٧) البيت من الطويل للفرزدق وليس في ديوانه، نسبه للفرزدق العيني في المقاصد النحوية ١١٥/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥١/٣.

أي لِئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقولُ النحويين صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين[1]: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى "[2] .

أقول: والعرب تحمل أفعل على فاعل كثيرًا[3] كقول "الله أكبر" أي الله كبير.

ولعمرُكَ لا أدري وإني لأوجَلُ [4]

أي: إني لَوَجِلٌ.

ثالثها: نقل عن الأندلسيِّ: "قيل إنَّ من المذكورة زائدة، وكبرى مضافة، وحذف مضاف الأول كما في قوله[5]:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ

---

(١) قال ابن هشام في قطر الندى وبل الصدى: "ولا يجوز أن تقول "صُغرى" ولا "كُبرى" ولا "كُبَر" ولا "صُغَر" ولهذا لَحَّنُوا العروضيين في قولهم: فاصلة كُبرى، وفاصلة صُغرى"٣١٦.

(٢) المغني ٤٩٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٩/٤، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، باب بدء الخلق، ما جاء في قول الله تعالى: " وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ".

(٤) البيت من الطويل، مطلع قصيدة لمعن بن أوس المزني، وكان قد طلق زوجه وتزوج بأخرى فغضب عليه صهره أخو زوجه وقاطعه، فأخذ أوس يستعطفه بهذه الأبيات، ينظر: المقتضب ٢٠١/٣، والكامل ٢٢٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٩/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٦١/٣، وشرح شذور الذهب ١٠٣، وقطر الندى ٢٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٢٦، وشرح التصريح على التوضيح ٧٢١/١، وعجز البيت:

على أينا تعدو المنية أول.

(٥) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢١٩، والبيت:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلفينَّكمُ في سوأة عمر

وفي الكتاب ٩٦/١، والمقتضب ٤٨١/٤، والمسائل المتثورة ٩٥، والخصائص ٣٤٥/١، والأزهية ٢٣٨، والأمالي الشجرية ٣٠٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٣، ١٠/٢، ١٠٥، والمقاصد النحوية ٢٣٩/٣.

لكنَّ حذفَ مِن في الواجب لا يجوز إلا عند الأخفش. والأجود أن يقال حذف المفضَّل الداخل عليه من، اكتفاء بذكره مرَّة، أي كأنَّ صغرى من فقاقعها وكبرى منها "[1] .

واعترض البغدادي على الأندلسيِّ، قال: "ولا يخفى أنَّه كان يجب أن يقول: وزيادة من في الواجب لا تجوز إلا عند الأخفش بدل قوله: "لكنَّ حذف من في الواجب" إلخ. **ونقل البغدادي رد ابن هشام هذا الجواب**، فقال ابن هشام: "يردُّه أن الصحيح أن "من" لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يُرد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجردًا "[2].

أقول: كذلك اعترض عباس حسن على القول بأن في الكلام حذفًا وزيادة، يؤديان إلى إخراج الكلمتين "صغرى وكبرى" من هذا القسم، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام "أفعل" التفضيل، كقسم المضاف إلى المعرفة، بحيث يؤدي إلى الحكم بصحتها، وأن الأصل: "كأنّ صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها" فكلمة "من" زائدة مع أنها – في الغالب – لا تزاد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة، و"فقاقعها" الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها، ففي الكلام حذف من جهة، وزيادة من جهة أخرى... لذلك يدعوعباس حسن إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له [3].

أخلص طن كلام الرضي واستدراك البغدادي: أن "سُوءَى" مصدر كالرجعى والبشرى، وليس مؤنث أسوأ، قال الفيروزبآدي[4]: "السُّوأى ضِدُّ الحُسنى" على أنها من مشتقات ساء، وقال الجوهري: "وأساء إليه: نقيض أحسن إليه. والسُوآى

---

(١) المراد به قاسم بن أحمد الأندلسي، ونسبه للأندلسي محقق شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٦.
(٢) المغني ٤٩٨.
(٣) ينظر: النحو الوافي ٤١١/٣.
(٤) في القاموس المحيط (س. ا. ء)

نقيض الحسنى "[1] على أنها من مشتقات أساء، وكأن البغدادي رأى باستدراكه أن بيت أبي نواس أقرب لمراد الرضي من بيت الشاهد.

(١) الصحاح (س.و. أ)

الجر على المجاورة

قال سيبويه: ومِمَّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "[1] فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ "الخَرِبَ" نعتُ "الجُحْرُ" رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرُّه. وليس بنعتٍ للضبِ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبِّ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ"[2] .

الشاهد [3]:

كأنَّ ثَبِيرًا في عَرانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

أورده الرضي[4]: قال البغدادي: إن الرضي أورده على أن قوله "مزمَّل" انجرّ لمجاورته لأناس تقديرًا، لا لبجادٍ؛ لتأخُّره عن مزمّلٍ في الرتبة.

فالمجاورة تنقسم إلى قسمين:

---

(١) ينظر: الكتاب ١١٣/١، ٥٠٠، والخصائص ٢١٨/١، و٤٣٢/٢، وتذكرة أبي حيان ٣٤٦.

(٢) الكتاب ١ /٥٠٠.

(٣) البيت من الطويل لامرىء القيس في ديوانه ٦٢، وفي الخصائص ١ /٢١٨، ٢ /٤٣٣، وأمالي ابن الشجري ١ /١٣٥، وشرح الرضي على الكافية ٩٢/٤، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٣٧/٩، وثبير: جبل بمكة، والعرانين: يقال للأنف عرنين، استعير لأوائل المطر ؛ لأن الأنوف تتقدم الوجوه، والوابل: ما عظم من المطر، والبجاد: كساء مخطط من أكسية العرب، والمزمَّل:اسم مفعول بمعنى الملفّف، شبه الجبل وقد غطاه الماء الذي أحاط به إلاّ رأسه، بشيخ في كساء مخطط.

(٤) تكلم الرضي عن البيت تحت عنوان: (العامل في الشرط والجزاء) قال الرضي: "والجزم أخو الجر؛ وليس بشيء، لأن العامل بالجوار، للضرورة، وأيضًا ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم". ٩٢/٤.

الأول: ملاصقة حقيقية كقول الشاعر[1]:

فإيَّاكُم وحَيَّةَ بطنِ وادٍ ... هَمُوزِ النّابِ ليسَ لكُم بِسِلِّ

والثاني: ملاصقة تقديرية، كما في الشاهد.

ويرى البغدادي أن في هذا التقسيم رد على ابن هشام وأبي حيان، وشرَّاح المعلقات، فإنهم قالوا: جرّ مزمّلا على الجوار لبجاد، وحقه الرفع لأنه نعت لكبير.

ونقل البغدادي عن أبي حيان بتصرف، قال البغدادي: وممن تبعهم أبوحيان، قال أبوحيان في تذكرته: "خفض مزمَّلاً على الجوار للبجاد؛ وهو في المعنى نعت للكبير، تغليبًا للجوار"[2]، وكذلك نقل عن ابن هشام، قال البغدادي: "ومنهم ابن هشام " في بعض تعاليقه "، قال: لما جاور المخفوض وهو البجاد خفض للمجاورة"[3] .

وعلَّقَ البغدادي على كلامهم: بأنه لا يخفى أن المجاورة رُتبيَّة كانت أو لفظية، كافية.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للحطيئة في ديوانه ١٣٩، ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢، والخصائص ٢ /٤٣٢، والصاحبي ١٩٢، ومعنى (الوادي): المطمئن من الأرض، و(الهموز): فعول من الهمز بمعنى الغمز والضغط، و(السيّ): بكسر السين: المثل، =
= يعنى الحطيئة بالحية نفسه، فهو يحمى ناحيته ويُتقَّى منه كما يُتقّى من الحية الحامية لبطن واديها. ينظر: خزانة الأدب ٩٦/٥، والوجه أن يقول: وحيَّة بطن واد هموز الناب بفتح (هموز).

(٢) قال أبوحيان في تذكرته: " وخفض امرىء القيس ما رتبته الرفع لمجاورته للمخفوض وذكر البيت..." ٣٠٧، وكتب البيت في موضع آخر من التذكرة ضمن الأبيات التي تراعي العرب فيها القرب مع فساد المعنى ٣٤٦.

(٣) قال ابن هشام في المغني ٦٦٩: " وذلك أن مُزملا صفة لكبير، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض ".

وذكر البغدادي وجهًا ثانيًا لجر مزمل، نقله عن أبي علي، قال البغدادي: " ولم يجعل أبوعلي هذا البيت من باب الجر على الجوار، بل جعل مزمَّلاً صفة حقيقية لبجاد، قال: لأنه أراد مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول "[1].

وفي البيت وجه آخر للخطيب التبريزي وصفه البغدادي بالتعسف، قال التبريزي: " وفي البيت وجهٌ آخر وهوأن يكون على قول من قال: كُسِيتْ جبَّةٌ زَيدًا، فيكون التقدير: في بجاد مزمَّلِهِ الكساءُ، ثم تحذف كما تقول: مررت برجل مكسوَّتِهِ جبةٌ، ثم تكنى عن الجبَّة فتقول: برجل مكسوَّته، ثم تحذف الهاء في الشعر. هذا قول بعض النحويين "[2].

استدراك البغدادي، قال البغدادي تحت عنوان تتمتين:

إحداهما: لم يذكر الشارح المحقق الرفع على المجاورة، لأنه لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضَعَفة النحويين[3] في قوله[4]:

لطالك الثُّظرةَ اليقظانَ كالئها ... مشلَى الهلوكِ عليها الخيطلُ الفضلُ

أولهم الأصمعي، ذكره على بن حمزة البصري "في كتابه التنبيهات على أغلاط الرواة" قال: سأل الرياشيُّ الأصمعيَّ عنه قال: الفُضُل من نعت الخيعل،

---

(١) بحثت في كتب أبي على ثم وجدت في الشيرازيات هذا البيت أنشده أبوعلى في مسألة توافق ما نسبه البغدادي له. ينظر: (هذا باب من الصلات وما يعود منها على الموصول) ٥٩١/٢.

(٢) شرح المعلقات ٩٠.

(٣) ذكر محقق كتاب المغني ابن خالويه. ينظر: ٤٧٤.

(٤) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ١٢٨١/٣، والخصائص ٥١٥/١، وتذكرة النحاة ٣٤٦، وشرح الأشموني ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ١٦/٣، اللغة:(الثغرة): موضع المخافة ينظر: القاموس المحيط (ث.غ.ر)، و(كالئها) حافظها من كَلأه الله كلاءَة، أي حَفَظه وحرسه ينظر: الصحاح (ك.ل. أ)، و(الخيعل) قميص لا كُمّىْ له ينظر: اللسان (خ.ع.ل) .

وهومرفوع... قال الرياشيُّ : وهذا مما أُخِذ على الأصمعيِّ. ثم رجع عن هذا القول وقال بعد: هومن نعت الهلوك، إلا أنَّه رفعه على الجوار كما قالوا: جحر ضب خرب "[1].

ومنهم ابن قتيبة، قال "في أبيات المعاني": والفُضُل من صفة الهلوك، وكان ينبغي أن يكون جرًا، ولكنه رفعه على الجوار للخيعل. ومثله[2]:

كأنَّ نسطلَ العنكبوت المرسَّل

ومثله جحر ضبٍّ خربٍ. ومثله:

كبير أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ

وأراد أنَّه آمنٌ لا يَخاف، فهو يمشي على هينته "[3]

وقد اعترض العلماء على هذا القول:

منهم ابن الشجري قال: "وزعم بعض من لا معرفة لهم بحقائق الإعراب، بل لا معرفة لهم بجملة الإعراب، أنَّ ارتفاع "الفُضُل" على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشًا، وإنَّما الفضلُ نعتٌ للهَلُوك على المعنى، لأنها فاعلةٌ من حيث أُسْنِد المصدرُ الذي هو المَشْيُ إليها، كقولك:عجبت من ضرب زيدٍ الطويلُ عمرًا، رفعت "الطويل" لأنه وصفٌ لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضًا في اللفظ، ولو قلت: عجبتُ من ضرب زيدٍ الطويلَ عمرٍو، فنصبْتَ "الطويل" بأنه نعتٌ لزيدٍ على معناه من حيث هومفعولٌ في المعنى، كان مستقيمًا... "[4].

---

(١) لم أستطع العثور على الكتاب.

(٢) البيت من الرجز، للعجاج في ديوانه ١٥٨ وصدره:
جُفَالةَ الأجنَ كَحَمّ الجُمَّلِ
= والكتاب ١ /٥٠١، والخصائص ٤٣٣/٢، والتذكرة ٣٤٦، والمُرْمَل: بوزن اسم مفعول أي المنسوج.

(٣) أبيات المعاني الكبير ١ /٥٤٤

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ /٢٢٢.

ومنهم أبو حيان قال: "ليس رفع الفضل كما ذكر إتباعًا للخيعل بل رفعه على النعت "للهلوك" على الموضع، لأن معناه كما تمشي الهلوك الفضل، وعليها الخيعل حالٌ لـ"مشى" أيضًا أوجملة اعتراضية"[1].

ثانيتهما: قد ضُرب المثل بخفض مزمَّل في كون الشريف يعاشر دَنيئًا فيسفُل بعشرته. قال الأمين المحلي [2]:

عليكَ بأربابِ الصدورِ فمِنْ غِنًى ... مضافًا لأربابِ الصُّدورِ تصدَّرا

وإيّاكَ أن ترضى صحابةَ ناقصٍ ... فتنحطَّ قَدرًا مثلَ عُطلاكَ وتُحقرا

فرفعُ أبطلو مَنْ شمَّ خفضَ مزمَّلٍ ... يبيِّنُ قولي مُغريًا ومحذِّرا

أقول: محصل شرح العلماء للأبيات السابقة أن مراده "بمزمل" الكناية عن الرجل الناقص.

أما التتمة الأولى: رأي نحوي لم يثبت عند النحويين، فاستدراك البغدادي استقصاء لكل ما يتعلق بمسألة المجاورة سواء أ ثبت عند المحققين أم لم يثبت.

---

(١) التذكرة ٣٤٧.

(٢) الأبيات من الطويل، وليس في هذه الأبيات شاهد نحوي ينظر: المغني ٦٦٩، والتذكرة ٣٠٨، والأمين المحلي: هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن أبو بكر الأنصاري، الشيخ أمين الدين المحلي، أحد أئمة النحو بالقاهرة. ينظر: التذكرة ٣٠٦ وبغية الوعاة ١٩٢/١

شرط عطف الاسم على الفعل وبالعكس

يعطف الاسم على الاسم نحو: "رأيت محمدًا وخالدًا" والفعل على الفعل نحو: "دعاه وقال له"، وقد يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وبالعكس نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1].

الشاهد[2]:

بسطاتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ بسطاترِ يَقِدُ في أسؤقِها وجسائرِ

أورده الرضي: على أنه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، أي يقصد ويجور.

نقل البغدادي كلام الفراء بتصرف في المسألة من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾[3]، وعند قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[4]، قال الفراء: (والعرب تجعل يفعل وفاعل إذا كانا في عطوف مجتمعين في الكلام...)[5].

ونقل كلام الزجاج في المسألة من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ

---

(١) سورة الملك من الآية: ١٩.
(٢) البيت من الرجز المسدّس، وهوبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، ١٩٨/٢، ويروى أعشيها بالتكلم ومعاني القرآن للزجاج ٣٤٧/١، وأمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢، ٢٠٥/٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، وخزانة الآدب ١٤٠/٥، ويروى يغشيها بالغين، ومعنى يعشيها: يطعمها العشاء، والعضب: السيف، وأسؤق: جمع قلّة لساق، والبيت في وصف كريم بادر يعقر إبله لضيوفه ، أي أقام لها السيف مقام العشاء (ع. ش. و) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم.
(٣) سورة آل عمران من الآية: ٤٦.
(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٣.
(٥) معاني القرآن ٢١٣/١.

فِي ٱلْمَهْدِ ﴾، قال الزجاج: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ ﴾ " معطوف على وجيهًا، المعنى يبشرك به وجيهًا ومكلمًا الناس في المهد، وجائز أن يعطف يفعل على فاعل لمضارعه بفعل فاعل... "[1].

ثم أعرب البغدادي البيت على النحو الآتي:

بات: من أخوات كان، اسمها مستتر فيها.

يعشِّها: جملة في موضع نصب على أنها خبر، وضمير المؤنث للإبل .

بعضب: الباء متعلقة بيعشِّها.

باتر: صفة أُولى لعضب.

يقصد: جملة في موضع صفة ثانية لعضب.

جائر: صفة ثالثة.

ونقل إعراب العيني، واعترض عليه، قال العيني[2]:

بات: من الأفعال الناقصة، والضمير المستتر فيه اسمه.

يعشيها: جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبره، والضمير فيه يرجع إلى المرأة التي يعاقبها زوجها بالسيف. واعترض البغدادي على العيني: "أن هذا غير مناسب لسياق الكلام".

بعضب: الباء متعلق بقوله "يعشيها".

باتر: بالجر صفة العضب.

يقصد: جملة من الفعل والفاعل وهوالضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في بات، ومحلها النصب على الحال.

في أسوقها: يتعلق بيقصد.

---

(١) معاني القرآن ٣٤٧/١.
(٢) المقاصد النحوية ١٩٤/٣.

جائر: فإنه عطف على قوله "يقصد".

واعترض البغدادي على قول العيني أن جملة يقصد حال، قال البغدادي: "وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كما زعم لنصب جائرًا، لأنه معطوف عليه".

وأنكر البغدادي رفع "باترٌعلى أنه نعت مقطوع من النكرة غير المخصَّصة لرَفَع جائر، وكذلك لا يجوز أن يكون جملة يقصد خبرًا ثانيًا لبات أو بدلاً من يعشِّيها؛ لأن الشعر من الرجز الذي يجب توافق قوافيه، والقافيتان مضبوطتان بضبط القلم بالجر في تفسير الفراء والزجاج وإيضاح الشعر[1] وأمالي ابن الشجري.

استدراك البغدادي:

قال البغدادي: ولم يذكر الشارح المحقق شرط عطف الاسم على الفعل مضارعًا أو ماضيًا وعكسه. ونقل عن ابن الشجري : "عطف اسم الفاعل على "يَفْعَلُ"، وعطف "يفعل" على اسم الفاعل جائز؛ لما بينهما من المضارعة التي استحقّ بها "يفعل" الإعراب، واستحقَّ بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جَرَيان اسم الفاعل على "يفعل"، ونقْلُ "يفْعَلُ" من الشِّياع إلى الخصوص بالحرف المخصوص، كنقلِ الاسمِ من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرِّف، فلذلك جاز عطف كل واحدٍ منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: "زيدٌ يتحدَّثُ وضاحِكٌ"، و"زيدٌ ضاحكٌ ويتحدَّثُ" ؛ لأن كل واحد منهما يقع خبرًا للمبتدأ، ولما دخل على المبتدأ من العوامل، كباب كان وباب إنَّ، وكذلك "مررت برجلٍ ضاحكٍ ويتحدَّثُ" و"برجلٍ يتحدَّثُ وضاحكًا" لأنَّ يَفْعَلُ مما يُوصَفُ به النَّكرات. فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز[2]:

---

(١) إيضاح الشعر ٤٦٥ تحقيق د – حسن هنداوي دار القلم الطبعة الأولى.

(٢) سبق تخريجه، ص١٤٩.

بمشلاتَ يُعَشِّشليها بعَضْضبٍ بمشلاترِ يَقصِمشلدُ في أمشلؤقِها وجمشلائرِ

ومن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1].

فإن قلت: سيتحدَّثُ زيدٌ وضاحكٌ، لم يجز، لأن ضاحكًا لا يقع موقع يتحدَّث في هذه المسألة ؛ مِن حيث لا يَلِي الاسم السين لأنها من خصائص الفعل، وكذلك مررت بجالسٍ ويتحدَّثُ، لا يجوز، لأنَّ حرف الجر لا يليه الفعل. فإن عطفْتَ اسم الفاعل على "فَعَلَ"، لم يجز، لأنه لا مضارعة بينهما، فإن قربت "فَعَلَ" إلى الحال بقد، جاز عطف اسم الفاعل عليه، كقول الراجز[2]:

أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبمشلا ودارِجِ

فإن كان اسم الفاعل بمعنى "فَعَلَ"، جاز عطف الماضي عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[3]، لأن التقدير: إنّ الذين تصدقوا واللاّتي تَصدَّقْن"[4].

أقول: تناول الرضي أحكام العطف وشروطه إلا الشرط الذي نقله

---

(١) سورة الملك من الآية: ١٩.

(٢) البيت من الرجز للشماخ، ينظر: ديوانه ٣٦٣، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/١، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢، واللسان ٣٢٤/٣، والأشموني ٣ /١٢٠، ودرج الصبي: مشى مشيًا ضعيفًا،وقبله: يا ليتني قد زُرْتُ غَيْرَ خارجِ ، وروي:

يا ليتني كلمّتُ غيرَ حارجِ

وقال صاحب اللسان: " إنما أراد أمَّ صبي حابٍ ودارج؛ وجاز ذلك لأن قد تُقرِّب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أوتكاد، ألا تراهم يقولون: قد قامت الصلاة، قبل حال قيامها".

(٣) سورة الحديد من الآية: ١٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢.

البغدادي عن ابن الشجري، قال الرضي: "ومنها: أنه يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، ولا يجوز: مررت برجل طويل ويضرب، على العطف، إذ الاسم ليس في تقدير الفعل.

ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافًا لبعضهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ﴾[1]، وكذا يجوز: لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غدًا، وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: زيد أبوه كريم، وعالم إخوته، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعًا عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب فنحو: مررت برجل شريف وأبوه كريم، أولى من نحو: برجل أبوه كريم وشريف ولاسيّما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين، لأن تطابق الصفة والموصوف، أكثر من تطابق المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها؛ ألا ترى أن الأوَّلين يتطابقان تعريفًا وتنكيرًا، دون البواقي، فقولك: جئتك أخاف، وراجيًا، وهند أبوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو: برجل أبوه كريم وشريف.

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس، وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها، لأصالة الواو في العطف"[2].

فالرضي اكتفى بذكر الموافقة في المعنى لعطف الاسم على الفعل، قال: "إذا كان في الاسم معنى الفعل" في حين أن شرط عطف الاسم على الفعل وبالعكس جواز وقوع كل واحد منهما في موضع صاحبه، ونقل البغدادي عن ابن الشجري أمثلة على المواضع التي يجوز أن يقع فيها الفعل موقع الاسم وبالعكس، والمواضع التي لا يجوز وقوع الفعل فيها موقع الاسم وبالعكس.

---

(١) سورة الحج من الآية: ٢٥.
(٢) نقلت بتصرف عن شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢.

مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب

تجتمع حروف العطف كلُّها في إدخال الثاني في إعراب الأول، فإن خالف الثاني الأول في الإعراب، حُمل على المعنى أو على الاستئناف والقطع أو على الضرورة.

الشاهد[1]:

وعَلْفٌ زعطانٍ يطا ابطنَ مَطروانَ لم يَظلَعْ ... مسحتٌ اشتمال إلاَّ مُسْحَتًا أومُجلَّفُ

أورده الرضي: على أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عُرف المراد، فقوله: مجلَّف حملاً على المعنى، إذ معنى لم يَدع إلاَّ مسحتًا: لم يَبقَ من جَور الزمان إلا مُسحتٌ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلَّف، و"أو" منقطعة، أي بل هو مجلَّف، أو أن يكون "مجلَّف" مصدرًا عطف على "عضّ"، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[2].

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢ وروي في الديوان أو مُجَرَّفُ، وفي معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢، والخصائص١٤١/١، والمُحتسب١٨٠/١، و٣٦٥/٢، والحلل ٢٨١، والإنصاف ١٨٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٢، وخزانة الأدب ١٤٤/٥.
والمسحت من سحت رأسه سحتًا وأسحت ماله: استأصله وأفسده، اللسان ٥٠٦/٤ (سحت)، والمُجلّف: الذي بقيت منه بقية، والمُجلف أيضًا: الرجل الذي جَلَّفَتْه السنون أي أذهبت أمواله، اللسان ١٧٧/٢، وهذا البيت صعب الإعراب، قال الفراء في تفسيره ١٨٢/٢: مر الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق النحوي فأنشده هذه القصيدة: عزفت بأعشاش وما كدت تعزف... حتى انتهى إلى هذا البيت، فقال عبد الله: علام رفعت ؟
فقال الفرزدق على ما يسوءك .

(٢) سورة سبأ من الآية: ١٩.

نسب البغدادي التوجيهات التي ذكرها الرضي إلى أصحابها :

قال البغدادي: وقد تكلَّفَ له العلماء عدَّة توجيهات، ذكر الرضي منها ثلاثة أوجه، والثلاثة مبنية على رواية "لم يَدَع "[1] بفتح الدال، وعلى رواية نصب مسحت.

الوجه الأول: نسبه أبوعلي الفارسي[2] للخليل بن أحمد، قال أبوعلي: "من نصب مسحتًا كان "يَدَعُ "من الترك، و"مسحتٌ" مفعول، وحمل "مُجَلَّف" بعده على المعنى؛لأنّ معنى لم يَدَعْ من المال إلا مُسحتًا تقديره: لم يبق من المال إلا مُسْحتٌ فحمل "مُجَلَّف "على ذلك [3]، ومثل ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قوله[4]:

---

(١) تتبع البغدادي ما قيل في البيت واختلاف الروايات في الفعل (يدع): إحداها: لم يَدَع من الدعة والسكون ورفع الاسمين، وثاني الروايات: لم يَدِع بكسر دال يَدِع، ورفع الاسمين (مسحت ومجلّف)، وثالث الروايات يدِع بكسر الدال بمعنى يَقَّر ويمكُث، ورفع الاسمين وإليه ذهب ابن جني في الخصائص ١٤١/١، ورابع الروايات: يُدَع بضم الياء وفتح الدال فقياسه يُودع وحذفت الواو تخفيفًا فقيل لم يُدَع أي: لم يترك مع رفع الاسمين أيضًا، ذكرها ابن جني في المُحتسب ٣٦٥/٢، وخامس الروايات: ما به من مال إلا مسحتٌ أو مجلّفُ، وعند البغدادي هذه أحسن الروايات وأصحها.

(٢) وكذلك الرماني نسبه للخليل، ينظر: توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ٢٠٦.

(٣) وإليه ذهب ابن جني في المحتسب في سورة الضحى ٣٦٥/٢.

(٤) البيتان من الكامل للشماخ في ملحقات ديوانه ٤٢٧، والكتاب ٢٣٠/١، وإيضاح الشعر٥٧٨، اللغة: بادت: تغيرت ، وآيهنّ: جمع مفرده آية، وهي العلامة، والرواكد: جمع مفرده راكِدة، وهي الأثفية سميت بذلك لركودها أي ثباتها، والهباء: الغبار، والمشجج: الوتد، ينظر: اللسان (ش.ج.ج) وسواء الشيء: سائره، والقذال: أعلى الشيء، والمعزاء: الأرض الصلبة ذات الحصى ينظر: اللسان (م.ع.ز)، والمعنى: أن هذه الديار غيَّر البلى آثارها، فلم يبقى منها سوى

بادتْ وغَيَّرَ آيَهُنَّ مَطَلع البَطَلى ... إلا رواكدَ جَمْرُهنّ هَبَاءُ

ومُشَجَّجٌ أمّا سَواءُ قَذالِه ... فَبَدَا وغَيَّرَ سَارَه المَعْزاءُ

لأنّ معنى "بادتْ إلا رواكد" معناه: بها رواكد، فحمل مشجَّجًا عَلَى ذلك. ومثل ذلك قول الآخر[1]:

فلم يَجدا إلا مُناخَ مَطِيَّةٍ ... تَجافَى بها زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ

ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجِرانِها ... ومَثْنَى فَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

وظُلْمٌ ظِماءٌ واتَرَتْهُنَ بَدَّدَا ... مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّلُ

لأنّ معنى "فلم يجدا إلا مُناخ مطيّة" بها مُناخ مطيّة، فكذلك قوله "لم يدع من المال إلا مسحتًا" معناه: بقي مُسحَت. قال أبو عُمر: وهذا قول الخليل، وليس البيتُ في الكتاب، فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه على هذه الأبيات"[2].

الوجه الثاني: لثعلب، قال: "نصب مسحت بوقوع يدع عليه، وقد وليه الفعل ولم يل مجلَّفًا، فاستأنف به فرفع، والتقدير هو مجلَّف"[3].

واعترض البغدادي: على قول الرضي إنَّ أو في هذا الوجه للإضراب بمعنى بل. **قال:** "بأنه لا يناسب المعنى، وإنما يناسب لو كان مُسحتًا بعد أو، فهي هنا

الآثافي الجاثمة التي صار جمرها هباء،والوتد الذي طمسته الأرض فلم يظهر إلا أعلاه.

(١) الأبيات من الطويل،لكعب بن زهير في ديوانه ٦٠، والكتاب١/٢٢٩، وإيضاح الشعر٥٧٨، اللغة: الزّور: ما بين الذراعين من الصدر، والنبيل: المشرف الواسع، والكلكل: الصدر، والمفحص: مصدر ميمي بمعنى: فحص الحصى أبعدها، والجران: باطن العنق، والمثنى: موضع تثني قوائم الناقة للبروك، والنواجي: السريعة، والسمر: تعني هنا البَعْر، وظماء: يابسة، واترْتُهُنّ: أرسلتهن متتابعات، والهجعة: النومة في آخر الليل، والذبّل: الذابلة، أراد به اليُبس.

(٢) إيضاح الشعر ٥٧٧.

(٣) هذا من المواضع المستدركة على مجالس ثعلب ٧٤١.

لعطف جملة على مفرد، ومعناها أحد الشيئين".

الوجه الثالث: لأبي علي الفارسي، قال: "مجلَّف معطوف على عضّ، وهو مصدر جاء على صيغة المفعول قال تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ [1]﴾ كأنه قال: وعضّ زمان أو تجليف"

استدراك البغدادي:

قال البغدادي: وبقي غير ما ذكره الرضي توجيهُ الفراء [2]، قال: إنَّ مُجلّف مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف كأنه قال: أو مجلّف كذلك، وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضًا الأنباري، قال: "فرفع "مجلف" على الاستئناف، فكأنه قال: أو مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم" [3]، فيكون هذا من عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

أقول: واعترض ابن عصفور على رأي الفراء، قال: "ومذهبه فاسد، لأنه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط" [4]

وبقي أيضًا توجيه الكسائي: وهو أنَّ مجلّفًا معطوف على الضمير المستتر في مُسحَت [5].

أقول: واعترض ابن عصفور أيضًا على هذا الرأي، قال: "وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى.

---

(١) أي تفريقًا. ينظر: الكشاف٢٨٦/٣، والبحر المحيط ٢٦٢/٧

(٢) لم أجد هذا الكلام للفراء في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ونسبه إليه البغدادي ؛ وذلك أنّ ابن السيد نسبه إليه في (الحلل في شرح أبيات الجمل) ٢٨٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٨/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٨٣/٢.

(٥) نسبه إليه ابن السيد في كتابه (الحلل في شرح أبيات الجمل) ٢٨٣

فأمَّا ضعفه من طريق اللفظ، فإنه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد، ولا طول قائم مقام التأكيد إلا ضرورة.

وأما فساده من طريق المعنى، فأنَّ المسحت هو المستأصل، والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب، فلا يتصوَّر أنْ يوصف المجلَّف بأنَّه مُسحَت "[1].

واعترض البغدادي على توجيهات النحاة لبيت الفرزدق قال: " وقد تكلّف له العلماء عدَّة توجيهات " أي لم يأتوا فيه بشيء يرضي. وثمة أمر آخر، أنه لم يرجح توجيه على توجيه مما يدل على أن الفرزدق أخطأ في رفعه لكلمة " مجلف" المعطوفة على كلمة " مسحت " المنصوبة.

وأخلتم الكلام في الشاهد بكلام الدكتور حسن الحفظي، قال: " التكلف في توجيه البيت حاصل، ولو قيل: أنَّ الفرزدق أخطأ لكان قولاً، ويدليل أنَّه سئل عن رفعه فقال:مما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، وهذه – والله أعلم – حيلة العاجز، فلا جواب عنده للسؤال فيضطر إلى هذا القول "[2]

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٨٤/٢

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٤٨/٢ تحقيق الدكتور – حسن الحفظي سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.

إبدال الفعل من الفعل والجملة من الجملة

يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله، وقد تبدل الجملة من المفرد وبالعكس.

فمن إبدال الاسم من الاسم، قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[1] .

ومن إبدال الفعل من الفعل، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾[2].

ومن إبدال الجملة من الجملة، قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴾[3] .

ومن إبدال الجملة من المفرد، قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴾[4].

ومن إبدال المفرد من الجملة، قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا ﴾[5].

الشاهد[6]:

---

(١) سورة الفاتحة الآية: ٦، ومن الآية: ٧.
(٢) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨،٦٩.
(٣) سورة الشعراء من الآيتين ١٣٢،١٣٣.
(٤) سورة الغاشية من الآية: ١٧.
(٥) سورة الكهف من الآيتين ١، ٢.
(٦) البيت من الرجز، بلا نسبة في الكتاب ٢٠٩/١، والمقتضب ٣٦٤/١، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٣ تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل وشرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣١/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٠/٢، وخزانة الأدب ٢٠٣/٥، ومعنى البيت في شخص تقاعد عن مبايعة الملك .

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أن تُبايِعا تؤخذَ كرهًا أو تجيءَ طائعًا

أورده الرضي: على أنَّ الفعل قد يبدل من الفعل، إذا كان الثاني راجح البيان على الأول، كما في البيت، فتؤخذ بدل من تبايع، وتجيء معطوف على تؤخذ، وهذا البدل أبين من المبدل منه، والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه، وكقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾.

وفهم البغدادي من كلام الرضي: أنَّ بدل الفعل من الفعل إنما يكون في بدل الكل وظاهر كلام البغدادي أن هذا مذهب القدماء: الخليل بن أحمد، وسيبويه، والسيرافي.

قال سيبويه في" باب ما يرتفع بين الجزمين": "وسألته- يعني الخليل- عن قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ فقال: هذا كالأول؛ لأَنَّ مضاعَفة العذاب هولُقِيُّ الآثام. ومثل ذلك من الكلام: " إن تأتنا نُحسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْملْك "، تفسير الإحسان بشيء هوهو؛ وتجعل الآخِر بدلا من الأول"[1].

ونقل البغدادي عن السيرافي: لايبدل الفعل إلا من شيء هو في معناه ؛ لأنه لايتبعَّض ولا يكون فيه اشتمال، فتؤخذ كرها أو تجيء طائعًا، هو معنى المبايعة، لأنها تقع على أحدهما.

أما المتأخرون فقد جوزوا الإبدال الأربطة في الغلط، منهم الشاطبي، ونقل البغدادي من " شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ": أن ما تصوِّر في بدل الاسم من الاسم يتصور في بدل الفعل من الفعل، فقد يكون فيه بدل الكل من الكل، كقول

---

(١) الكتاب ١٠٢/٣.

الشاعر [1]:

مقلِّدًا تأتظا تُلْطِم بظا في ديارظا تجظلدْ حَطَبًا جَظلزلاً وظارًا تأجَّجَظا

وقد يكون فيه بدل البعض كقولك: إنْ تصلِّ تَسجدْ لله يرحَمْك.

وبدل الاشتمال، كالبيت الشاهد.....

وقال الشاطبي: "إذا ثبت بدل البعض ثبت بدل الاشتمال؛ لأنَّه مشبَّه به، إذ عدُّوا وصف الشيء كالجزء منه. وقد يكون فيه بدل الإضراب والغلط نحو: إنْ تطعم زيدًا تكسُه أكرمْك" [2].

أقول: والظاهر من كلام الشاطبي أن القدماء جوزوا بدل الاشتمال والغلط، فالشاطبي احتج بجواز بدل الاشتمال بإنشاد سيبويه للبيت الشاهد مع قول الشاعر [3]:

فَظا كانَ قَظليسٌ هُلْكُظه هُظْلكَ واحِظدٍ ولَكظنَّظه بُنْيظانُ قَظومٍ تَهَظدَّمَا

---

(١) البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر في الكتاب ١٠٠/٣، والمقتضب ٣٦٣، وسر صناعة الإعراب ٢١٨/٢، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، =

= وحاشية الصبان على الأشموني١٣١/٣ واللغة: ألم الرجل بالقوم إلمامًا: أتاهم فنزل بهم، والحطب الجزل: الغليظ، ويختارونه كذلك لتقوى نارهم. فينظر: إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها، وتأجج النار: توقدها، يصف قومًا بالجود والإمعان في قرى الضيف.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٣٠/٥.

(٣) البيت من الطويل لعبدة بن الطيب في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح المفصل ٦٥/٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٩٥/٥، والحماسة بشرح المرزوقي ٧٩٠، ٧٩٢، والأغاني ٩٣/٩ ، و١٤٨/١٢، والمعنى: يرثي ابن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول: مات بموته خلق كثير، وتقوض به عز قومٍ برمتهم .

وقول الآخر[1]:

ذَرِيني إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا ... وما أَلْفَيتِني حِلْمي مُضاعَا

ونقل الشاطبي[2] أيضًا نصًا من كتاب سيبويه، يدل على جواز بدل الغلط والنسيان، قال سيبويه: " وسألته أي الخليل: هل يكون " إن تأتِنا تسألْنا نُعْطِك " ؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ؛ لأنَّ الأول الفعل الآخر تفسيرٌ له، وهو هو والسؤال لا يكون الإتيانَ، ولكنَّه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يَتَدارك كلامه "[3].

الحاصل: أن الفعل يبدل من الفعل بدل كلّ، وفي جواز بدل الاشتمال خلاف؛ لأنَّ الفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: نعم، وجعل منه الآية: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[4] والبيت:

إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أن تُبايِعا ... تؤخَذَ كَرهًا أو تجيءَ طائعًا

ولا يبدل بدل بعض، ويجوز عند الشاطبي، وبدل الغلط: جوزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه[5].

أقول: لم يحدد سيبويه ولا المبرد[6] ولا ابن مالك[1] ولا الرضي ولا ابن

---

(١) البيت من الوافر لرجل من بجيلة أوخثعم في الكتاب ٢٠٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٣/٢، والأصول ٥١/٢، ولعدي بن زيد في ديوانه ٣٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٩٦/٥، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٣، وهمع الهوامع ٢١٧/٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٣١/٥.

(٣) الكتاب ١٠٢/٣

(٤) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨، ٦٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٠٤٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢١/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني١٣١/٣.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٦٤/٢.

عقيل[٢] نوع البدل في البيت،واختار بعض العلماء بدل الاشتمال في البيت كالشاطبي وابن الناظم[٣] والشيخ خالد والأشموني[٤]، وبيَّنَ الشيخ خالد العلة، قال: "لأن الأخذ كرهًا والمجئ طائعًا من صفات المبايعة"[٥] يعني إمكان فهم معناه مع الحذف نحو"أعجبني زيدًا حسنَه" بدل الاشتمال، وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقًا له ولا بعضا[٦]، فالأخذ كرهًا والمجئ طائعًا، يصح الاستغناء عنه بقول الشاعر:

إنَّ عليّ الله أن تبايعا

شروط إبدال الفعل من الفعل:

الشرط الأول: قال الشيخ خالد: "وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل، لتعذر عود الضمير عليها"[٧]

الشرط الثاني: قال ابن مالك: "ويبدل فعل من فعل، موافق له في المعنى مع زيادة بيان"[٨] أيَّدَ البغدادي الموافقة في المعنى، واعترض على أن يكون الثاني راجح البيان، قال: لم يعتبر غير الرضي وابن مالك هذا الشرط.

أقول: اعتبر غيرهما[٩] هذا الشرط، قال الشيخ خالد: "والفعل يبدل كذلك عند الشاطبي، إذا أفاد زيادة بيان للأول"[١٠].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٠/٣.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٣/٢.
(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٥٦٣.
(٤) ينظر: حاشية الصبان على الاشموني ١٣١/٣.
(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢٠٠/٢.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٠٣٧/٢.
(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠١/٢.
(٨) شرح التسهيل ١٩٩/٣.
(٩) الضمير عائد على الرضي وابن مالك.
(١٠) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٠/٢.

الشرط الثالث: نقل البغدادي عن ابن هشام في حواشي الألفية: "يشترط لإبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل، وهو الاتحاد في الزمان فقط، دون الاتحاد في النوع، حتى يجوز: إن جئتني تمش إليّ أكرمْك".

استدراك البغدادي:

قال البغدادي: وسكت الشارح المحقق عن إبدال الجملة من الجملة، وعن إبدال الجملة من المفرد وعكسه.

قال الشيخ خالد: "ويبدل الفعل من الفعل "والجملة" كذلك إلا في بدل الكل نحو:

قعدتُ وجلسْتُ في دار زيد، فإنه لا يعتدُّ به، لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني، وهولا يتحقق في الجمل لاسيما التي لامحل لها من الإعراب"[1].

أقول: ولما سكت عنهما، دلَّ على أنهما عنده ممنوع مطلقًا[2].

أنواع إبدال الجملة من الجملة:

بدل البطض: نحو: قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾[3].

بدل الاشتمال: نحو: قول الشاعر[4]:

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإلا فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فـ" لا تقيمن عندنا" بدل اشتمال من "ارحل" لما بينهما من المناسبة اللزومية.

بدل الغلط: نحو: قم اقعد.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠١/٢.
(٢) ينظر: تفسير الشاطبي للسكوت في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٨/٥.
(٣) سورة الشعراء من الآيتين ١٣٢، ١٣٣.
(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٣، والمقاصد النحوية ٢١١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠١/٢.

وأما بدل الجملة من المفرد فقد أورد لـه ابـن هشـام "في شـرح الألفيـة "قـول الشاعر[1]:

إلى اللهِ أَشْتَكُو بالمدينةِ حاجَتِي وبالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

أبدل "كيف يلتقيان" من "حاجة وأخرى" أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّر التقائهما"[2]، وسبقه ابن جني[3].

تنبيه نقل البغدادي عن ابن هشام: أن جملـة ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[4] بـدل اشتمال، والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها. ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[5]. وكل جملة فيها كيف فهي بدلٌ من اسم مفرد[6].

وأمَّا عكس هذا وهو إبدال مفرد من جملة فقد نقـل أبوحيـان، قـول صـاحب[7] حل العقد في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾[8] قـال: يمكـن أن يكـون قوله "قيمًا" بدلا من قوله "لم يجعل له عِوَجا" أي: جعله مستقيما قيما". ويكون بدل مفرد من جملة كما قالوا في "عرفت زيدًا أبوه من" إنه بـدل جملـة مـن مفـرد وفيـه

---

(١) البيـت مـن الطويـل للفـرزدق ولـيس فـي ديوانـه، وفـي المحتسـب ١٦٥/٢، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والمقاصد النحوية ٢١٢/٣

(٢) أوضح المسالك ٤٠٨/٣. وينظر: الهمع ٢٢١/٥،.

(٣) ينظر: المحتسب ١٦٦/٢.

(٤) من سورة الغاشية من الآية: ١٧.

(٥) سورة الفرقان من الآية: ٤٥.

(٦) نقل البغدادي كلام ابن هشام بتصرف، ينظر: ٢٧٢، و٢٧٣.

(٧) تصفحت فهارس الآيات القرآنية في رسالة دكتوراه في تحقيق شـرح مختصر ابن الحاجب (المسمى حل العقد والعقـل فـي شـرح مختصر منتهى السؤل والأمل) ولم أجد الآية: القرآنيـة التـي جـاءت فـي نـص كتاب حل العقد، رقم الرسالة في رسائل جامعة أم القرى ٤١٠٤، قـد يكون المراد به كتابا آخر.

(٨) سورة الكهف من الآيتين ١، ٢.

خلاف "[1].

وبقي إبدال الفعل من اسم يشبهه، وبالعكس، نقل البغدادي عن ابن هشام "في حواشي الألفية": ينبغي أن يجوز إبدال الاسم من الفعل وبالعكس، كما جاز العطف نحو: "زيد متَّقٍ يخاف الله، أويخافُ الله متَّق" وعقب البغدادي على رأي ابن هشام "والظاهر أنَّ يخاف الله استئنافٌ بياني، أو البدل هو الجملة لا الفعل وحده في الأول، ومتّق خبر بعد خبر في الثاني، والتقوى غير الخوف، فإنَّ الوقاية فرْط الصيانة.

وأمَّا إبدال الحرف من مثله، فقد ذكره سيبويه في باب "تكون فيه أنَّ بدلا من شيءٍ ليس بالأول" قال: "ومما جاء بدلاً من هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[2] فكأنه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم وذلك أريد بها، ولكنها إنما قُدمت "أنَّ" الأولى لـيُعلم بعد أيّ شيء الإخراج"[3].

وذهب غيره إلى أنها توكيد.

---

(١) البحر المحيط ٩٤/٦.
(٢) سورة المؤمنين الآية: ٣٥.
(٣) الكتاب ١٥٣/٣.

فاعل شتان في " شتان ما بينهما "

أسماء الأفعال على ضربين، ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، نحو: رويدًا بمعنى أمهله، وبله بمعنى دع، وعليه بمعنى ألزمه، وصه بمعنى اسكت.

وتسمية الأخبار ضربان: ما سمي به الماضي، وهو أكثر نحو: هيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، وما سمي به المضارع نحو: أف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع[1].

الشاهد[2]:

لشتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيْدُ سُلَيْمِيٍّ وَالأَغَرُّ بْنُ حَاتِمِ

أورده الرضي: على أنه قد يقال في غير الأكثر الأفصح: شتان ما بين زيد وعمرو كما في البيت.

أما الأكثر والأفصح في معنى وعمل شتان، فهو كالآتي: الأصل في "شتان" أن تكون اسم للفعل الماضي افترق وتباين، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين فصاعدًا؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد، نحو: شتان زيد وعمرو، وقد تزاد بعده "ما" نحو: شتَّان ما زيد وعمرو.

أما قول الشاعر: لشتَّان ما بين اليزيدين، حُمل على معنى "بَعُدَ" الطالب

---

(١) ينظر: المفصل ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤، وشذور الذهب ٤٠٤.

(٢) البيت من الطويل لربيعة الرقي في ديوانه ١٢٤، ١٢٧، من أبيات له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبي ويذم يزيد بن أسيد السلمي، وفي الكامل ٢٣٧/٢، والمسائل العسكرية ١١٩، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٤٤/٣،وشرح الرضي على الكافية ١٠٣/٣، وشرح المفصل ٣٧/٤، ٦٨، خزانة الأدب ٢٧٥/٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٢ .

لفاعل واحد على رأي الرضي، قال: "فنقول: إنما جاز: شتان ما بينهما، على أن شتان بمعنى: بَعُدَ لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعدًا، و"ما" كناية عن البون أو المسافة، أي: بَعُد ما بينهما من المسافة أو البون، ويجوز أن تكون "ما" زائدة، كما كانت من دون "بين" وشتان بمعنى بعد ويكون "بين" فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [1] قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكارًا لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [2] [3]

ونسب البغدادي الرأي الأول لابن عصفور، وابن السيد، قال البغدادي: واعلم أن الشارح المحقق مسبوقٌ بتوجيهه، أما الأول: فقد قال ابن عصفور "في شرح الإيضاح" لأبي على: "والذي يجيز شتان ما بينهما يجعل شتان بمنزلة بَعُدَ، فكما يجوز بُعد ما بين زيد وعمرو، وكذلك يجوز: شتان ما بين زيد وعمرو" [4]

ومثله لابن السيد قال: "كان ربيعة عند الأصمعي ممَّن لا يحتجُّ بشعره. وهذا غلط لأن شتان اسم للفعل يجرى مجراه في العمل، فلا فرق بين ارتفاع "ما" به في بيت ربيعة، وارتفاع "اليوم" في بيت الأعشى، كما أنك لو قلت: بعد ما بين زيد وعمرو، لجاز بالاتفاق" [5].

وكذلك قال اللَّبْلى [6] "في شرح فصيح ثعلب[1]": "شتان بمعنى بَعُدَ

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ٩٤، قال أبوحيان في البحر المحيط ٤ /١٨٦، " وخرجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني على الفتح، حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف ".

(٢) سورة الجن من الآية: ١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/١٠٤.

(٤) بحثت عنه ولم أجده، يبدو لي أنه لم يطبع بعد.

(٥) ينظر: الإقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب ٣/٢٤٥.

(٦) هو أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلى، الأستاذ العالم، سمع بالمغرب، ومصر، والشام، وعاد إلى بلده بعلمٍ كثير، صنف المصنفات المفيدة، منها: شرحين على الفصيح، وكتاب وشي

وتفرَّق، وما بمعنى الذي، فاعل شتان، وبين صلة لما".

وأما الرأي الثاني للرضي، فهو لأبي البقاء، قال البغدادي: وأما الثاني فقد قال أبو البقاء: "إن جعلت "ما" زائدة وبين فاعلاً وهى ظرفٌ، لا تكاد العرب تستعملها كذلك. وإن جعلتها بمعنى الذي ضعف أيضًا، لأنَّ المعنى يصير افترق الذي بين زيد وعمرو. وليس المراد ذلك، بل المراد افترق زيد وعمرو. ومن أجازه قال: إن مفارقة زيد لعمرو ليس من جهة الأشخاص، بل المراد افتراقهما في الأخلاق والأحوال، وهو المعْنىُّ بالذي"[٢]

ولتوضيح مراد الرضي شرح البغدادي توجيهه ، ل "ما" و"بين"، قال البغدادي: "إمَّا "ما" وتكون عبارةً عن البون والمسافة. والبون: الفضل والمزية، وهو مصدرُ بأنه يبونه بونًا إذا فضَلَه، وبينهما بَون، أي بين درجتيهما وبين اعتبارهما في الشرف. وأمَّا إذا كانا متباعدين بالجسم. فيقال: بينهما بَيْن بالياء. والمسافة: قطع الطريق، مفعلة من السوف وهو الشَّمُّ، لأنَّ الدليل يَسوف تراب الموضع الذي يسير فيه، فإن استافَ رائحة أبوال الإبل وأبعارها علم أنه على جادَّةٍ، وإلا فلا. يقال: بينهم مسافة بعيدة. و"ما" في الحقيقة على هذين الوجهين موصولة، أي البون الذي بينهما، أو المسافة التي بينهما.

وإما "بين" هو الفاعل، وتكون "ما" زائدة كما قرَّره الشارح المحقق. ويؤيده

الحُلل في شرح أبيات الجمل، وشرح المفصل، وله كتاب في التصريف ضاهى به الممتع، ولد بلبلة سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وتوفي بتونس سنة إحدى وتسعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة ٤٠٢/١، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٥٣.

(١) بحثت عنه ولم أجده، يبدولي أنه لم يطبع بعد.

(٢) بحثت عن البيت في التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث النبوي، وإعراب القراءات الشواذ، وإملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ولم أعثر على البيت.

"بين" بالنصب فاعلاً لشتان بدون "ما". قال حسان بن ثابت[1]:

وشتَّانَ بينَكما في الندى ... وفي البأسِ والخِطْيرِ والمنظرِ

وقال آخر [2]:

أخا حربٍ جرّاراً إذ لونَّ تخافتٌ ... وشتَّانَ بطنِ الجوِّ والمنطقِ الخَفْتِ

وقال جميل [3]:

أريطةُ سلاحَها وتريطةُ قتلي ... وشتَّانَ بينَ قتلي والسِّلاحِ

أصله شتَّانَ وحذفت النون ضرورة. وعلى هذا لا يعتبر حذف معطوف، كما اعتبر على غير توجيه الشارح المحقق.

ويجوز رفع "بين" إذا لم يسبقها "ما"، وقدمه صاحب القاموس على النصب فقال [4]: "وشتان بينُهما، وينصب ، وروى أبو زيد في "نوادره" قول الشاعر[5]:

شتانَ بينُهما في كلِّ منزلةٍ ... هذا يُخافُ وهذا يُرتجَى أبداً

برفع بينُ. ثم قال: ومن العرب من ينصب بينهما، كقوله تعالى: ﴿لَقَد

---

(١) البيت من المتقارب في ديوانه ١٨٢ يفضل فيها الحارث بن أبي شمر الغساني على النعمان بن المنذر اللخمي، وينظر: اللسان (ش.ت.ت).

(٢) البيت من الطويل ينظر: اللسان (خ. ف. ت) و(ش.ت. ت)

(٣) البيت من الوافر في ديوانه ٥٢، وينظر: أمالي القالي ٢١٦/١، واللسان (ش. ت. ت)

(٤) ينظر: ترتيب القاموس المحيط (ب. ي. ن)

(٥) البيت من البسيط، لم أجده في نوادر أبي زيد، والبيت موجود في اللسان (ش. ت. ت) نقله ابن منظور أيضًا عن أبي زيد.

تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ[1] ﴾[2]

أقول: المقصود من حذف معطوف، أي: الفعل الثاني للفعل افترق وتباين، قال أبوعلى: " فأسنده إلى فاعلين معطوف أحدهما على الآخر"[3]، وهذا رأي أبي على، والإمام المرزوقي.قال أبوعلى: " وأما "شتَّان " فموضوع موضع: افترق وتباين، وهو من قوله عز وجل: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[4]، و﴿أَشْتَاتًا﴾[5].

وهذا الباب إذا كان كذلك اقتضى فاعلين فصاعدًا، فمن ثم يقال: شتَّان زيد وعمرو، وعلى هذا قول الأعشى[6]:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

فأما قولك: شتان ما بينهما، فالقياس لا يمنعه، إذا جعلت "ما" بمنزلة الذي، وجعلت "بين" صلة؛ لأن "ما" لإبهامها قد تقع على الكثرة ألا ترى قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾[7]، ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ ﴾[8]، فعلمت أن المراد به جمع، وكذلك:﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا ﴾[9] ثم قال: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾[10].

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ٩٤.
(٢) ينظر: خزانة الأدب ٦ /٢٧٨.
(٣) ينظر: المسائل العسكرية ١١٨.
(٤) سورة الليل من الآية: ١٤.
(٥) سورة النور من الآية: ٦١، وسورة الزلزلة من الآية: ٦.
(٦) البيت من السريع، في ديوانه ٩٦، وينظر: إيضاح الشعر ٥١٢، والمفصل ١٦٣، وشرح شذور الذهب ٤٠٣، وكور الناقة، رحلها
(٧) سورة يونس من الآية: ١٨.
(٨) سورة يونس من الآية: ١٨.
(٩) سورة النحل من الآية: ٧٣.
(١٠) سورة النحل من الآية: ٧٣.

فإذا كان كذلك لم يمتنع في القياس، وقد جاء في الشعر[1]:

لشتَّان ما بَيْنَ اليزيدَيْنِ

إلا أن الأصمعي طعن في صحة هذا الشاعر، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله، ورأيت أبا عمرو وقد أنشد هذا البيت على وجه القبول له، والاستشهاد به، وقد طعن الأصمعي على غير شاعر أحتج بهم غيره كذي الرُّمَّة والكميت، فيكون هذا أيضًا مثلهم "[2].

ومثله للإمام المرزوقي "في شرح فصيح ثعلب "[3] قال: شتان موضوع موضع تشتَّت وإذا قلت شتان ما هما، فما صلة أُكِّد بها الكلام، وهما في موضع الفاعل، ولا يستغنى بواحد، لأنَّه وضع لاثنين فصاعدًا، كما أنَّ تشتَّت كذلك. والعامة تقول: شتَّان ما بين فلان وفلان، وكثيرٌ من الناس يدفعونه، حتى خطَّأ جماعة من النحويين ربيعةَ الرَّقيّ. وله وجه صحيح، وهو أن يكون "ما" لأحوال اليزيدين وأوصافهما، وجعلت "ما" بعده صلة له فعرَّفته، أوصفة له فنكّرته، لأنه حينئذ يصح دخول شتَّان وتشتَّت عليه ولا يكون لواحد "[4].

ورأيهما مخالف لرأي الرضي، قال البغدادي: "وهذا مخالف لصنيع الشارح المحقق فإنه منع أن تكون "ما" موصولة مع تفسير شتَّان بما يطلب فاعلين، لأنَّ مشاركة اليزيدين في كل من خصلتي الجود والبخل ضد مقصود الشاعر، وإنما مراده انفراد أحدهما بالجود والآخر بالبخل. ويدلُّ عليه قولُه بعد [5]:

فهذا مُلَمُّ الفقعسي الأزديِّ إتلافُ مالِه وهذا مُلَمُّ الفقعسي القيسيِّ جمعُ الدراهم

---

(١) سبق تخريجه، ص ١٦٧.
(٢) ينظر: المسائل العسكرية ١١٨.
(٣) بحثت عنه ولم أجده، يبدولي أنه لم يطبع بعد.
(٤) ينظر: خزانة الأدب ٢٧٧/٦.
(٥) البيت من الطويل لربيعة الرّقيّ من الأبيات التي مدح بها يزيد بن حاتم المهلبي، ينظر: الكامل ٢٣٧/٢،والخزانة ٢٨٨/٦.

واعترض البغدادي على إنكار الأصمعي شتان ما بينهما، قال: وأما إنكار الأصمعي شتَّان ما بينهما ليس بشيء لأنّ ذلك قد جاء في أشعار العرب، كما قال ابن بري "في حاشية الصحاح": " ليس بشيء، لأن ذلك قد جاء في أشعار العرب، قال أبوالأسود الدؤلىّ [1]:

وشَتَّانَ مَا بَيْنِي وبَيْنَكَ، أنَّنِي ... على كُلِّ حَالٍ أسْتَقِيمُ وتَضْلَعُ

ومثله قول البَعيث[2]:

وشَتَّانَ مَا بَيْنِي وبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ ... أُمَيَّةَ في الرِّزْقِ الَّذي يُتَقَسَّمُ

وقال آخر [3]:

وشَتَّانَ مَا بَيْنِي وبَيْنَ رُعَاتِهَا ... إذا صَرْصَرَ العُصْفُورُ في الرُّطَبِ الثَّعْدِ

والثعد، بفتح المثلثة: ما لان من البسر. ويقال شتان بينهما أيضًا بدون ما[4].

أفهم من ذلك أن البغدادي يرى أن "شتان ما بين فلان وفلان" له وجه صحيح ، يؤيده ورود "بين" مضافة في أشعار العرب بعد "شتان ما".

أما الاختلاف بين النحاة في "شتان ما بينهما" مبني على أن مراد ربيعة الرقيّ يخالف المراد من معنى "شتان"، فإن ربيعة الرقيّ يريد أن يثبت صفة الجود ليزيد بن حاتم، ويثبت صفة البخل ليزيد بن أسيد السلمي، أي أنَّ اليزيدين قد

---

(١) البيت من الطويل ينظر: اللسان (ش. ت. ت)، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٢٨١/٦، اللغة: تظلع: مال، ينظر: اللسان (ظ. ل. ع).

(٢) البيت من الطويل ينظر: اللسان (ش. ت. ت)، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٢٨١/٦.

(٣) البيت من الطويل، ينظر: اللسان (ش. ت. ت) و(ث. ع. د)، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٢٨١/٦، والثعد: الرطب، وقيل: البُسْر الذي غلبه الإرطاب.

(٤) ينظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٦٧/١.

افترقا في صفتين،لا صفة الجود بأن يكون يزيد بن حاتم في الطرف الأعلى منه، ويزيد بن أسيد السلمي في الطرف الأسفل، لأن الشاعر قال في البيتين التاليين:

يزيدُ مُطليمِ مطالمَ افطالَ، والفقتلى أخطو الأزدِ للأمطوال غطيرُ مسطالمِ

فهَظلمُّ الفقتلى الأزديِّ إقتطلافُ مافقتله وهظلمُّ الفقتلى القيسطليِّ جطلعُ افطدراهمِ

استدراك البغدادي: قال البغدادي: وبقي استعمالها مع "ما" الموصولة بفعلٍ، ولم يذكروه. وهو ما أورده الفراء[1] في الشعر المذكور، وهو"لشتّان ما أنوى". وينبغي أن تقدر ما الموصولة في الفعل الثاني، ليكون مرفوعها شيئين.

أقول: "شتان ما أنوى" له وجه صحيح ؛ لأن جملة الصلة تأتي فعلاً، ولأن معنى "شتان" الافتراق والتباين يكون بين الأشخاص والأحوال والأفعال، وقول البغدادي: "لم يذكروه" يعني أن النحاة، لم يناقشوا استعمال "شتان" مع "ما" الموصولة بفعل.

---

(١) بحثت عن البيت في معاني القرآن للفراء ولم أجده.

اللام الموطئة لجواب القسم

يسمي النحاة اللام الداخلة على أداة شرط اللام المؤذنة ؛ للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على شرط وتسمى أيضًا الموطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدت له[1] .

الشاهد [2]:

لئِنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وأَمكنَني منهَا إِذَنْ لا أُقيلُها

أورده الرضي: على أنَّ " إذن " لا تعمل في المضارع الذي يقع جوابًا للقسم الذي قبلها.

عيَّن البغدادي القسم الذي جاء الفعل " لا أقيلها " جوابًا له ، قال البغدادي: "فإذن" مهملة لعدم التصدُّر، و"لا أقيلها " مرفوعٌ، وهوجواب القسم المذكور في بيت قبله، وهو:

(حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى منًى يَغُلُّون الفيافي نصُّها وزَميلُها)

واللام في لئن هي اللام المؤْذنة، ويقال لها الموطئة، **وبيَّنَ البغدادي حدها، قال:** لأنَّها آذنت أي أعملت ووطّأَت أَنَّ الجوابَ للقسم المذكور، جريًاعلى المألوف المشهور في اجتماع الشرط والقسم، أنْ يكون الجواب للسَّابقِ منهما، وجوابُ المؤخر محذوفٌ لسدَّ المذكور مسدَّه [3].

وهو رأي سيبويه والأعلم وابن جني، قال سيبويه: " ولوقلت: " والله إذنْ أفعلَ "،

---

(١) المغني ٣١٠.

(٢) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٢٦٨، والكتاب ١٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٤٢/١، والمغني ٣٠، وشرح الرضي على الكافية ٤٨/٤، وخزانة الأدب ٤٧٣/٨.

(٣) خزانة الأدب ٤٧٣/٨.

تريد أن تخبر أنَّك فاعلٌ لم يجز، "والله أذهبَ إذن" إذا أخبرت أنك فاعل. فقُبْح هذا يدلّك على أنَّ الكلام معتمِد على اليمين "[1]

وقال الأعلم: "الشاهد في البيت إلغاء "إذن" ورفع "لا أقيلها" لاعتماده على القسم المُقَدَّر في أوّلِ الكلام، والتقدير والله لئن عادَ لي بمثْلِها لا أُقِيلُها إذن "[2]

قال ابن جني: "رفعه أقيلها يدل على أن اعتماد القسم عليه كقوله عز اسمه: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[3] أي:والله لا يخرجون معهم إن أخرجوا، ولو كانت اللام التي في "لئن عاد لي عبد العزيز" جواب القسم لا نجزم لا أُقيلُها "[4]

وعلق البغدادي على صحة هذا الرأي، بقوله: "ولا يصح هنا جعل الجملة جوابًا للشرط، وإلا قيل لا أُقِلْها بالجزم، فإنَّ المضارع المنفيَّ بلا ولم، يُجزَم شرطًا وجوابًا ولم يفتقر إلى الفاء"[5].

قال البغدادي: وكذا صنع الشاطبيُّ "في شرح الأَلفيَّة "[6] وقال: إنَّ جملة لا أُقيلُها جواب القسم. وقال: مثله قولُ الآخر [7]:

فلئن نائبطاتُ الدَّهرِ يومًا أَدَلْنَ لي ... على أُمِّ عمرٍو دولةً لا أُقيلُها

وفي البيت آراء أخرى، قال ابن هشام: "والأكثر أن تكون جملة "لا أقيلها" جوابًا لإن أولو ظاهرتين أو مقدرتين، **فالأول** كقوله:

---

(١) الكتاب ١٣/٣.
(٢) شرح أبيات سيبويه للشنتمري ٣٨٩.
(٣) سورة الحشر من الآية: ١٢.
(٤) سر صناعة الإعراب ٣٤٢/١.
(٥) خزانة الأدب ٤٧٤/٨.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ /١٧٢.
(٧) البيت من الطويل في الحماسة ١٢٣٧ بشرح المرزوقي، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٧٢/٦.

فَلَئِنْ عَادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها وأَمكنَني منهَا إذَنْ لا أُقيلُها[1]

واعترض عليه الدَّماميني، قال: "بأنَّه مخالفٌ للقاعدة المشهورة، وهي أنَّ القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسَّابق منهما، واللام مصاحبة لقسمٍ مذكور في بيت قبلها، فالجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق، ولهذا لم يجزم الفعل. وإلاَّ فلوكان للشرط لجُزِمَ"[2]

الرأي الثاني للعيني، ووصفه البغدادي بالغريب، قال الطيني: "وقوله: "لا أقيلها" في موضع جزم على جواب الشرط، وعملت "إنْ" في الموضع دون اللفظ. **ثم قال:** الاستشهاد فيه: في قوله: "إذن" حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب"[3].

الرأي الثالث: استدرك به البغدادي على الرضي تحت عنوان تتمة، وهو لأبي على، قال أبوعلى: "ذكر سيبويه. لَئِنْ أَتَيْتَنِي لأفعَلنَّ، وما أشبهُ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[4] ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾[5]. فزعم أنَّ الذي يعتمدُ عليه اليمين اللام الثانية، فاعتل أبواسحاق لذلك في كتابه "معاني القرآن" عند قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[6] **بأن قال: قال:** "اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنما تحلف على فعلك،لا فعل غيرك في قولك: والله لئن جئتني لأكرمنَّك"[7].

وهذا الذي اعتل به فاسدٌ جدًا ضعيفٌ، وذلكَ أنَّهُ لوقال: والله لئن جِئْتَني

---

(١) المغني ٣٠.
(٢) الحاشية الهندية لم أستطع العثور على الجزء الذي فيه البيت.
(٣) المقاصد النحوية ٣ /٣٤٨.
(٤) سورة الروم من الآية: ٥٨.
(٥) سورة البقرة من الآية: ١٤٥.
(٦) سورة البقرة من الآية: ١٠٢.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٥.

لَيَقومَنَّ عمرو، لكانَ الذي يعتمدُ عليه القسَمُ اللامُ الثانيةُ، معَ أنَّ الحالفَ لم يَحلِفْ على فَعلِ نفسه، وإنَّما حلف على فعل غيره، فهذا عندي بيِّن الفسادِ، ولكن مما يدلُ على أنَّ الاعتماد على اللام الثانية، أوما يقوم مقامها ممَّا يتلقَّى به القسم، قولُ كثير:

لئِنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمِثْلِها ..... البيت

فلو كانَ الاعتمادُ على اللام في "لئن" دون "لا" لوجب أن ينجزمَ الفعلُ بعدَ "لا" بالجزاء، فلمَّا ارتفعَ الفعلُ الذي هوقوله: لا أقيلها، علمتَ أنَّ معتمد اليمين إنَّما هو اللام الثانيةُ، في نحو هذا أو ما أشبه اللام، فمن هذا نعلم أنَّ الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكر"[1] .

أقول: اللام في البيت اللام الموطئة لجواب القسم جريًا على القاعدة المشهورة المألوفة لدى النحاة، كما ذكر الدماميني والبغدادي، وهي: أنَّ القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسَّابق منهما. والبغدادي ذكر الآراء الأخرى لبيان ضعفها.

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٣٦.

تمييز (كم) الخبرية

يذكر النحويون[1]: أنَّ كم نوعان: استفهامية ويسأل بها عن العدد، وخبرية وهي ما يخبر بها عن كثرة العدد وهي لا تحتاج إلى جواب.

وتمييز "كم الاستفهامية" مفرد منصوب، و"كم الخبرية" يكون تمييزها مجرورًا بالإضافة أوبمن، مفردًا أومجموعًا، فإنْ فُصِلَ بين كم الخبرية وبين النكرة نُصِبت.

الشاهد[2]:

كَمْ عَمَّةٍ فَلَكَ يَا جَرِيْرُ وخَالَةٍ ... فَلَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

أورده الرضي: على أنه قد روىَ عمة وخالة بالحركات الثلاث، وجوز في النصب أن تكون كم استفهامية، وخبرية.

الوجه الأول: جر تمييز كم على أنها خبرية.

الوجه الثاني: جوَّز الرضي في النصب أن تكون استفهامية وخبرية، وبعد أن نسب البغدادي هذا الرأي للرَّبَعِيّ[3]، قال والرَّبَعِيّ مسبوق، فإنَّ ابن السراج قال: "فإن قلت: كم "عمةً" فعلى وجهين: على ما قال سيبويه في لغة من ينصب

---

(١) ينظر: الأصول ١ /٣١٨، و اللمع ٢٠٦، وشرح المفصل ٤ /١٣٣.

(٢) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ١ /٣٦١، وورد فيه (كم خالةٍ لكَ يا جريرُ وعمَّةٍ)، والكتاب ٢ /٦٨، وشرح التسهيل ٢ /٣٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦٢/٣، وخزانة الأدب ٦ /٤٨٥، و(الفدعاء): هي التي اعوجت مفاصلها، و(العشار): جمع عشراء وهي الناقة التي بلغ من حملها عشرة أشهر، يصفهن بأنهن راعيات له وخدم.

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح المشهور بالرَّبعيّ أخذ عن السيرافي، ثم ارتحل إلى شيراز فلازم الفارسي عشر سنين، ثم آب إلى بغداد وتصدر للإفادة، توفي ببغداد سنة ٤٢٠، ينظر: بغية الوعاة ٢ /١٨١ .

في الخبر، وعلى الاستفهام "[1] .

قال البغدادي: وبهذا يضمحلُّ قول اللخمي "في شرح أبيات الجمل": "إنَّ سيبويه أدخل البيت في وجه النصب على الخبر والتحقيق، لا على وجه الاستفهام والشك".

ونقل كلام سيبويه: قال سيبويه: "واعلم أنَّ ناسًا من العرب يُعْملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعمِلونها في الاستفهام..... ثم قال وهو كثيرٌ، منهم الفرزدق "[2] .

وللسيرافي وتبعه الزجاجي رأي آخر، نقل البغدادي عن ابن السيد: "كان السِّيرافي يقول إنها استفهام، وإلى هذا ذهب أبوالقاسم "[3].

وكذا لأبي علي رأي آخر، قال ابن السيِّد: "وكان الفارسي يقول لا معنى هنا للاستفهام، ولكنه شَبَّه الخبرية بالاستفهامية، فنصب بها كما شبه الاستفهامية بالخبرية فخفض بها، في قولك: على كم جذعٍ بيتُك مبني ؟ "[4] .

ونقل البغدادي عن ابن السيد ترجيحه لكلام الرَّبعي، قال ابن السيد: "وتوسَّط أبوالحسن الرَّبِعَيّ الأمر بينهما، فقال: الوجْهُ ما قاله أبوعلي، والذي قاله السِّيرافي يجوز على أنَّه استفهمه هازئًا به "[5]

الوجه الثالث: وكذا جوز الرضي الوجهين في الرفع، قال: "والرفع على

---

(١) الأصول ١ /٣١٩.
(٢) الكتاب ٢ /١٦٣.
(٣) الحلل ١٨٠.
(٤) الحلل ١٨٠، وفي المسائل المنثورة التي نقل منها البغدادي كلام لأبي على كما سيأتي، قال أبوعلي عند القول النحوي: على كم جذعًا بيتك مبنيًا، ومبنيٌّ، ٨٧ ((فإذا نصبت كانت (على) متعلقةً بفعل محذوف كان تقديره: مستقرٌ على كم جذعًا بيتك ؟.....))
(٥) الحلل نفس الصفحة السابقة.

حذف التمييز، إما مصدرًا بتقدير: كم حلبة، نصبًا وجرًا، فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم، والجر على الإخبار ؛ وإما ظرفًا بتقدير: كم مرة، نصبًا على التهكم وجرًا على الإخبار "[1] نقل البغدادي عن ابن السراج أنَّ الجر والنصب أبلغ من الرفع، قال ابن السراج: "واعلم أنك إذا قلت: كم عمة، فلست تقصد إلا واحدة بعينها. وكذلك إذا نصبت. فإن رفعت لم يكن إلا واحدة، لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجمع، فإذا رفعت فإنما المعنى: كم دانقًا هذا الدرهم الذي أسألك عنه [2]، فالدرهم واحد، لأنه خبر وليس بتمييز "[3].

استدراك البغدادي: قال البغدادي: وبيَّن الشارح المحقق إعراب كم مع الرفع، ولم يبيِّنه مع غيره، قال الرضي: "فترفع "عمة" بالابتداء ؛ و"لك" صفتها، والخبر: قد حَلَبت، و"كم" في الوجهين[4] منصوبة المحل، امَّا مفعول مطلق لخبر المبتدأ،أوظرف له، كما تقول: أضربتين زيد ضرب ؟ و: أمرَّتين زيد ضرب ؟ "[5]

وبيّنَ البغدادي إعراب كم في حالتي جر ونصب التمييز، قال: فهي مع خفض عمة ونصبها موضعها رفعٌ على الابتداء، والخبر قد حلبت.

وفسر هذا الإعراب بقول ابن هشام، قال ابن هشام: "بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أوعلى تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاَّتي كن يخدمنني، فقد نسيته،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ /١٦٣.
(٢) قال الرماني في توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٤٥ : وأما الرفع فعلى تكثير المرات، و(عمة) واحدة، فيكون المعنى: (كم مرة عمةٌ لك !) أي (كم مرةٍ خدمتنا عمة لك)
(٣) الأصول ١ /٣١٩.
(٣) يعني الاستفهامية والخبرية، على حذف التمييز، ورفع عمة.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٣ /١٦٣.

وعليهما فكم: مبتدأ خبره قد حلبت "[1]

أقول: لم يذكر الرضي إعراب كم في حالتي الجر والنصب ؛ ذلك أن كم بداهة واقعة في محل رفع مبتدأ، ولم يترك البغدادي أمرًا يتعلق بالمسألة إلا ذكره، قال عن إفراد الضمير في "حلبت[2] حملاً على لفظ كم، نقلاً عن ابن هشام[3]، وكذا نقل عن ابن هشام: علة الابتداء بـ"عمة" وإن كانت نكرة، قال ابن هشام: "وبالرفع على أنه مبتدأ، وإن كان نكرة، لكونه قد وُصفَ بـ"لك" وبـ"فدعاء" محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع، كما حذف "لك" من صفة خالة استدلالاً عليها بـ"لك" الأولى، والخبر" قد حلبت" ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنى، ونظيره "زينبُ وهندٌ قامت"، وكم على هذا الوجه: ظرف، أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقتٍ أو حلبة "[4].

وللإفادة أورد تعليلاً لأبي علي، وصفه بالجيد، قال أبوعلي: "فإذا كانت خبرًا، جاز فيما بعدها الجر والرفع والنصب، تقول: "كم رَجُلٍ أتاني" فتجرُّهُ بـ"كم"، وإنما جررتَهُ بـ"كم"؛ لأنَّ "كم" نقيضة "رُبَّ"، ومن أُصولِهِمْ حمل الشيء على نقيضه، ألا ترى أنَّ "رُبَّ" للقلة و"كم" للكثرة، فلما كانت بهذه المنزلة أُجريت مجرى "رُبَّ" وإنْ نُصِبَ ما بعدها فجائز ؛ لأنَّها عددٌ في الحقيقة، وإذا كانت عددًا، فالأعدادُ تُبَيَّنُ مَرَّةً بالنصبِ، ومرَّةً بالجر، وإذا كان هذا جائزًا في الأعداد فعلى أيِّ وجه أردتَ جاز.

والرفع: إذا قُلتَ: "كَمْ رَجُلٌ أتاني"، صارت "كم" في معنى "مِرَارٍ"، فتكون

---

(١) المغني ٢٤٥.
(٢) روى ابن مالك الشطر الثاني من البيت (فدعاء قد((حلبنْ)) علىَّ عِشارى) بنون النسوة ينظر: شرح التسهيل ٢ /٣٣٤.
(٣) ينظر: المغني ٢٤٥.
(٤) المغني ٢٤٦.

في موضع نصبٍ ب "أتاني"، ويكون "رجلٌ" رَفعًا بالابتداء، و" أتاني "خبرُهُ.."[1] فالبغدادي لم يترك شاردة ولا واردة إلا ذكرها، وقد يكون الرضي لم يبيِّن إعراب "كم" في حالتي جر ونصب التمييز لشهرة الإعراب [2] – والله أعلم –

(١) المسائل المنثورة ٨١.

(٢) ورد الإعراب في شرح المفصل ٤ /١٣٤، وأوضح المسالك ٤ /٢٧٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢ /٤٧٦، والدرر اللوامع ١ /٥٨١.

الفصل الثاني

الدراسة

المبحث الأول

أسباب استدراكاته

المبحث الأول: أسباب استدراكاته

١- استقصاء الأصول والقواعد النحوية في المسألة:

اهتم البغدادي بالسماع، فقد كان كثير الأخذ به، حريصًا عليه في تقرير قواعده، وتقوية استدراكاته.

وهو الأصل المقدم عنده والدليل القوي، وهذا شائع في جل مسائل الاستدراك، من ذلك: شواهد دخول "أل" الاسمية على الفعل والحرف والجملة الاسمية.

وترجيح تثنية اسم الجمع "قوم" في قول الفرزدق:

وكلُّ رفيقيَّ كلَّ رحلٍ وإن هما ... تعاطى القنا قوماهما أخَوَانِ

وساق شاهدًا على كل وجه من وجوه زيادة "كان" في كلام العرب.

واستشهد على تصدر خبر جعل ب"كلما" بحديث شريف، قال رسول الله ﷺ "فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه حجر"، وكذلك استشهد لدخول النفي على "جعل" بقول- رسول الله ﷺ- "فما جعل يُشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت".

واستشهد على تعدية "سمع" بإلى واللام، بقوله تعالى: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[1].

وعلى تعدية "سمع" بالباء بالمثل: "تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه"، وبثلاثة أبيات شعرية[2].

وشواهد على جر "حيث" بـ "من، وفي، والباء، وعلى" وبيان الحكم النحوي فيها.

---

(١) سورة الصافات من الآية: ٨ .

(٢) ينظر: ص (٦٦) من هذا البحث.

ومناقشة العلماء في الشواهد لتقرير مدى صحة الاستشهاد بها في مواضعها، كمناقشة ابن هشام، في قول الشاعر:

إنَّ حيثُ استقرت بك أظعانُ راعيها ... محلّه حِمًى فيه عزّةٌ وأمانُ

فقول ابن هشام: أنَّ حيث فيه ظرف، وهو خبر مقدم، وحمى اسم إنَّ مؤخر كقولهم: إن عندك زيدًا، رده البغدادي، لأنّ المعنى الذي يحمل عليه البيت: أنَّ مكانًا استقر فيه جماعة أنت راعيهم وحافظهم، هو حمًى فيه والعزة والأمان. فتأمل. والحمى: المكان المحميُّ من المكروه.

وكذلك القياس كان حريصًا عليه في تقرير قواعده وتقوية استدراكاته، من ذلك:

نقل البغدادي كلامًا للكسائى في قول العرب: "لا أبا حمزةَ لك"، قال الكسائي: أبا حمزة نكرة، ولم ينصب حمزة لأنه معرفة. لكنهم قدَّروا أنه آخر الاسم المنصوب بـ" لا" فنصب الآخر، كما تفتح اللام في" لا رجل".

وذكر نظير تنوين "قبل" في حال قطعها عن الإضافة، بتنوين المنادى المفرد في الضرورة الشعرية.

ونقل نص خلاف البصريين والكوفيين في سبب رفع الفعل المضارع من كتاب الأنباري، بما يحمله النص من قياس، واستصحاب.

٢- رد التوجيهات والتخريجات الضعيفة:

نحو رده زعم أبي إسحاق الزجاج: أنَّ الذي يعتمدُ عليه اليمين في قولنا: لئنْ أتيْتَني لأفعَلنَّ . اللام الثانية، لأن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنما تحلف على فعلك لا فعل غيرك.

قال أبو علي: وهذا الذي اعتل به فاسدٌ جدًا ضعيف، وذلك أنَّهُ لو قال: والله لئن جئتني ليقومنَّ عمرو، لكان الذي يعتمدُ عليه القسم اللام الثانية، مع أنَّ

الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره، فهذا عندي بيِّن الفساد[1].

ومن رده للتوجيهات الضعيفة، قول الدينوري في إعمال الفعل الثاني "لم أطلب" في قول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

أن قوله: ولم أطلب، معناه ولم أسع، وهو غير متعدّ فلذلك لم يحفل به، ولا أعمل الأول.

واعترض عليه البغدادي بقوله: وهذا ليس بشيء ؛ فإن الطلب معناه الفحص عن وجود الشيء، عينًا كان ذلك الشيء أو معنى. والسعى: السير السريع دون العدو، ويستعمل للجد من الأمر، وهذا غير معنى الطلب[2].

وكذلك رده الرفع بالمجاورة بما نقله من كلام النحويين المحققين.

٣- استقصاء الآراء والتوجيهات النحوية في المسألة:

من ذلك: زعم ابن جني والشاطبي: أن "فجار" معدولة عن "الفجرة" علمًا بدون أل...

ونحو: تخريج فتح "مثل" في بيت الفرزدق:

إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

على أنها خبر "ما" التميمية، لكن بنى "مثل" على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن المضاف إذا كان مبهمًا كغير ومثل ودون، وأضيف إلى مبني بنى.

كما أنه نقل الآراء المختلفة في تخريج الشواهد التي استدلوا بها على نصب الحروف الناسخة للجزأين.

---

(١) ينظر: مسألة اللام الموطئة لجواب القسم.

(٢) ينظر: مسألة صورة ليست من التنازع.

٤- العناية بكلمات الشاهد:

كعنايته بإعراب كلمة "كم" الخبرية في روايتي جر ونصب "عمة"، في قول الفرزدق:

كَكَم عمّةً لَكَ يا جريرُ وخالةٍ ... فَلَدعاءَ قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

لأن الرضي أعرب كم مع رفع "عمة"، ولم يبيِّنه مع غيره.

وكعنايته بكلمة "شرك" في رواية النصب، في قول يزيد بن الحكم:

فليتَ كِفَافًا كانَ خَيرُكَ كُلُّه ... وشَرُّكَ عَنّي ما ارتَوَى الماءُ مُرتَوِي

ذلك أنَّ الرضي أعرب البيت كله مع رفع "خيرك، وشرك"، وكذلك أعربه كله مع نصب "خيرك وشرك" إلا كلمة "شرك".

المبحث الثاني

أساليبه في الاستدراكات

المبحث الثاني: أساليبه في الاستدراك

نصَّ البغدادي بأساليبه في الاستدراك على أنَّ كلامه إضافة محضة، ويتجلى ذلك من خلال عدة أساليب، هي:

١- تذييل المسألة بكلمة (تتمة).

غالبًا ما يختم البغدادي شرحه لشواهد الرضي الشعرية بكلمة "تتمة"، وتتمة كل شيء ما يكون تمام غايته، وبه يتم الكلام في المسألة[١].

فقد يتم الكلام في المسألة، بذكر نقاش العلماء حول مثال للتحقق من مدى التحاقه بمسألة ما، نحو قول الفرزدق:

وكُلُّ رفيقَيْ كُلِّ رحْلٍ وإن هما ... تعاطَى القَنَا قوماهما أخَوَانِ

فقد اختلف العلماء في ألف "قوم" في البيت، وأثبت البغدادي بعد النقاش أنها علامة رفع للمثنى.

ونحو قول المتنخل الهذلي:

الطالك الثغرةَ اليقظانَ كالئها ... مشلَى الهلوكِ عليها الخيطلُ الفضلُ

هل يصح الرفع بالمجاورة ؟

رد البغدادي رأي الرفع بالمجاورة، لأنه لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين.

ونحو: الإجابة عن استعمال أبي نواس "صغرى، وكبرى" نكرة في قوله:

كأن صُغْرَى وكُبْرَى من فقاقِعها

لإثبات أنها ليست مؤنث أصغر وأكبر.

وهكذا.

---

(١) ينظر: اللسان (ت. م. م) ٦٢٧/١، والقاموس المحيط ١٠٩٥.

وقد يتم الكلام في المسألة بذكر علة حكم نحوي، نحو: علة نصب "لا أبا حمزةَ لك" بـ "لا" النافية للجنس، وهو علم.

وعلة تنوين "قبل" المقطوعة عن الإضافة.

وقد يتم الكلام في المسألة بذكر أحكام نحوية، نحو: تتبع أحكام خبر جعل في كلام العرب.

٢- تكميل ما تركه الرضي بكلمة (بقي).

بقي من الشيء بقيةً، بمعنى ترك بعضه[١]، فأكمله البغدادي، نحو: إعراب الرضي بيت يزيد بن الحكم على كل الروايات:

فليتك كِفافًا كان خيرُك كلُّه وشرُّك عنِّي ما ارتوى الماءُ مُرتوى

وترك إعراب كلمة "شرك" في رواية النصب، فأكمل البغدادي إعراب البيت بتوجه "وشرك" في رواية النصب.

وكاستدراك البغدادي على الرضي في توجيهات نحوية تركها، نحو: توجيه موقع "ما" بعد "رب" في قول أمية بن الصلت:

ربَّما تكرَهُ النُفوسُ من الأمـ ـرِ له فرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ

وهو جواز كون "من" زائدة عند الأخفش والكوفيين، الذين يجيزون زيادة "مِنْ" في الإيجاب.

وكترك الرضي توجيه الفراء والأنباري لرفع "مجلف" في قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مَروان لم يَدَعْ من المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

على أنَّ "مُجلف" مرفوع بالابتداء وخبره محذوف كأنه قال: أومجلف كذلك.

---

(١) ينظر: الصحاح (ب. ق. ي) ٢٢٨٣/٦، والقاموس المحيط ١٢٧١.

وقد يترك الرضي استعمالات نحوية دون أن يـذكرها، كاسـتعمال "شـتان" مع "ما" الموصولة بفعل.

واستعمال "عزمت" و"أقسمت" في قسم الطلب.

واستعمالات أخرى لـ "سمع"[1] غير ما ذكر الرضى.

٣- وصل ما قطعه الرضي بكلمة (سكت).

سكت بمعنى انقطع كلامـه[2]، فلـم يـتكلم، كسـكوت الرضـي عـن ذكـر شواهد من كلام العرب في دخول "أل" الاسمية علـى الفعـل والحـرف والجملـة الاسمية.

كما سكت الرضي عن إبدال الجملة من الجملة، وعن إبـدال الجملـة مـن المفرد وعكسه.

٤- أساليب أخطرى.

من أساليب استدراك البغدادي على الرضي الاسـتعارة، كقولـه: زاد ابـن جني في الطنبور نغمة.

والنفي، كقوله: لم يذكر الشارح المحقق شـرط عطـف الاسـم علـى الفعـل مضارعًا أو ماضيًا، وعكسه.

وكقوله: بيَّن الشارح المحقق إعراب "كم" مع الرفع، ولم يبيِّنه مع غيره.

---

(١) ينظر: ص (٦٦) من هذا البحث.

(٢) ينظـر: اللسـان (س. ك. ت) ٦٢٢/٤، والقـاموس المحـيط ١٨٠، وقيـل: سكت تعمد السكوت.

المبحث الثالث

الأصول النحوية

فى استدراكاته

المبحث الثالث: الأصول النحوية في استدراكاته

يمكن الوقوف على الأصول النحوية في استدراكات البغدادي من خلال عنايته بالأمور الآتية:

- السماع.
- القياس.
- الإجماع.
- الاستصحاب.

أولاً: السماع:

تكلم البغدادي في مقدمة الخزانة عن الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف، لأهمية هذا الأصل، فقد كان كثير الأخذ به، حريصًا عليه في تقرير قواعده وتقوية كلامه، استمع إليه وهو يقول: "وأما إنكار الأصمعي شتَّان ما بينهما ليس بشيء لأنَّ ذلك قد جاء في أشعار العرب" لذلك بدأ به قبل الشروع في شرح شواهد الكافية للرضي لبيان سمات منهجه في هذا الأصل، على النحو الآتي:

قسَّمَ الكلام الذي يستشهد به إلى نوعين: شعر وغيره.

وقسم الشعر أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلَبيد وحسّان.

فهاتان الطبقتان يستشهد بشعرهما إجماعًا.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق. وهذه الطبقة الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

الطبقة الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم المحْدَثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشّار بن بُرد وأبي نُواس. والصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الرضي، فإنه استشهد بشعر أبي تَّمام في عدة مواضع من كتابه شرح الكافية، وهذا منهج البغدادي أيضًا، فقد تبع الزمخشري في استشهاده بشعر أبي نواس:

كأن صُغْرَى وكُبْرَى من فقاقِعِها حصباءُ درٍّ على أرضٍ من الذهب

ثم تكلم البغدادي عن النوع الثاني من الكلام، وهو القرآن، والحديث.

فالقرآن: كل ما ورد أنه قرئ، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أو شاذًا. فقد احتج البغدادي على جواز تثنية اسم الجمع بقراءة شاذة لقوله تعالى ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ﴾ قرأها عليّ والحسن ومحمد بن كعب والجحدري، وهي (الماءان).

وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – نقله على اللفظ المروى به، وهذا ما أقره البغدادي بعد الكلام بإطناب عما قيل في منع الاستدلال به والجواز، فسمات منهجه فيه كبعض النحاة المتأخرين، مثل ابن مالك، والرضي، والمرادي، والدماميني، والشيخ خالد الأزهري، وقد احتج على صحة تصدر خبر جعل بـ"كلما"، بقول رسول الله – ﷺ (فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه حجر)، واحتج على صحة دخول النفي على "جعل" بقول رسول الله ﷺ (فما جعل يُشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت).

ونبه البغدادي في نهاية كلامه عن هذا الأصل إلى الروايات المتعددة للبيت الواحد على أوجه مختلفة، فهذه الروايات لا تقدح في البيت ولا تغض منه، لأنَّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، من ذلك قول امرئ القيس:

ألا رب يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولاسيما يومٌ بدارة جُلجُلِ

فقد رويت كلمة "يوم" بعد "لاسيما" بالحركات الثلاث.

وكقول يزيد بن الحكم:

فليتَ كِفافًا كانَ خيرُك كلُّه وشرُّك عنِّي ما ارتقَوى الماءُ مرتقَوي

فقد رويت "خيرك، وشرك" في البيت بالرفع والنصب.

وكقول الفرزدق:

كلم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةً فدعاءُ قد حلبَتْ عليَّ عِشاري

فقد رويت "عمة" بالحركات الثلاث.

ثانيًا: القياس:

وهو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو، والتعويل عليه في أغلب المسائل النحوية، ولا يتحقق إنكاره، لأنه أغلب النحو، وإنكاره إنكار للنحو، وقد التزم البغدادي القياس بما انتهى إليه من تقنين وعلى أساسه شرح وناقش العلماء في مواضع:

أحدها: ما ذهب إليه من أن "كان" الزائدة أشبهت "أمس" فحكم لها بحكم "أمس" فلم تسند إلى شيء، كما أن أمس كذلك.

الثاني: ذهب إلى أنَّ التزام العرب بنزع لام التعريف إن كانت في العلم المنفي بـ "لا" النافية للجنس، لا يضر فإنه وارد على أحد الجائزين، فإنّ "أل" للمح

الأصل، والغالب عدم ذكرها، مع أنها علامة لفظية للتعريف، وتعريف العلمية، وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوي، فلو وجدت مع لا لكان القبح ظاهر"

الثالث: إرادة المعنى في نصب المنادى المفرد كون المنادى مفعول، والقياس إذا نون في الضرورة أن يرجع إلى أصله وهو النصب، وأما رفع "قبل" مع التنوين فوجهه، أنّ أصله كان مبنيًا على ضمة لحذف المضاف إليه، وإرادة معناه، فنوّن ضرورة كتنوين العلم المفرد.

الرابع: قاس البغدادي "صغرى وكبرى" على "دنيا وجلىّ" في أنهم قد غلبت عليهم الاسمية، وانمحى منهم معنى التفضيل.

الخامس: جوَّز البغدادي إبدال الاسم من الفعل وبالعكس، قياسًا على عطف الاسم على الفعل وبالعكس. كما جوَّز جميع أنواع البدل "الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط" في إبدال الفعل من الفعل، قياسًا على أنواع البدل في إبدال الاسم من الاسم

السادس: القياس عنده لا يمنع "شتان ما بينهما" إذا جعلت "ما" بمنزلة "الذي" وجعلت "بين" صلة، لأن "ما" لإبهامها قد تقع على الكثرة.

السابع: واعترض على قياس الخفاجي جملة "سمعتك تمشي" على جملة "سمعت أنك تمشي"، لأنه قياس مع الفارق، لأنه بتقدير الباء، وليس من هذا القبيل الذي يدخل على المبتدأ والخبر.

الثامن: نقل قياس، قول الفرزدق:

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلاَّ مُسْحتًا أو مجلّفُ

على قول الشماخ:

بسادت وغيَّرَ آيَهُنَّ مع البلى ... إلا رواكدَ جمْرُهنّ هباءُ

ومُثَلَّجٌ أمَّا سواءُ قذالِه ... فبدا وغيَّرَ سارَه المْزراءُ

في أنَّ معنى "بادت إلا رواكد" معناه: بها رواكد، فحمل مشجَّجًا على ذلك، فكذلك قوله "لم يدع من المال إلا مسحتًا" معناه: "لم يبق من المال إلا مسحتٌ فحمل "مجلف" على ذلك.

التاسع: ولا مانع من تشبيه "كم" الخبرية بالاستفهامية، فنصب بها، كما شبه الاستفهامية بالخبرية فخفض بها، في قولك "على كم جذع بيتك مبني".

العاشر: رفضه القياس على القليل النادر: ومن ذلك: نقله كلام أبي حيان: وقد حكوا عن العرب "حيثُ سهيلٍ" بضم الثاء، وخفض سهيل، وهو فاسد العلة؛ لأنَّ ضم الثاء يوجب رفع سهيل، كما أن فتح الثاء يوجب به خفض سهيل. ولا ينبغي أن يبنى إلا على الأكثر، والأعرف، والأصح علة.

ثالثًا: الإجطلاع:

وهو اتفاق علماء النحو والصرف على مسألة أو حكم، والمراد بالعلماء: أئمة البلدين – الكوفة والبصرة – أو أكثر النحاة، لا كل العلماء في العصور.

وإجماع العرب إن وقف عليه.

والبغدادي أيد الإجماع، وخالفه، وأشار إليه دون ترجيح في مواضع من البحث على النحو الآتي:

فقد أيد الإجماع في أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسَّابق منهما، وأنكر على من خالف هذه القاعدة المشهورة.

وخالف الإجماع في موضعين من مسائل الاستدراك:

الأول: القول بعلمية "سبحان" مطلقًا أضيف أولم يضف صعب، ولذلك امتدح اختيار الرضي، قال: "ولله در الشارح المحقق، تفصَّى عن الأمور بسلوكه طريقة وسطى لا يرد عليها ما ذكر، وإن كانت مخالفة للجمهور"

الثاني: أثنى البغدادي على بحث الرضي، وشرحه في مسألة "العدل في فجار" وإن كان رأي الرضي مخالفًا للجمهور، قال "إلى آخر ما حققه وأجاد فيه البحث ودققه" فالرضي يرى أن كلمة فجار مصدر مرادف لكلمة فجور لا معدولة عنها.

وأشار إلى إجماع العلماء دون ترجيح في رفع "خيرك وشرك" في قول يزيد بن الحكم:

فليتك كِفافًا كان خيرك كله وشرُّك عنِّي ما ارتوى الماءُ مرتوي

قال: "ورواية "خيرك وشرك" بالرفع يعني الرأي الثاني، وهو رأي الجمهور في إعراب البيت، والأرجح في "الماء" النصب، وفي "مرتوي" الرفع عند الجميع.

رابعًا: الاستصحاب:

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[1]. والمسألة التي وقف فيها على هذا الأصل، الاسم الواقع موقع الفعل في خبر كاد وهذا الأصل احتج به البصريون في علة رفع الفعل المضارع.

---

(١) ينظر: الاقتراح ١١٣.

التقويم

التقويم: هو بيان قيمة الشيء[1]، والمراد هنا: بيان قيمة استدراكات البغدادي النحوية على الرضي، ويظهر ذلك من خلال العناصر الآتية:

١- مدى الدِّقَّة في النَّقل:

في الأغلب الأعم ينقل البغدادي النص دون تصرف، فهو كثيرًا ما ينقل نصوص العلماء من مصنفاتهم بدقة كسيبويه، والأعلم، والنحاس، وأبي علي الفارسي، وابن عصفور، والرضي، وابن هشام، وغيرهم.

وهذا لا يعني أنه لا ينقل كلام أحد بتصرف، بل كان يتصرف في النصوص دون إخلال بالمعنى، لاسيّما كلام الرضي، يتصرف فيه بالاختصار، كما في مسألة "صورة ليست من التنازع "[2]، وبالتوضيح كما في مسألة " مواضع زيادة الباء "[3] وبالتجزئة على حسب ما يقتضي البحث في المسألة، كما في مسألة " موقع "ما" بعد "رب"[4].

واختصار البغدادي لكلام الرضي، أدى إلى الإخلال في معنى كلامه في مسألة واحدة من مسائل الاستدراك، وهي:" بعض الحروف الناسخة تنصب الجزأين"، حيث أنه نقل النص بلفظ، يوهم أن الرضي موافق لأصحاب الفراء في أن الحروف الناسخة تنصب الجزأين[5].

---

(١) ينظر: اللسان (ق. و. م) ٥٤٧/٧. قال ابن منظور: والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم.
(٢) ذلك أن الرضي تقصى المسألة تقصيًا دقيقًا، ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧ .
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٤، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥١/٣، وخزانة الأدب ١٠٨/٦.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٤، وخزانة الأدب ٢٣٧/١٠.

وكذلك اختصاره في كلام ابن يعيش، أدى إلى الإخلال في معنى كلامه، كما في مسألة "تثنية الجمع واسم الجمع "[1] حيث إنه نقل النص بلفظ، يوهم أن ابن يعيش يمنع تثنية الجمع.

٢- مَدَى تَوثِيقِ النُّصُوصِ والآرَاءِ:

البغدادي ثقة فيما ينقله، وفيما يعزوه من أقوال وآراء، فقد نقل عن جم غفير من العلماء، ووثق كلامهم من مظانِّه، كما في مسألة "العدل في فجار"[2] و "العامل في سبحان"[3] و"أحوال الاسم والخبر بعد ليت "[4] وغيرها من المسائل.

وهذا لا يعني أنه لا يخطئ في العزو، فقد نسب لأبي حيان كلامًا، نسبه في موضع آخر من الخزانة لأبي إسحاق الزجاجي[5]، وذلك في مسألة " قبل مقطوعة عن الإضافة ".

كما أني لم أجد ما نسبه لأبي حيان "في تذكرته "في مسألة "وقوع حيث مجردة من الظرفية "[6].

وقد يُحيل إلى كتاب دون أن ينقل منه شيئًا، كما في مسألة "صورة ليست من التنازع "[7].

و"مواضع زيادة الباء "[8]، ونادرًا ما يزيد توجيهًا أو رأيًا دون أن يشير إلى صاحبه، فقد وجه نصب "قادمة "في رجز العماني:

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٤، وخزانة الأدب ٥٦٤/٧.
(٢) ينظر: ص (١٤) من هذا البحث .
(٣) ينظر: ص (٢١) من هذا البحث
(٤) ينظر: ص (٧٤) من هذا البحث
(٥) ينظر: الخزانة ٣٤٠/١، و٥٠٧/٦.
(٦) ينظر: ص(٩٤) من هذا البحث
(٧) ينظر: الخزانة ١/ ٣٢٧ ، والبحث
(٨) ينظر: الخزانة ٩/ ٥٢٥.

كأنَّ أُذنَيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلمًا مُحرَّفا

على أن خبر "كأن" محذوف [1]، ولم ينسب الكلام لأحد، وقد قرأت هذا التوجيه "في كتاب التذييل والتكميل" لأبي حيان.

كما اعترض على دخول "لا" النافية للجنس على علم معرف بأل [2] بما نقله عن الصبان "في شرح الأشموني" دون عزو.

٣- مَدَى الاعْتِدَالِ والتَّحَيُّزِ:

مع أن البغدادي أثنى على بحث الرضي وشرحه، إلا أنه ينقل الآراء المخالفة للرضي بأدلتها وحججها، كما في مسألة "العدل في فجار" [3]، ومسألة "العامل في سبحان" [4]، ومسألة "اختصاص باء الطلب بالاستعطاف" [5]، ومسألة "مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب" [6] فعلى الرغم من وصف البغدادي توجيهات العلماء لبيت الفرزدق بالتكلف إلا أنه أوردها كلها. وليس هذا مانعًا من أنك تجده يرد رأي ابن مالك في الضرورة الشعرية بعدة حجج دون أن يذكر حجة ابن مالك.

وقد يسترسل في نقل توجيهات العلماء المختلفة للشاهد دون ترجيح، إذا كان منبع الخلاف روايات متعددة للشاهد، كقول يزيد بن الحكم:

فيا ظبيةَ كِفَافًا كان خيرَك كان وشَرُّك عنِّي ما ارتعَوى الماءُ مُرتعَوِي

فقد رويت "خيرك، وشرك" في البيت بالرفع والنصب.

وكقول الفرزدق:

---

(١) ينظر: ص(٧٠) من هذا البحث
(٢) ينظر: ص(٨٦) من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص(١٤) من هذا البحث.
(٤) ينظر: ص(٢١) من هذا البحث.
(٥) ينظر: ص(١١٣) من هذا البحث.
(٦) ينظر: ص(١٥٤) من هذا البحث.

كَلِّمْ عَمَّكَ فَلَكَ بِنَا جَرِيَّرُ وَخَافِلَةٍ فَلَدعاءَ قَلَدْ حَلْبَلَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

فقد رويت "عمة" بالحركات الثلاث.

وليس هذا مانعًا من أنك تجده يرجح رواية جر "يوم" بعد "لاسيَّما" على روايتي الرفع والنصب، في قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ فَلَكَ مِنْهُمَا وَلاسِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ

٤- مَدَى الشُّمُولِ والاستقصاء في الأَدِلَّةِ:

حين يستدرك البغدادي على الرضي في مسألة ما، يتقصى القواعد والأصول النحوية، فإذا كان الاستدراك يتطلب شواهد نقلية، يستقصي كل الشواهد التي وردت في المسألة، كشواهد وصل "أل" الاسمية بالفعل، والحرف، والجملة الاسمية، وشواهد جواز تثنية اسم الجمع، كما أورد شواهد شعرية على مواقع إعراب "حيث" غير الظرفية، وشاهد على كل حرف ناسخ زعم أصحاب الفراء، أنه ينصب الجزأين. وفيما ذكرت كفاية إذ ليس المقام مقام حصر وإنَّما الغرض التمثيل.

وقد يتطلب الاستدراك القياس، كذكر نظير تنوين "قبل" إن قطعت عن الإضافة، بتنوين المنادى المفرد في ضرورة الشعر.

وكقياس "صغرى، وكبرى" على "دنيا، وجُلّى" في انمحاء معنى التفضيل عنهما، وبقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] على أنهما بمعنى الفاعل، كأنه قال صغيرة وكبيرة.

وكذلك شرط عطف اسم الفاعل على الفعل وبالعكس، فإن قلت: سيتحدث زيدُ وضاحك، لم يجز، لأن ضاحكًا لا يقع موقع يتحدث في هذه المسألة؛ من حيث لا يلي الاسم السين لأنها من خصائص الفعل، وكذلك مررت

---

(١) سورة الروم من الآية: ٢٧.

بجالس ويتحدث، لا يجوز، لأنّ حرف الجر لا يليه الفعل.

ونحو: حمل نصب "لا أبا حمزة لك "على الأسماء المركبة.

وقد يتطلب مناقشة العلماء في مسألة ما تقرير القاعدة النحويـة بالإجمـاع، كرده على قول ابـن هشـام: أن جملـة "لا أقيلـها "جوابًـا لأن أو لـو ظـاهرتين أو مقدرتين، في قول كثير عزة:

فقلتُ عطاء لي عطاءُ العزيزةِ بمثلها وأمكنني منها إذنْ لا أقيلها

بأنه مخالف للقاعـدة المشـهورة: وهـي أنَّ القسـم والشـرط متـى اجتمعـا، فالجواب للسابق منهما.

الخاتمـــة

الخاتمـــة

تعرفت من خلال دراسة مسائل استدراك البغدادي على الرضي على طرائق الاستدلال والحجاج لديهما، والنهج العلمي الذي يسيران عليه في تقرير مسائل النحو، والأصول التي يعتمدانها في ذلك، وقد تلخص كل ذلك في الأمور التَّالية :

١- أن البغدادي كان واسع الإطلاع ملمًّا بآراء العلماء، حريصًا على تقصّي الآراء النحوية تقصيًا دقيقًا.

٢- أثبت البحث أن معظم استدراكات البغدادي على الرضي لم تكن من اجتهاده الشخصي بل كان تابعًا لغيره من علماء الصناعة مقتفيًا لهم.

٣- استدلال البغدادي بالأصول النحوية المعتبرة: كالسماع، والقياس، والإجماع، إلا أنه كان معظمًا للسماع ومقدمًا له على غيره من الأصول النحوية.

٤- كان البغدادي معظمًا للرضي معولاً عليه في مسائل كثيرة.

٥- وافق البغدادي الرضي في الاستشهاد بالحديث الشريف.

٦- نسب الآراء النحوية التي ذكرها الرضي، وعزاها، إلى أصحابها، ووثق النصوص من مظانِّها .

٧- كان البغدادي متأدِّبًا مع الرضي وكافة العلماء في الجملة، تمثل ذلك في لين العبارة معهم، إلا أنه يصف الرأي الضعيف ب" الفساد، والتعسف مقتفيًا أثر النحويين.

٨- على الرغم من حرص البغدادي على نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، إلا أنه لم ينسب ستة آراء استدركها على الرضي.

٩- حرص البغدادي على تقصي كل الآراء والتوجيهات والتخريجات النحوية في كل مسألة، حتى الضعيفة منها استدركها على الرضي لبيان ضعفها وردها

١٠- الحكمة ضالة البغدادي أينما وجدها نقلها دون تحيز لمذهب أو عالم، فهو يأخذ من النحويين والمفسرين والبلاغيين، والمتقدمين والمتأخرين ما يراه صوابًا .

الحمد لله الذي أتم عليَّ نعمه، ووالى عليَّ مننه، وأعانني فأكملت هذا البحث بهذه الصورة التي أرجو أن أنال بها رضاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

الفهـــارس

فهرس الآيات القرآنيـــة

الآيـــــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١	٢٧، ٦٣
﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾	٦، ٧	١٥٩
سورة البقرة		
﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾	٧٤، ٨٥، ١٤٠	١٠٩
﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾	١٠٢	١٧٧
﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾	١٤٥	١٧٧
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	١٠٨
﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٩٨	١٢٤
﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	٢٢٨	١١٢
﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾	٢٧٢	١٢٦
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٣٤
سورة آل عمران		
﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ ﴾	٤٦	١٤٩
﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	٩١	٨٥
﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾	١٧٥	٧٩
﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ ﴾	١٧٥	٧٩
﴿ سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ ﴾	١٩٣	٦٤
سورة النساء		
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾	١٦٠	١٢٥

الآيـــــــــــــــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة المائدة		
﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾	٥٢	٥١
سورة الأنعام		
﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾	٣٨	٤٧
﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾	٩٤	١٦٨، ١٧٠
﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾	١٢٤	٩٥
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾	١٥٤	١٠٤
سورة الأعراف		
﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾	١٥٥	٧٩
سورة الأنفال		
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ﴾	٥٨	١٢٦
سورة يونس		
﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ﴾	١٨	١٧١
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾	٢٧	١٠٩
سورة هود		
﴿فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ﴾	٤٣	٣٤
﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٖۗ﴾	٦٦	١٣٣
سورة يوسف		
﴿مَا هَٰذَا بَشَرٗا﴾	٣١	٤٤

الآيـــــــــــــــــــــــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الرعد		
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	١٠٨
سورة إبراهيم		
﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾	٢٥	١٣٢، ١٣٥
سورة الحجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٢	١٢٧
﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٢	١١٧
سورة النحل		
﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾	٧٣	١٧١
﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾	٧٣	١٧١
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾	٩٦	١٢٦
سورة الإسراء		
﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾	١	٢٧
سورة الكهف		
﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا﴾	١، ٢	١٥٩، ١٦٥
سورة مريم		
﴿مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	٣٧، ٣٥
سورة طه		
﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾	٩٨	١٢٦
سورة الأنبياء		
﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ﴾	٣	١٤٩

الآيـــــــــــــــــــــــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾	٣	٦٥
﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ﴾	٣٧	١٢٢
﴿سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ﴾	٦٠	٦٤
سورة الحج		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ﴾	٢٥	١٥٣
سورة المؤمنون		
﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾	٣٥	١٦٦
سورة النور		
﴿أَشۡتَاتٗاۚ﴾	٦١	١٧١
سورة الفرقان		
﴿وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا﴾	٢٢	٢٤
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾	٤٥	١٦٥
﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾	٦٣	٢٣
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾	٦٨، ٦٩	١٥٩، ١٦٢
سورة الشعراء		
﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ﴾	١٣٢، ١٣٣	١٥٩، ١٦٤
﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	١٣٢، ١٣٥
سورة النمل		
﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾	٩	٧٦
سورة القصص		
﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	٨٢	١٢٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الروم		
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ﴾	٤	١٣٦
﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾	٢٧	١٤١
﴿وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾	٥٨	١٧٧
سورة سبأ		
﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ﴾	١٩	١٥٤
سورة الصافات		
﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٨	٦٦
سورة الزمر		
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ﴾	٣٦	١٠٩
﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾	٤٧	٨٥
سورة الذاريات		
﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	٢٣	٤٧
سورة القمر		
﴿فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ﴾	١٢	١١
سورة الحديد		
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾	١٨	١٥٢
سورة المجادلة		
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ﴾	٢	٤٤
سورة الحشر		
﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾	١٢	١٧٦

الآيـــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الملك		
﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾	١٩	١٤٩
سورة الجن		
﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾	١١	١٦٨
سورة الغاشية		
﴿كَيۡفَ خُلِقَتۡ﴾	١٧	١٥٩، ١٦٥
سورة الشمس		
﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾	٥، ٦، ٧	١٠٤
سورة الليل		
﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾	٤	١٧١
سورة الزلزلة		
﴿أَشۡتَاتٗا﴾	٦	١٧١

فهرس الأحاديث الشريفة

طرف الحديث	رقم الصفحة
إن قعر جنهم سبعين خريفاً	٧٢
فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً	٥٧
فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه حجر	٥٩
فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت	٥٩
مثل المنافق كالشاة العائر بين الغنميين	١٣

فهرس الأقوال والآثار والأمثال

طرف الأثر	رقم الصفحة
تسمع بالمعيد خير من أن تراه	٦٦
عسى الغوير أبوسا	٥١
قضية ولا أبا حسن لها	٨٧
ما مسيئًا من أعتب	٤٤
هذا جحر ضب خرب	١٤٤
ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس، لم يوجد كان مثلهم	٣٥

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	البحر	القائل	الصفحة
هباء	الكامل	الشماخ	١٥٥
المعزاء	الكامل	الشماخ	١٥٥
بالباب	الكامل	ابن هرمة	١١٥
العراب	الوافر	=	٣٥
العلاب	البسيط	=	٦٧
كذبًا	البسيط	مجنون ليلى	١١٧
فتنكبوا	الطويل	شبعة بن قمير	١٠
يتقلب	الطويل	=	١٠٥
الذهب	البسيط	أبو نواس	١٤٠
قريب	الوافر	هدبة بن خشرم	٥٨
خطيب	الخفيف	مطيع بن إياس أو صالح بن عبدالقدوس	١٢٠
شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	١٢٠
مُدتِ	الرجز	العجاج	١٤٠
الخفت	الطويل	=	١٧٠
تأججا	الطويل	عبيد بن الحر	١٦١
دارج	الرجز	الشماخ	١٥٢
الصلاح	الوافر	جميل	١٧٠
الجوانح	الطويل	=	٨٦
البلاد	الوافر	عبدالله بن الزبير	٨٧
زياد	الوافر	قيس بن زهير	١٠٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أبدًا	البسيط	قيس بن زهير	١٧٠
أسدًا	الطويل	عمر بن ربيعة	٧٢
رشد	البسيط	=	٢٩
التعد	الطويل	=	١٧٣
الجمد	البسيط	ورقة بن نوفل	٢١
لاجودًا	الخفيف	إسماعيل بن يسار	٦٧
فتزود	الكامل	=	٦٧
جائر	الرجز	=	١٤٩
طائر	الطويل	=	١٣٨
فجار	الكامل	النابغة الذبياني	١٥
عشاري	الكامل	الفرزدق	١٧٩
المعار	الوافر	بشر بن أبي حازم	٦٣
نارًا	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٨٢
المهار	الخفيف	=	١٢٠
الديارا	الوافر	مجنون ليلى	١٣٣
جابر	السريع	الأعشى	١٧١
أصبرا	الطويل	امرؤ القيس	٤٠
خيبري	الرجز	=	٨٤
الفاخر	السريع	الأعشى	٢١
محدّرا	الطويل	الأمين المحلي	١٤٨
تصدّرا	الطويل	=	١٤٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عذارها	الكامل	نمر بن تولب	١١٠
بشر	البسيط	الفرزدق	٤٣
تصفر	الطويل	تأبط شرًا	٤٩
المنظر	المتقارب	حسان بن ثابت	١٦٩
تحقرَّا	الطويل	الأمين المحلي	١٤٨
بيقرا	الطويل	امرؤ القيس	١٠٩
عمر	البسيط	جرير	١٤٢
مشكور	البسيط	الفرزدق	٤٠
السنور	الطويل	مسافع بن حذيفة	٩٦
تنويرا	البسيط	=	١٣٢
القوانسا	الطويل	=	٩٧
الرِّضا	المتقارب	=	١٠٥
بعضي	الرجز	العجاج أو أغلب العجلي	١٣٤
طائعًا	الرجز	=	١٥٩
مضاعًا	الوافر	رجل من جبيلة أو خثعم	١٦١
اليتتبع	الطويل	=	٣٠
اليجدع	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٢٨
سعه	الرجز	=	٣٠
تظلع	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١٧٢
ألمعا	الطويل	متم بن نويرة	٣٠
محرفا	الرجز	العماني أو أبو نخلة	٦٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مزعف	الطويل	الفرزدق	٩٦
العواطف	الطويل	=	١٣٦
مختلف	المنسرح	امرؤ القيس أو قيس بنالخطيم	٧٨
مجلف	الطويل	الفرزدق	١٥٤
فاتق	السريع	=	٢٩
بال	الطويل	عدي بن زيد العبادي	٧٧
أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٩٣
المال	الطويل	=	٨٩
قابله	الطويل	حميد بن ثور	١٦
دُبل	الطويل	كعب بن زهير	١٥٦
عتل	الرجز	=	٩٩
المحل	الرجز	=	٩٩
جلجل	الطويل	امرؤ القيس	١٠٣
البخل	الطويل	البعيث المجاشعي	١٢٣
الجدل	البسيط	الفرزدق	٢٩
الأسل	الرمل	لبيد	١٣٧
مفصل	الطويل	كعب بن زهير	١٥٦
الفضل	البسيط	المتنخل الهذلي	١٤٦
العقال	الخفيف	أمية بن الصلت	١٢٧
وعل	الرجز	=	٩٩
كلكل	الطويل	كعب بن زهير	١٥٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة

بلالا	الوافر	ذو الرمة	٦١
زلالا	الوافر	=	٧٠
الثمل	البسيط	عمرو بن أحمر الباهلي أو الحكم بن العدل أو أبو حية النميري	٥٦
المرمل	الرجز	العجاج	١٤٧
مزمل	الطويل	امرؤ القيس	١٤٤
اليتعمل	الطويل	=	٢٩
لا أقيلها	الطويل	كثير عزة	١٧٥
لا أقيلها	الطويل	=	١٧٦
خليلاً	الطويل	=	٢٩
زميلها	الطويل	=	١٧٥
أول	الطويل	معن بن أوس المزني	١٤٢
صائماً	الرجز	رؤبة	٥٠
ألائم	الطويل	الفرزدق	١٤١
الإسلام	الكامل	=	٣٥
بأقوام	البسيط	همام الرقاش أو عصام بن عبيد أو عبدالله الزماني	٥٦
حاتم	الطويل	ربيعة الرقي	١٦٧
اللحم	الطويل	البحتري	١٣٣
الدم	الطويل	الأعشى	١٣٢
تهدّما	الطويل	عبدة بن الطيب	١٦١

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يتقسم	الطويل	البعيث	١٧٣
الشجعما	الرجز	العجاج أو ابن جبابة أو مساور العبسي	٧١

		أو الدبيري أو أبو حيان الفقعسي	
أم قشعم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٩٤
الفم	الطويل	أبو حية النميري	١٢١
مسالم	الطويل	ربيعة الرقي	١٧٣
مسلما	الطويل	=	١٦٤
الدراهم	الطويل	=	١٧٢
الذموم	الوافر	أمية بن الصلت	٢٣
الحميم	الوافر	النابغة الذبياني	١٣٧
أبان	الوافر	=	٧١
مثلان	البسيط	حسن بن ثابت أو كعب بن مالك أو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت	٤٨
أمان	الخفيف	=	٩٥
أخوان	الطويل	الفرزدق	١١
يلتقيان	الطويل	=	١٦٤
خدينًا	الوافر	ابن ربيعة	١١٧
تؤيسيني	الخفيف	=	١١٧
بلين	الوافر	أبو الغول الطهوي	١٣٩
فاها	الكامل	مجنون ليلى	١١٣
منتهاها	الوافر	قحيف العقيلي	١٠٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مرتوى	الطويل	يزيد بن الحكم	٧٤
صاديًا	الطويل	المتنبي	٨٠

بسي	المتقارب	الحطيئة	١٤٥
قصيّ	الوافر	=	٣٠
سربالیه	السريع	عمرو بن ملقط	١١١

فهرس أنصاف الأبيات

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مستعده	الرجز	غيلان بن حريث	٤٠
الإزار	الخفيف	=	٩٦
السبحان	الرجز	=	٢٢

فهرس الأعلام

العَلَم	رقم الصفحة
ابن الأنباري	٥٢، ٥٤، ٧٥، ٧٦، ١٥٧
ابن بابشاذ	٨١
ابن بري	١٧٢
ابن جني	١٨، ٤٩، ٥١، ٦٠، ١١٤، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦
ابن الحاجب	٣، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩
ابن خروف	١٢٢
ابن خلف	٩٣
ابن الزبير الأسدي	٨٧
ابن السراج	٣٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١
ابن السيد	١٧، ٤٦، ٦٣، ٧٠، ١٦٨، ١٨٠
ابن الشجري	٢٢، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ١٢٣، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢
ابن عبد ربه	٦٩
ابن عصفور	١١، ٣٩، ٤١، ٥٠، ٧٠، ٧١، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٥٧، ١٦٨
ابن عطية	٩٨
ابن عقيل	١٦٢
ابن طاهر	١٢٢
ابن قتيبة	١٤٦
ابن مالك	١٢، ١٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٤٧، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٩٥، ٨٩، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٦٢، ١٦٣

العَلَم	رقم الصفحة
ابن الناظم	١٦٢
ابن النحاس	١٢٤
ابن هانئ = أبو نواس	
ابن هشام	١٢، ٢٢، ٤٥، ٤٧، ٥٧، ٥٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٩١، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١١١، ١١٢، ١١٤،

	١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٦، ١٨٢
ابن يعيش	١٠، ١١، ١٣، ٢٢، ٣٧، ٣٩، ٤١، ١٤١، ١٨١
أبو إسحاق= الزجاج	
أبو الأسود الدؤلي	١٧٢
أبو البقاء = العكبري	
أبو جعفر = النحاس	
أبو الحسن = الربعي	
أبو حية	١٢٣
أبو حيان	٤٥، ٧١، ٧٣، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٥
أبو الخطاب = الأخفش الكبير	
أبو دؤاد الإيادي	١٢٠
أبو زيد	١٧٠
أبو السعود	٢٢، ٢٥
أبو شامة	٢٦

المَعْلَم	رقم الصفحة
أبو العباس	١٢٢
أبو علي	١٢، ٢٢، ٥١، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢
أبو عمرو	٦٩، ١٣٨، ١٥٦، ١٧٠، ١٧١
أبو الفتح = ابن جني	
أبو القاسم = الزجاجي	
أبو نواس	١٤٠، ١٤٣

الأخفش الأوسط	٩٤، ١١٧، ١٣٠، ١٤٢
الأخفش الكبير	٢٢، ٢٣
الاسفراييني	٢٢، ٢٦، ٥١، ٥٢، ٧٥، ٧٦
الأشموني	١٦٢
الأعشى	٢٣، ١٦٨، ١٧١
الأعلم	١٦، ٢٢، ٢٢، ٢٤، ٤٤، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٧٥، ١٧٦
الأصمعي	١٤٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢
امرؤ القيس	٤٠، ٩٠، ٩١، ١٠٩، ١١٠، ١١١
الأمين المحلي	١٤٧
الأندلسي	١٤٠، ١٤٢
أنس	٥٩
البخاري	٥٩
البعيث	١٧٣

المعظم	رقم الصفحة
البغدادي	٤، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١
البهلوان	٢٥
البيضاوي	٦٤، ٦٧

تأبط شرًا	٥٠
التبريزي	٥٠، ٩٨، ١٤٦
التفتازاني	٦٥
ثعلب	٥٩، ١٥٦
جميل	١٧٠
الجوهري	١٤٣
الحريري	٦١
حسان بن ثابت	١٦٩
د. حسن الحفظي	١٥٨

العَلَم	رقم الصفحة
حمزة البصري	١٤٦
الحوفي	٩٨
خالد الأزهري	١٦٢، ١٦٣
الخفاجي	٦٢
الخليل	١١٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٢
الخوارزمي	١٢٨
الدماميني	١٢، ١٣، ١٧٧، ١٧٨
ذو الرمة	٦١، ٦٤، ٧٠، ١٧١، ١٧٧
ربيعة	٢٣، ١٦٨
ربيعة بن مقرم	٦٧
ربيعة الرقي	١٧٢، ١٧٣
الربعي	١٧٩، ١٨٠
الرشيد	٦٩
الرياشي	١٤٦
الرضي	٢، ١٠، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣،١٤١، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٠،

	١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢

المَعْلَم	رقم الصفحة
الزجاج	٩٤، ١٤٩، ١٥١
الزجاجي	١٨٠
الزمخشري	١١، ٢٢، ٦٣، ٦٦، ٨٥، ١٣٩
زهير	١٧
السفاقسي	٩٧، ٩٨
سيبويه	١٠، ١٥، ١٩، ٢٢، ٣٦،٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ٨٧، ٩٠، ٩١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٤، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠
السيرافي	١٥، ١٨، ٣٨، ٤٤، ١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٦٠، ١٨٠
السيوطي	٣، ١٠٧
السهيلي	٦٦
الشاطبي	١٨، ١٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧٦
الطيبي	٢٢
عباس حسن	٨٩، ١٤٨
عبدالقاهر	٧٥
العبدي	٨١
كثير	١٧٨
العكبري	٩٨، ١٦٩
العماني	٦٩
عمر بن ملقط	١١٠
العيني	٩٢، ١٥٠، ١٥١، ١٧٧
غيلان بن حريث	٤٠

المَعْلَم	رقم الصفحة
الفارسي = أبو علي	
الفارقي	٦٣
الفاضل	٢٦، ٦٥، ٦٧، ٨٥

فاطمة بنت الخرشب	٣٥، ٤٠
الفالي	١٢٨
الفراء	٤٠، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٦، ٨٧، ١٠٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٧٣
الفرزدق	٢٩، ٣٥، ٤٥، ١٥٧، ١٥٨
الفيروزبادي	١٤٣
القاضي	٢٦
القرطبي	٧٢
قيس بن زهير	١١٠
قيس بن غالب البدري	٤٠
الكسائي	٥٢، ٥٤، ٧٣، ٨٧، ٨٨، ٩٩، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٧
الكميت	١٧١
اللبلي	١٦٨
اللخمي	١٨، ١٧٩
المازني	٤٦
المبرد	٣٦، ٤٦، ٦٩، ٧٠، ٩٠، ٩١، ١١٨، ١٦٢
المتنبي	٨٠
المرادي	١٠٥
المرزوقي	١٧٠

المعظم	رقم الصفحة
النابغة الذبياني	١٦، ١٧، ٧٠
ناظر الجيش	١٧، ١١٧
النحاس = أبو جعفر	٤٤
ناظر الجيش	١١٧
النمر بن تولب	١١٠
النووي	٧٢
يزيد بن أسيد	١٧٣
يزيد بن حاتم	١٧٣
يونس	٧٣

هدبة	٥٧
هشام بن معاوية	٩٩، ١٠٠

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١) **أدب الكاتب**، لإبن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة بمصر الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
٢) **ارتشاف الضرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بمصر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣) **الأزهية في علم الحروف**، للهروى تحقيق عبد المعين الملوحى، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
٤) **أسرار العربية**، لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق بدون تاريخ وبدون طبعة .
٥) **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦) **الأصول في النحولابن السراج**، تحقيق د- عبد الحسين الفتيلي مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٧) **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العُكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م .
٨) **الأغاني**، لأبي فرج الأصفهاني، مؤسسة عز الدين، بيروت، لبنان بدون تاريخ، وبدون طبعة.
٩) **الاقتراح**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د/ أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس برس، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
١٠) **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة، طبعة مزيدة منقحة ١٩٩٦م.
١١) **ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
١٢) **أمالي ابن الشجري**، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١٣) **أمالي الزجاجي**، تحقيق عبد السلام محمد هارون بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٤) **أمالي السهيلي**، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا، مكتبة السهيلي بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٥) **أمالي القالي**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان بدون طبعة، وبدون تاريخ .

١٦) **الأمالي النحوية لابن الحاجب،** تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٧) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عُدّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك وهوالشرح الكبير من ثلاثة شروح، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٨) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٩) **الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب**، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٢٠) **الإيضاح في علل النحو،** لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢١) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت .
٢٢) **البيان والتبين،** للجاحظ، تحقيق موفق شهاب الدين دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٣) **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، إعداد بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٤) **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب،** للأعلم الشنتمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٢٥) **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٦) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،** لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٧) **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، للأستاذ أحمد الزاوي الطرابلسي، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٥٩م .
٢٨) **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ود/ زكريا عبد المجيد النوتي ود/ أحمد النجولي الجمل و أ د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٩) **تفسير البضاوي،** للشيرازي الشافعي البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٣٠) **تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب،** للإمام محمد الرازي، دار الفكر لبنان بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٣١) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، الجزء الخامس بتحقيق على السنوسي محمد، مكتبة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بأسيوط بمصر .
٣٢) **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، للرماني، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
٣٣) **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل،** تأليف محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ومكتبة العلم بجدة بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٣٤) **توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك،** للمرادى، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٥) **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قبَاوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٦) **حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، تأليف أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي طبعة قديمة جدًا .
٣٧) **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه الشواهد،** للعينى تحقيق فيصل عيسى البابى الحلبى، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
٣٨) **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
٣٩) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٠) **الخصائص**، لابن جني، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية لبنان بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٤١) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،** تأليف محمد أمين بن فضل الله المحبي، مكتبة خيَّاط، بيروت لبنان .
٤٢) **الدرر اللوامع**، للشنقيطي، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علىّ، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر بدون طبعة، وبدون تاريخ .

٤٣) **درة الغواص في أوهام الخواص،** للقاسم بن علي الحريري، تحقيق أ د/ الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ .
٤٤) **ديوان إبراهيم ابن هرمة**، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، دمشق .
٤٥) **ديوان امرىء القيس**، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٤٦) **ديوان أمية ابن الصلت**، تحقيق د/ سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٤٧) **ديوان البحتري**، دار بيروت، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٤٨) **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق د/ عزّة حسن. وزارة الثقافة دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٢م .
٤٩) **ديوان تأبط شرًا وأخباره**، جمع وتحقيق وشرح علي ذوالفقار شاكر دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
٥٠) **ديوان جرير**، دار بيروت، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
٥١) **ديوان الحطيئة**، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر بيروت .
٥٢) **ديوان الحماسة**، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد صالح، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
٥٣) **ديوان ذي الرُّمة**، تحقيق كارليل هنري هيس مكارتني، عالم الكتب بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٥٤) **ديوان رؤبة جمعه** وحققه وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة بيروت ١٩٧٩م.
٥٥) **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تحقيق د/ عمر فاروق الطبَّاع، دار القلم بيروت لبنان .
٥٦) **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،** حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر القاهرة. ج . ع . م .
٥٧) **ديوان الطرماح**، حققه د/ عزَّة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٦٨م .
٥٨) **ديوان العباس بن مرداس الصحابي الشاعر**، تحقيق د/ عبد الله عبد الرحمن عسيلان، دار المريخ الرياض، الطبعة الأولى .
٥٩) **ديوان العجاج رواية الأصمعي**، تحقيق د/ عزة حسن مكتبة دار الشرق سوريا بيروت ، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٦٠) **ديوان عدي بن الرقاع العاملى**، تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
٦١) **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق محمد جبار المعيبد وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية بغداد سلسلة كتب التراث .
٦٢) **ديوان الفرزدق**، دار بيروت، بيروت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦٣) **ديوان كثير عزة**، شرح قدري مايو، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
٦٤) **ديوان كعب بن زهير** صنعه الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدم له ووضع هوامشه د/ حنا نصر الحتّي، دار الكتب العربي بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٦٥) **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، تحقيق د/ سامي مكي العاني، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
٦٦) **ديوان لبيد**، قدم له وشرحه إبراهيم جزيي، دار القاموس الحديث بيروت، مكتبة النهضة بغداد، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٦٧) **ديوان متمم بن نويرة**، مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، تأليف ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م .
٦٨) **ديوان مجنون ليلى**، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة
٦٩) **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار بيروت، بيروت ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
٧٠) **ديوان الهذليين** صورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية القاهرة ١٩٦٥م.
٧١) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أ د/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.
٧٢) **سر صناعة الإعراب لابن جني**، قدم له د/ فتحي عبد الرحمن حجازي، وحققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، بدون طبعة وبدون تاريخ .
٧٣) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، للمؤرخ أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، منشورات دار الأفق الجديدة بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٧٤) **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق د- زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٧٥) **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي، تحقيق د/ محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل بيروت ن الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٧٦) **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)**، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٧٧) **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٨م.

٧٨) **شرح ألفية ابن مالك،** لابن النَّاظم، تحقيق د/ عبد الحميد السّيد محمد عبد الحميد، دار الجيل بيروت .
٧٩) **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار القلم بيروت الطبعة الثانية .
٨٠) **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** لابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
٨١) **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود- محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع مصر .
٨٢) **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،** للشيخ خالد الأزهري، إعداد محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
٨٣) **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)** لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
٨٤) **شرح ديوان أبي نواس**، الحسن بن هاني، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي الشركة العالمية للكتاب بيروت ١٩٨٧م .
٨٥) **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ١٩٣٨، ١٩٧٨م .
٨٦) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام، دار الفكر لبنان بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٨٧) **شرح شواهد الإيضاح،** لأبي على الفارسىّ، تأليف عبد الله بن برِّى، تقديم د/ عيد مصطفى درويش، مراجعة د/ محمد مهدى علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
٨٨) **شرح القصائد العشر،** للخطيب التبريزي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٨٩) **شرح الكافية الشافية،** لابن مالك، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٩٠) **شرح مختصر ابن الحاجب (المسمى حل العقد والعقل في شرح مختصر منتهى السؤل والأمل)** تحقيق: باروم، على بن محمد بن على محمد العروسي شريف، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، تاريخ الرسالة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، رسالة ٤١٠٤ .
٩١) **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبيّ القاهرة.
٩٢) **شرح المفصل،** في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٩٣) **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،** لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
٩٤) **الصاحبي،** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبى وشركاه القاهرة، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
٩٥) **الصحابي الشاعر حميد بن ثور الهلالي حياته وشعره**، تحقيق د/ رضوان محمد حسن النجار، مطبعة الخالدي، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
٩٦) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
٩٧) **صحيح البخاري**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المطبوع مع فتح الباري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٩٨) **صحيح الترغيب والترهيب،** محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٩٩) **صحيح مسلم،** للإمام أبي الحسن مسلم ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري دار السلام للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
١٠٠) **صحيح مسلم بشرح الإمام محي الدين النووي المسمى (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)**، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
١٠١) **ضرائر الشعر،** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م .
١٠٢) **قطر الندى وبل الصدى**، تصنيف ابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية بيروت صيدا، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١٠٣) **الكامل في اللغة والأدب،** لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ – ١٩٩٩م .
١٠٤) **الكتاب** لسيبويه، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د- إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
١٠٥) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** تأليف الزمخشري الخوارزمي، ومعه حاشية السيد الشريف الحسين الجرجاني، وكتاب (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من

الاعتزال) للإمام الإسكندري المالكى، دار الفكر، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١٠٦) **لسان العرب،** للإمام العلامة ابن منظور، طبعة مُراجعة ومُصحَّحة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث القاهرة ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م .
١٠٧) **اللباب في علم الإعراب،** للإسفرائيني، حققه د- شوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
١٠٨) **اللباب في النحو،** لعبد الوهاب الصابوني، مكتبة دار الشرق، بيروت.
١٠٩) **اللُّمَّع في العربية،** لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
١١٠) **مجاز القرآن،** صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر القاهرة، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١١١) **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ذخائر العرب، النشرة الثانية، بدون تاريخ .
١١٢) **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، دار القلم بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١١٣) **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** لابن جني، بتحقيق النجدي ناصف و د/ عبد الحليم النجار و د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة القاهرة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
١١٤) **المسائل الشيرازيات،** للفارسي، حققه حسن بن محمود هنداوي،كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
١١٥) **المسائل العسكرية،** لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د- محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني بمصر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
١١٦) **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنِكَاوي، مطبعة العاني بغداد، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١١٧) **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
١١٨) **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، شرح وتعليق د/ عبد الجليل عبده شلبى خرَّجَ أحاديثه الأستاذ على جمال الدين محمد، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

١١٩) **معاني القرآن**، للفراء، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
١٢٠) **معاني النحو**، تأليف د/ فاضل صالح السامرائي دار الفكر الطبعة الثانية.
١٢١) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، حققه وعلقّ عليه، د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
١٢٢) **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل بيروت لبنان، بدون طبعة، وبدون تاريخ .
١٢٣) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق محي الدين ديب مستو ويوسف على بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق بيروت، الطبعة الأولى .
١٢٤) **المقتضب**، لأبي العباس المُبرِّد إعداد حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
١٢٥) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
١٢٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
١٢٧) **المنصف**، شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام المازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
١٢٨) **نتائج الفكر في النحو**، للسهيلي، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١٢٩) **نشأة النحو وتأريخ أشهر النُّحاة**، تأليف محمد الطنطاوي، تحقيق أ/ أبي أحمد عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
١٣٠) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقّري التلمساني، حققه د/ احسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
١٣١) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، شرح وتحقيق أ د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

١٣٢) **وفيات الأعيان وأنباء أبنـاء الزمـان**، لابـن خلكـان، تحقيـق محمـد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة القاهرة، الطبعة الأولى .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
- المقدمة	د
- التمهيد	
ترجمة موجزة: الرضي: (حياته وآثاره)	٢
البغدادي: (حياته وآثاره)	٤
الفصل الأول: عرض المسائل:	
تثنية الجمع واسم الجمع	٩
العدل في فجار	١٤
العامل في سبحان	٢١
وصل (ال) الاسمية بالفعل والحرف والجملة الاسمية	٢٨
وجه زيادة كان	٣٤
تقديم خبر ما النافية على اسمها	٤٣
الاسم الواقع موقع الفعل في خبر كاد	٤٩
من أحكام خبر جعل	٥٦
استعمالات سمع	٦١
بعض الحروف الناسخة تنصب الجزأين	٦٨
أحوال الاسم والخبر بعد ليت	٧٤
نصب العلم بـ (لا)	٨٤
صورة ليست من التنازع	٨٩
وقوع حيث مجردة من الظرفية	٩٤
الكلام في ما يأتي بعد (لاسيما)	١٠٣
مواضع زيادة (الياء)	١٠٨
اختصاص يا الطلب بالاستعطاف	١١٣
(ما) الكافة تتصل بأحرف فتغير معناها	١٢٠
موقع (ما) بعد (رب)	١٢٦
الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة	١٣٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
(قبل) مقطوعة عن الإضافة	١٣٦
أوجه استعمال فعلى تأنيث أو فعل نكرة	١٣٩
الجر على المجاورة	١٤٤
شرط عطف الاسم على الفعل وبالعكس	١٤٩
مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب	١٥٤
بدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله	١٥٩
فاعل شتان في (شتان ما بينهما)	١٦٧
اللام الموطئة لجواب القسم	١٧٥
تمييز (كم) الخبرية	١٧٩
الفصل الثاني: الدراســـة:	
المبحث الأول: أسباب استدراكاته	١٨٥
المبحث الثاني: أساليبه في الاستدراك	١٩٠
المبحث الثالث: الأصول النحوية في استدراكاته	١٩٤
المبحث الرابع: التقويم	٢٠٠
الخاتمة	٢٠٦
فهرس الآيات القرآنية	٢٠٩
فهرس الأحاديث النبوية	٢١٥
فهرس الأقوال والأمثال	٢١٦
فهرس الشواهد الشعرية	٢١٧
فهرس أنصاف الأبيات	٢٢٤
فهرس الأعلام	٢٢٥
ثبت بأهم المصادر والمراجع	٢٣٣
فهرس الموضوعات	٢٤٤